



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

مقرر اللجنة
محمد عبو

رئيس اللجنة
العربي العرايشي

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2017-2018
= دورة أكتوبر 2017 =

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

محتوى التقرير

1- ورقة تقنية.

2- التقديم العام.

3- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

التقرير

العرض التقديمي للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري.

4- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

التقرير

العرض التقديمي للسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

5- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي.

التقرير

العرض التقديمي للسيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة.

العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

الأجوبة التكميلية للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

6- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

التقرير

العرض التقديمي للسيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.

7- أوراق إثبات الحضور.

بطاقة تقنية

- رئيس اللجنة : المستشار العربي العرايشي
- مقرر اللجنة : المستشار محمد عبو
- تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الاثنين 11 دجنبر 2017
- عدد الاجتماعات : 05
- عدد ساعات العمل : 21 ساعة.
- الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:
 - السيدة زهيرة زكي (رئيسة مصلحة اللجنة)
 - السيد محمد ادعيجو
 - السيد أحمد جمالي
 - السيدة رجاء النيازي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر ملخص التقارير التي أعدتها لجنة

الزراعة والقطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل

ضمن اختصاصها، برسم السنة المالية 2018 والتي تهتم القطاعات الوزارية التالية:

- **وزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛**

- **وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛**

- **وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛**

- **وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة**

ولا يسعني في البداية إلا أن أنتهز هذه المناسبة لأنوه بالجو العام وبمستوى النقاش

المثمر والجاد، الذي تميزت به أشغال اللجنة، وأتوجه بالشكر للسيدات والسادة

الوزراء والسيدات والسادة كتاب الدولة على العروض القيمة التي تفضلوا بإلقائها في اجتماعات اللجنة، حيث تطرقت إلى مختلف الأنشطة والإنجازات التي تم تحقيقها خلال هذه السنة، وبرامج العمل المزمع تنفيذها برسم السنة المقبلة 2018، ضمن استراتيجيات واضحة المعالم سواء على المدى المتوسط أو المدى البعيد، وذلك في إطار شروحات مستفيضة وتفصيلية من خلال ردهم على ملاحظات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

كما عبر السادة الوزراء والسيدات والسادة كتاب الدولة عن استعدادهم لتلبية دعوة اللجنة لمناقشة المواضيع التي يرونها ضرورية أو طارئة بشأن كل قطاع.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى السيد العربي العرايشي رئيس اللجنة، على حسن تسييره لاجتماعات اللجنة، وكذا السيدات والسادة المستشارين الذين تحملوا عناء السفر والتنقل لمواكبتهم وحضورهم المتميز لأشغال اللجنة لإغناء النقاش بفضل مداخلاتهم القيمة التي لامست عدة قضايا وملفات في غالبيتها ذات طابع محلي وجهوي، وتجلى ذلك من خلال إثارتهم لعدد من الملاحظات وإبداءهم لاقتراحات هامة ستغني مما لاشك فيه البحث حول السبل الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة إسهاما منهم في إنجاح مرامي وأهداف الاستراتيجيات القطاعية.

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شهد قطاع الفلاحة نقاشا مستفيضا باعتباره قطاعا استراتيجيا وحيويا، يشكل رهانا لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة المغربية، بحيث أشاد السيدات والسادة المستشارون بما حققتة استراتيجية مخطط "المغرب الأخضر" وانعكاساته الايجابية على الاندماج التنموي خاصة بالعالم القروي، من خلال تحسين الدخل والرفع من المستوى المعيشي ، والمساهمة في الحد من مظاهر الفقر، وتبني سياسة ناجعة في مجال عقلنة السقي، والمساهمة في الرفع من الصادرات، وفي إحداث وتحقيق دينامية فعالة في مجال الاستثمار العام والخاص.

وارتباطا بقطاع الصيد البحري، تم التطرق إلى أهمية مواصلة تنفيذ مخطط

"أليوتيس" ، لما له من دور في تنويع منافذ التصدير نحو أسواق جديدة ، والتدبير

المستدام للموارد السمكية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى تعزيز البنية التحتية والتجهيزات المرتبطة

بقطاع الصيد ودعم تربية الأحياء المائية وتحفيز الاستثمارات الموجهة لخلق وحدات منتوجات للصيد البحري .

أما فيما يتعلق بقطاع التنمية القروية والمياه والغابات، فقد تم إيلاء أهمية

كبيرة لصندوق التنمية القروية باعتباره آلية من الآليات الأساسية لتفعيل المقاربة المندمجة لتنمية الوسط القروي بهدف تحسين مستوى عيش الساكنة، وفك العزلة عن العالم القروي من خلال تقوية البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية .

وعلاقة بقطاعات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، تم التطرق

إلى أولويات الوزارة الإستراتيجية ، والتي تهدف إلى تنمية التصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك بمواصلة تنزيل مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020)، ودعم استراتيجية "مغرب التجارة 2021" للنهوض بقطاع التجارة الداخلية والتوزيع، وحماية المستهلك ومراقبة السوق، كما تم التأكيد على استمرارية تنزيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" لتسريع إقلاع المملكة الرقمية، إلى جانب العمل على دعم المقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة.

وشكل موضوع تحسين مناخ الاستثمار ركيزة أساسية لاستراتيجية الوزارة عبر

إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، والعمل على تعزيز العلاقات التجارية وتنويع الأسواق.

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعد قطاعات السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي قطاعات هامة ومتداخلة ساهم تجميعها بخلق قطب اقتصادي واجتماعي

رئيسي للاقتصاد المغربي، مما استدعى تلمين الثروات السياحية الطبيعية والشاطئية

والثقافية، وتأهيل مهارات ومعرفة الصناع التقليديين من جهة، وتطوير البنيات

التحتية والربط الجوي لبلادنا من جهة أخرى باعتبارها رافعات هيكلية للتنمية الترابية

وإشعاع المملكة.

وتم التأكيد على أهمية هذه القطاعات الحيوية نظرا لمساهمتها في خلق مناصب

شغل هامة مباشرة وغير مباشرة، وكذلك الرفع من الناتج الداخلي الخام، ومن رقم

المعاملات، مما يستدعي تعبئة كافة الفاعلين من القطاعين العام والخاص من أجل إنعاش هذه القطاعات وفي مقدمتها القطاع السياحي، بغية إعادة الثقة والمصدقية لهذا القطاع.

وجدير بالذكر أن بلادنا أصبحت تتطلع لتبوأ مكانة رائدة في مجال الطاقة، ضمن استراتيجية طاقية واضحة، تعتمد رؤية مستقبلية تهدف بالأساس إلى تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، وتأمين الإمدادات الطاقية والتزويد بالطاقة، من خلال التسريع من وثيرة الإنتقال إلى انتاج الطاقات المتجددة لبلوغ هدف 52% من الحاجيات الطاقية ببلادنا في أفق 2030.

كما تم التأكيد على أهمية وضع برامج للنجاعة الطاقية تستهدف المستهلكين الكبار بقطاعات النقل والبناء والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية...

أما بخصوص القطاع المعدني، فقد استأثر موضوع تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من طرف الخواص باهتمام السيدات والسادة المستشارين، في أفق تطوير القطاع وعصرنته، كما تم التأكيد على ضرورة تكثيف عمليات البحث والتنقيب المعدني والاستغلال.

وعلاقة بقطاع التنمية المستدامة، نوه السيدات والسادة المستشارون بأهمية

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الهادفة إلى تحسين إطار عيش المواطنين

بشكل أساسي من خلال وضع العديد من البرامج في مقدمتها البرنامج الوطني لتطهير

السائل، والبرنامج الوطني لمعالجة النفايات المنزلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، في

خمسة (5) اجتماعات، وقد استغرقت في مجملها واحد وعشرون (21) ساعة عمل.

وتوجت المناقشات بالتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن

اختصاص اللجنة، وذلك خلال اجتماعها المنعقد يوم الاثنين 11 دجنبر 2017 وفق

جدول التصويت الآتي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية
برسم السنة المالية 2018

نتيجة التصويت			القطاع الحكومي	
الموافقون	المعارضون	المتنعون		
8	2	3	ميزانية التسيير	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القرية والمياه والغابات
8	2	3	ميزانية الاستثمار	
8	2	3	الميزانية برمتها	
8	2	3	ميزانية التسيير	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
8	2	3	ميزانية الاستثمار	
8	2	3	الميزانية برمتها	
8	2	3	ميزانية التسيير	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
8	2	3	ميزانية الاستثمار	
8	2	3	الميزانية برمتها	
8	2	3	ميزانية التسيير	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
8	2	3	ميزانية الاستثمار	
8	2	3	الميزانية برمتها	

مساعد مقرر اللجنة

عدي الشجيري



تقرير

لجنة

الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات

برسم سنة 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 24 نونبر 2017 ،
لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية
والمياه والغابات برسم السنة المالية 2018، وقد ترأس هذا الاجتماع السيد العربي
العرايشي بصفته رئيسا للجنة، بحضور السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد
البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وبحضور السيدة امباركة بوعيدة كاتبة
الدولة المكلفة بالصيد البحري، وبحضور السيد حمو أوحلي كاتب الدولة المكلف
بالتنمية القروية والمياه والغابات.

في البداية تفضل السيد الوزير بتقديم عرض مفصل لمشروع الميزانية الفرعية
لقطاعي الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، حيث أكد السيد الوزير على أن
قطاع الفلاحة ببلادنا يشهد دينامية كبيرة منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر سنة
2008، والتي تجسدت بالأساس في التحول الهيكلي للعرض الإنتاجي نحو الرفع من

الإنتاجية، بالإضافة إلى شمولية السياسة الفلاحية، الشيء الذي كان له انعكاس إيجابي على مستوى الناتج الداخلي الخام الفلاحي الذي بلغ متوسطه برسم الفترة 2008 – 2016 مايقوق 103 مليار درهم سنويا أي بزيادة 47% مقارنة مع المعدل المستوي المسجل في الفترة 2000 – 2008، وذلك بفضل الاستثمارات العمومية والخاصة المنجزة في القطاع الفلاحي، وبفضل تضافر جهود كل من الدولة والمهنيين والشركاء لفائدة القطاع.

كما أكد السيد الوزير على ضرورة رفع مجموعة من التحديات التي يعرفها قطاع الفلاحة، خاصة على مستوى تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية على الصعيد الوطني، وعلى مستوى تبني عرض تصديري وسياسة تجارية ملائمين، على الصعيد الخارجي، بالإضافة إلى رفع تحدي الاندماج بين قطاعي الفلاحة والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم وضع استراتيجية في شكل عقدة برنامج تغطي الفترة 2017 – 2021، لتطوير الصناعات الغذائية، ، وتشمل هذه الاستراتيجية دعم تنمية الصادرات فضلا عن دعم البحث عن منافذ جديدة للصادرات، وفي هذا السياق أكد السيد الوزير على ضرورة التعجيل بإنشاء الأقطاب الفلاحية على غرار الأقطاب الفلاحية لتادلة ومكناس وبركان، وخاصة مواصلة بناء قطب الأبحاث والتنمية ومراقبة الجودة بالقطب الفلاحي لسوس ماسة والقطبين الفلاحيين للمغرب والحوز.

وقد أعلن السيد الوزير عن مشاريع الدعامات الثانية من مخطط المغرب الأخضر، المتعلقة بالفلاحة التضامنية والمندمجة بهدف إدماج الفلاحة العائلية الصغيرة حيث تم غرس مساحة تفوق 884.000 هكتار لفائدة حوالي 738.000 من صغار الفلاحين من أجل تحسين مداخيلهم ومستوى عيشهم، إذ ارتفع الدخل الفلاحي في العالم القروي بنسبة قاربت 44%.

وأشار إلى أهمية دعم تقنيات اقتصاد مياه السقي في إطار برنامج وطني يهدف ترشيد استعمال الموارد المائية، حيث مكن هذا البرنامج من تجهيز مساحة تقدر بـ 500.000 هكتار بالري الموضعي أي ما يعادل 91% من الهدف والرامي إلى تجهيز 550.000 هكتار في أفق 2020.

كما عرج على التطور الحاصل في مجال التأمين ضد الجفاف للتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية، حيث شهدت المساحات المؤمنة في إطار برنامج تأمين الحبوب والقطاني ارتفاعا ملحوظا ما بين 2011 – 2016، إذ انتقلت من 65000 هكتار إلى مليون هكتار.

ومن جهة أخرى تطرق السيد الوزير إلى الدور الحيوي للمجال الغابوي في المحافظة على البيئة والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، وأكد على ضرورة العمل على ترميم اقتصاد النظم الغابوية عبر تنمية سلاسل الإنتاج، وكذا العمل على ضرورة

التعريف بمختلف منتوجات وخدمات النظم الإيكولوجية للغابات والحرص على استدامتها وإدماجها في مختلف سياسات تدبير المجال، والحرص كذلك على تفعيل وتطوير دور الجمعيات المحلية والتعاونيات من أجل انخراطها في إنعاش فرص الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالصيد البحري، أشار السيد الوزير إلى أن هذا القطاع عرف دينامية وحيوية بفضل التقدم الكبير الذي أحرزته استراتيجية أليوتيس منذ انطلاقتها سنة 2009.

وأضاف أن هذا القطاع ساهم في خلق فرص الشغل بحيث وصل إلى 103.000 منصب عمل في البحر و 89000 على اليابسة (2017)، كما عرف القطاع زيادة ملحوظة في الإنتاج والصادرات البحرية حيث انتقل الإنتاج البحري الوطني من 650 ألف طن سنة 2011 إلى 1.46 مليون طن سنة 2016، وهو ما يمثل 88% من الهدف المسطر في إطار استراتيجية أليوتيس في أفق 2020، كما حققت الصادرات المغربية من المنتجات البحرية زيادة سنوية قدرها 8% خلال الفترة الممتدة 2010 – 2016 أي نسبة 69% من الهدف المسطر لاستراتيجية أليوتيس في أفق 2020.

كما أكد على المجهودات الكبيرة التي تم بدورها لتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات من خلال، إنشاء أسواق للأسماك ونقاط للتفريغ وغيرها من المرافق

والمعدات المخصصة لتسويق وثمانين منتجات الصيد، وفي هذا الإطار عرفت الاستثمارات الموجهة لخلق وحدات ثمين منتجات الصيد، زيادة ناهزت 2.1 مليار درهم خلال الفترة الممتدة 2010-2016.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأوراش التي تم إطلاقها في إطار الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية بهدف وضع مخطط لتحديد المواقع الصالحة لتربية الأحياء المائية ومن المتوقع تقديم مخططين بالبحر الأبيض المتوسط وأكادير، لفائدة المستثمرين المؤهلين لاقتراح مشاريع تربية الأحياء المائية.

وأشار السيد الوزير إلى أهم إنجازات استراتيجية أليوتيس المتعلقة بمحور الإستدامة حيث مكن تنفيذ مخطط تهيئة المصايد، المستندة إلى نظام تقسيم المناطق والراحة البيولوجية والحصص، بالإضافة إلى نظام المراقبة، من التدبير المستدام لما يقارب 94% من الموارد السمكية الوطنية، هذا بالإضافة إلى الحرص على تقوية ودعم البنى التحتية للتسويق سواء تعلق الأمر بالحاويات المعيارية أو مواصلة برنامج بناء أسواق السمك بالجملة أو برنامج تجهيز قوارب الصيد بالمناطق الجنوبية بالصناديق العازلة للحرارة حفاظا على جودة وسلامة المنتج.

ونظرا لأهمية العروض التقديمية، نورد هنا مفصلة ضمن محتويات التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في بداية المناقشة العامة تقدم السادة المستشارون للسيد الوزير والسيدة والسيد كاتب الدولة بالشكر الجزيل على العروض القيمة والهامة الذي تم تقديمها، والتي تتضمن مجموعة من المعطيات والأرقام تعكس الجهد المبذول والإرادة القوية لبلوغ الأهداف المسطرة خدمة للاقتصاد الوطني، بما يضمن تنمية وتطوير قطاعي الفلاحة والصيد البحري في أفق تحقيق جل أهداف المخططين الاستراتيجيين "المغرب الأخضر" و"أليوتيس" وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة وضمان الأمن الغذائي.

كما سجل السادة المستشارون إيلاء الحكومة لمزيد من العناية والاهتمام لهذا القطاع من خلال الرفع من الميزانية في مشروع قانون المالية الحالي، حيث ارتفعت الاعتمادات المخصصة له بنسبة تصل إلى 18% مقارنة مع ميزانية 2017، مع إعطاء أهمية كبرى لمجال التنمية القروية الذي حظي لوحده بزيادة في الاعتمادات المرصودة له بنسبة تناهز 70% مقارنة مع 2017، وهو ما يترجم وعي الحكومة بمدى جسامته

المجهود الذي ينتظرها من أجل تدارك التفاوت الاجتماعي والمجالي في العالم القروي، إذ خصص لهذا الأخير غلاف مالي يعادل 6.85 مليار درهم وسيساهم جزء كبير منه في تمويل برامج فك العزلة والربط بشبكة الماء والكهرباء.

ودعا السادة المستشارون إلى التسريع بتفعيل القانون المتعلق بالمهنة الفلاحية والمالية الذي يحدد شروط خلق وتمويل المهنة الفلاحية بهدف تعزيز التنسيق والتشاور بين الفاعلين المتدخلين في مختلف حلقات سلاسل القيمة الفلاحية، وتمكين هذه المهنة من التوفر على تعبئة موارد مالية دائمة، إضافة إلى ضمان شروط التنافسية والمردودية للمنتجات الفلاحية، والرفع من قوة الفلاحة المغربية على مستوى التصدير. هذا وطالبوا بمواصلة تعزيز الجهود المبذولة لمواجهة الإشكال المرتبط بحجم مساحات الضيعات الفلاحية الصغرى، من خلال تشجيع التجميع الفلاحي عبر منح مجموعة من التسهيلات والامتيازات للمجمعين مع ضمان الحماية القانوني لهذه الممارسة من خلال قانون التجميع الفلاحي، ومواصلة تشجيع كراء الأراضي لإنجاز مشاريع فلاحية عصرية لتعبئة وتثمين واستغلال الأراضي الجماعية الفلاحية من طرف المستثمرين الخواص.

وشدد السادة المستشارون على ضرورة معالجة إشكالية محدودية الموارد المائية من خلال نهج سياسة خاصة بتخزين وتجميع المياه، والعمل على التدبير العقلاني لهذه

المادة الحيوية، والاعتماد على طرق أخرى لتوفيرها من قبيل توسيع الطاقة الاستكشافية للموارد المائية، وبناء السدود التلية والمتوسطة والكبرى، مع مواصلة إعادة تأهيل شبكات السقي واعتماد برنامج لحفر الآبار حفاظا على الفرشة المائية بالإضافة إلى تحلية مياه البحر.

كما تمت الدعوة إلى معالجة إشكالية التسويق من خلال بذل المزيد من الجهد لتجويد وتحسين قنوات التسويق والبحث عن أسواق جديدة، خصوصا الأسواق الإفريقية والآسيوية.

قطاع التنمية القروية والمياه والغابات:

لقد نوه السادة المستشارون بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الحيوي خصوصا على مستوى التحديد والتحفيز الغابوي وحماية الثروة الغابوية والغطاء النباتي والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر بالنظر للأهمية المحورية التي يكتسبها القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. مؤكداً في نفس الوقت، على أن نجاح مبادرات الحكومة في هذا الشأن رهين باعتماد سياسة تنموية مندمجة تخرج ساكنة العالم القروي من الفقر والعزلة والامية،

باعتباره يشكل الهدف المتوخى من إحداث صندوق التنمية القروية بفضل التوجيهات
السيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وعلاقة بموضوع تخليف وتعويض الغطاء الغابوي، أشار السادة
المستشارون، إلى أن العديد من المساحات لم يتم تعويضها تماما، كما هو الشأن
بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط، بالإضافة إلى أن نسبة نجاح عملية التشجير لا
تتجاوز 60% وهي نسبة تبقى دون مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.

كما تمت المطالبة بضرورة مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالمخالفات
الغابوية وملاءمتها مع مستجدات العصر، خاصة وأن قطع الأشجار والصيد الجائر
تدخل في خانة المخالفات الجنحية بالنظر لخطورتها على الثروة الغابوية.

أما على مستوى الموارد البشرية فقد سجلت بعض المداخلات أن بعض جهات
المملكة رغم توفرها على غطاء غابوي هام إلا أنها لا تتوفر على العدد الكافي من الموارد
البشرية، كجهة سوس-ماسة التي تعتبر حاجزا طبيعيا أمام التصحر والتعرية
وتحتضن أزيد من 700.000 هكتار من شجر الأركان ومساحات شاسعة من البلوط،
العرعار، الصنوبر ... إلخ، ورغم ذلك لا يتجاوز عدد موظفي المياه والغابات بالجهة
200 موظف.

و تم التطرق إلى أوضاع العاملين بالقطاع الغابوي وظروف ووسائل عملهم التي تبقى دون المستوى المطلوب ودون حجم المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقهم والمخاطر التي يتعرضون لها وخاصة الحراس الغابويين.

قطاع الصيد البحري:

ثم السادة المستشارون مختلف التدابير المتضمنة في محور الاستدامة لمخطط "أليوتيس" والتي تهدف إلى الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وأكدوا على نجاح مخطط أليوتيس من خلال عدة مؤشرات إيجابية سواء تعلق الأمر بالشق الاقتصادي من خلال المنحى التصاعدي الذي عرفته أنشطة أسطول الصيد بالموانئ، أو في الشق الاجتماعي من خلال تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للصيادين التقليديين في إطار الاستفادة من تعميم التأمين الصحي بمساهمة المهنيين.

هذا وطالب السادة المستشارون بضرورة إرساء سياسة ناجعة للحفاظ على المخزون الوطني المهدد بالتراجع، نتيجة عدة عوامل منها تنامي أنشطة الصيد غير القانوني وغير المصرح به، إضافة إلى إقرار فترات راحة بيولوجية كافية وملائمة لتعزيز الكتلة الحيوية خاصة في البحر الأبيض المتوسط وبعض المناطق بالمحيط الأطلسي.

وتمت الدعوة إلى تعزيز آليات المراقبة عبر استعمال التكنولوجيات الحديثة في تحديد وضبط مخالفات الصيد البحري، و تشجيع الأبحاث العلمية البحرية الوطنية حول الثروة السمكية الوطنية.

بالإضافة إلى ضرورة وضع خطة تسويقية مبتكرة تمكن من تنويع وجهات صادرات الأسماك المغربية التي توجه 70 % منها إلى الاتحاد الأوروبي .

ومن جهة أخرى تمت الإشارة إلى وضعية غرف الصيد البحري وجامعتها التي لم يشرع بعد في إعادة هيكلتها الإدارية على غرار باقي الغرف المهنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه توجه السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم القيمة التي تنم عن إلمام كبير بقطاع الفلاحة، وأكد على أن مخطط المغرب الأخضر يحقق أهدافه المنشودة، وأضاف أن الفلاحة ككل هي التي تستهلك نسبة 85% من الماء و ليس مخطط المغرب الأخضر، وهذه نسبة -يؤكد السيد الوزير- يمكن ملاحظتها في العالم بأسره، حيث أن الفلاحة هي أول زبون لاستهلاك المياه.

و أفاد أن مخطط المغرب الأخضر يشكل معادلة، إيجابية في إقتصاد الماء بفضل اعتماد نظام السقي بالتنقيط (Goute a Goute) ونظام « L'extension de territoire » ، وأضاف السيد الوزير أن هناك إقتصاد من 300 إلى 350 مليون متر مكعب حالياً، ويمكن الإقتصاد أكثر في السنوات المقبلة.

و أوضح أن بلادنا تشهد سنة استثنائية، بفضل التوفر على آليات الممكنة الفلاحية، التي تعمل الوزارة على التسريع بتطويرها، في إطار جودة النموذج الفلاحي سواء تعلق الأمر بالتصدير، أو بالاكتفاء الذاتي في كل من اللحوم، والحليب بنسبة تفوق 90% من الخضر، الفواكه، الزيتون، وبأثمنة جد مناسبة.

وأكد أنه لابد من إصلاح أسواق الجملة، والقيام بالتحويل الصناعي للمنتوجات الفلاحية، والقيام بمجهود إضافي على مستوى السقي بالتنقيط حتى لا تهدر مياه المطر في البحر، وأن الدولة تشتغل وفقا لمخطط الماء، عملا بأوامر صاحب الجلالة بغية جعل السنوات المقبلة سنوات تجهيز بامتياز.

فيما يخص الصيد البحري، أوضح السيد الوزير أنه تم قطع أشواط كبيرة من حيث التنظيم والهيكلية في هذا القطاع، في وقت لم يكن هناك تلمين للمنتوجات البحرية، في ظل أثمنة بخسة، مما استوجب ضرورة البحث وإعداد برامج للتهيئة، حتى يتم التمكن من تحديد الكميات الواجب اصطيادها وتحديد الأماكن المحظورة من الصيد، وأكد أنه لن يكون هناك توقف بيولوجي بل ستكون هناك مناطق يمنع الصيد فيها وأن هذه أمور تتبعها الوزارة عن كثب بتعاون وتنسيق مع البحرية الملكية، مؤكدا ان جميع المخالفات المرتبطة بهذا المنع سيكون مآلها المتابعة القانونية والقضائية.

وأضاف، أن هناك استثمارات مهمة في التسويق، وفي أسواق الجملة لبيع السمك، في إطار اتباع أساليب مراقبة دقيقة ونظم معلومات لتتبع كل منتج خلال كل أطواره، مؤكدا نجاح هذه التجربة بفضل تسخير الإمكانيات الموجودة، علما بأن دور الوزارة ينحصر في محاربة الصيد غير المسؤول والغير القانوني، وفي حالة المخالفة، يتم اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الفورية لمصادرة السلعة، وإتلافها إلى جانب المتابعة القانونية أمام المحاكم المختصة.

في الأخير أعرب السيد الوزير عن استعداده لاستقبال الآراء والتوجيهات من ذوي الخبرة في قطاع الفلاحة لاسيما وأن آراءهم تشكل في الغالب قيمة مضافة تساهم إيجابا وبشكل كبير في دعم القطاع.

جواب السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات

في مستهل رده على مداخلات السادة المستشارين، أوضح السيد كاتب الدولة أن الاهتمام بالتعاونيات يعد نهجا جديدا في إطار مقاربة تشاركية، حيث تتمكن هذه التعاونيات الساكنة المجاورة للغابة من الاستفادة من الموارد الغابوية من جهة ومن جهة أخرى ستقوم هذه التعاونيات بالحفاظ على هذا الموروث الطبيعي الذي لا محيد عنه، وستتم مواكبة وتأطير هذه التعاونيات من طرف مديرية المياه والغابات، كما

توجد هناك اتفاقية مع مؤسسة القرض الفلاحي من أجل مساعدة التعاونيات لتمكينها من القيام بأعمال مرتبطة بالمجال الغابوي، (أكثر من 140 تعاونية).

وفيما يخص الموضوع الذي أثير بخصوص زحف الإسمنت على بعض الغابات، أكد السيد كاتب الدولة على أنه يتم العمل بمساطر قانونية محددة في هذا الإتجاه، وللتدقيق في هذا الموضوع ، ذكر بالوضعية العقارية لتلك الأراضي التي لاتعد ملكا غابويا، بل تم تشجيرها بناء على اتفاقية تم توقيعها في سبعينات القرض الماضي، مع الجماعات السلالية، وأكد أنه ليست لها علاقة بالملك الغابوي.

و بالنسبة للموارد البشرية، أكد السيد كاتب الدولة أن كل التقنيين أو المهندسين خريجي المدارس الغابوية يتم إدماجهم في مجال المياه والغابات، وليس هناك إشكال في هذا الجانب.

وأضاف أن هناك مجهود كبير من أجل تثمين مجهودات العاملين بقطاع المياه والغابات بالنظر للدور الهام والعمل الشاق الذي يقومون به في المحافظة على الثروة الغابوية.

وفي علاقة بموضوع تحسين الأوضاع الاجتماعية لموظفي المياه و الغابات أقر السيد كاتب الدولة بوجود مشروع قانون متعلق بالأعمال الاجتماعية لموظفي المياه

الغابات بلجنة الفلاحة و القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين و أعرب عن أمله

في أن يبرمج في القريب من أجل الدراسة و المصادقة عليه في أقرب الآجال.

كما أبدى السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات

استعداده للحضور في اجتماع مقبل للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية من أجل

تدارس موضوع انقراض شجر العرعار بالصويرة.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
Royaume du Maroc



وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts



تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018

منجزات 2017 والبرنامج المتوقع لسنة 2018





حصيلة الوزارة

1

منجزات الوزارة لسنة 2017

2

برنامج السنة المالية 2018

3





حصيلة الوزارة

1

مخطط المغرب الأخضر : 2008-2017

أ

المياه و الغابات

ب

منجزات الوزارة لسنة 2017

2

برنامج السنة المالية 2018

3



الفلاحة أصبحت أكثر من أي وقت مضى ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب...

رهانات اقتصادية واجتماعية كبيرة

مليار درهم كموارد معبئة منذ 2008
من طرف المانحين الدوليين و الوطنيين

27,5



من الناتج الداخلي الخام الوطني

13%

مليار درهم كقيمة مضافة مقدرة خلال
سنة 2017

111

مقارنة بالقيمة المضافة 2016 و
44% مقارنة بسنة 2008

+3%

من الصادرات الوطنية

12,5%



نسبة نمو الناتج الداخلي الخام
الفلاحي مقارنة ب 2016

14%



من فرص الشغل

36%

مليون من القرويين يعتمدون على الفلاحة في معيشتهم

9,9



مخطط المغرب الأخضر : استراتيجية متكاملة و مدمجة لتنمية القطاع الفلاحي



ارتفاع **الدخل الفلاحي للفرد** في العالم القروي

+68%

مستفيد فعلي من **مشاريع الدعامات الثانية**

760 000

هكتار تم **غرسها** في اطار مشاريع **الدعامات الثانية**

+ 310 000

العالم القروي : تحسين الدخل و ظروف العيش و الحد من الفقر



هكتار تم تحويلها إلى **الري بالتنقيط** ما بين 2008 و 2017

+ 380 000

اقتصاد في مياه السقي



من **الصادرات** الغذائية للمغرب خلال الفترة ما بين 2008 و 2017

+ 34%

أكبر **مصدر للمنتجات الغذائية** في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا

ثالث (3)

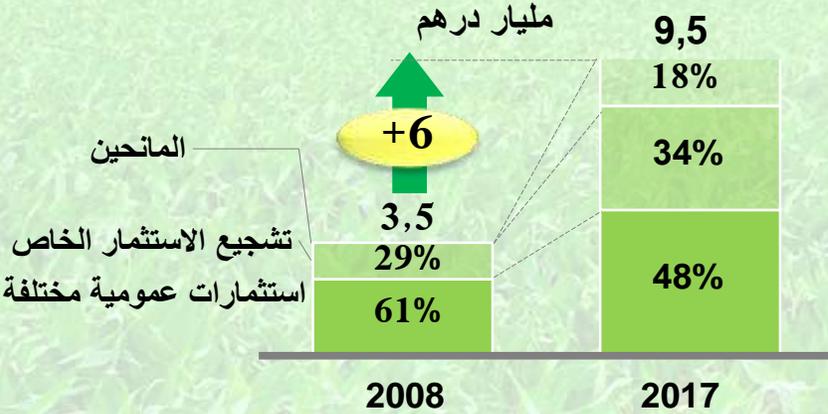
أكبر **مصدر للمنتجات الغذائية** في القارة الافريقية

رابع (4)

الصادرات : بفضل مخطط المغرب الأخضر أصبح المغرب يحض بمكانة متميزة بين الدول الكبرى الفلاحية على الصعيد العالمي

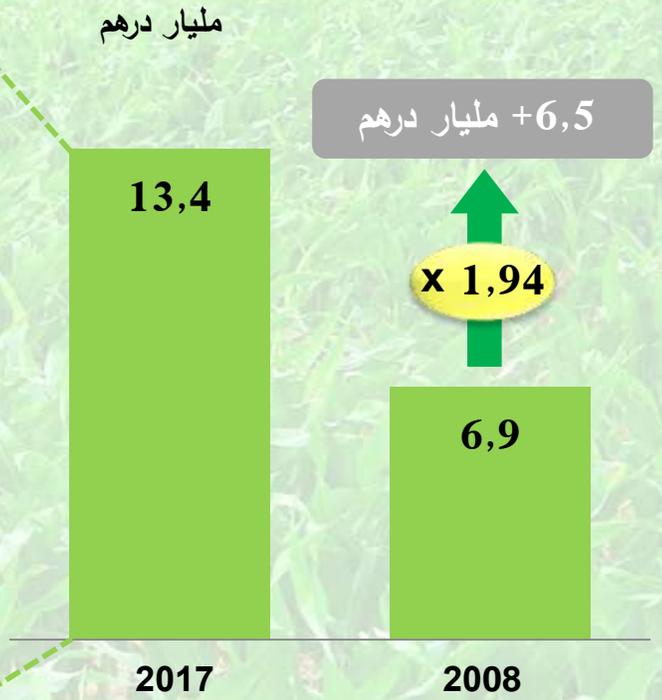
دفعة فعلية للاستثمار العام والخاص : مفتاح نجاح مخطط المغرب الأخضر

الاستثمار العمومي



تعبئة موارد عمومية اضافية
: 6 مليار درهم أي **بارتفاع**
171% مقارنة بسنة 2008

الاستثمار في القطاع الفلاحي



الاستثمار الخاص



اهتمام متجدد
للمستثمرين
الخواص



حصيلة الوزارة

1

مخطط المغرب الأخضر : 2008-2017

أ

المياه و الغابات

ب

منجزات الوزارة لسنة 2017

2

برنامج السنة المالية 2018

3



• مناخ متوسطي خاضع للتأثيرات الأطلسية والقارية والصحراوية

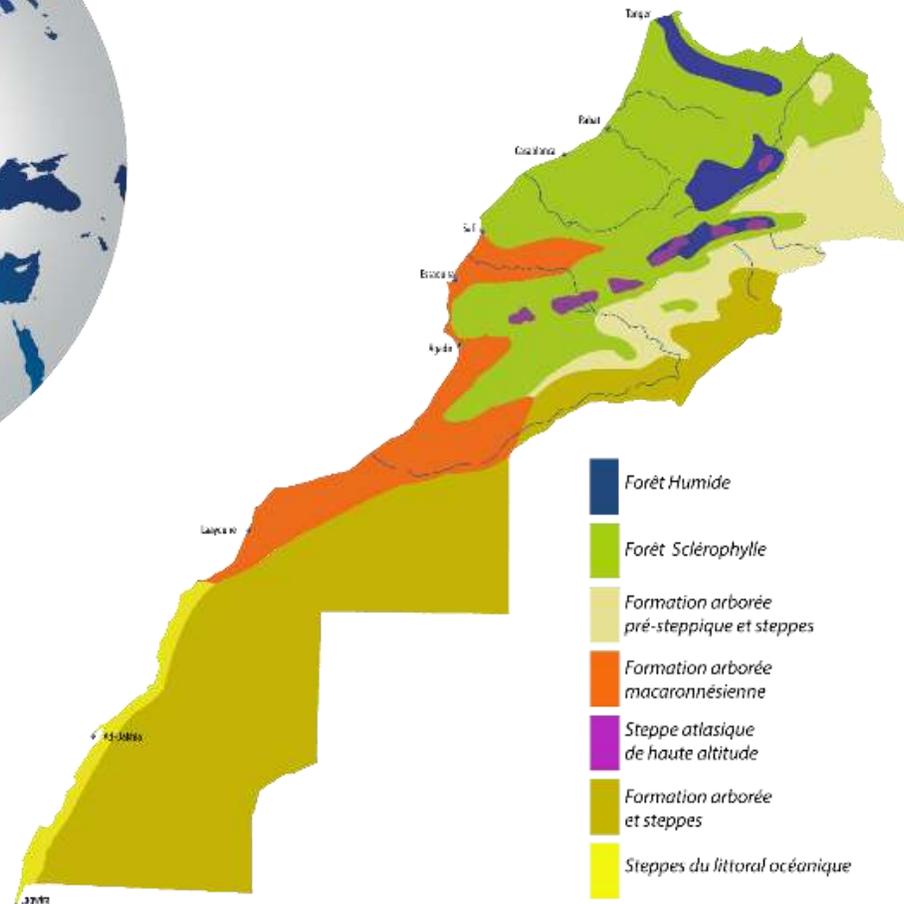
• تراث طبيعي يشمل نظاماً غنية ومتنوعة

مناطق بيوجغرافية

7

نظاما بریا يشمل 30 نظاما غابويا

39



النظم البيئية الغابوية بالمغرب: وظائف وأدوار متعددة

- وظائف اقتصادية : خلق موارد مباشرة وغير مباشرة توازي 6 ملايين درهم سنويا خاصة عبر
- تزويد 60 وحدة صناعية وأكثر من 6.000 صانع تقليدي بالمواد الأولية (خشب العمل والصناعة - الفلين - النباتات الطبية والعطرية ...)
- توفير ما يناهز 15 مليون وحدة علفية في السنة

- توفير حاجيات ممارسة حقوق الانتفاع لأزيد من 8 ملايين نسمة : حطب التدفئة - الرعي - نباتات عطرية وطبية ...

وظائف اجتماعية

- خلق فرص الشغل لفائدة الساكنة القروية: 11 ملايين يوم عمل في السنة
- توفير مجالات للترفيه والنزهة والرياضة: 175 غابة حضرية ومحيطة بالحواضر (106 ألف هكتار) - 980 جمعية للقنص و 34 شركة للقنص والصيد السياحي

وظائف بيئية

- المحافظة على التنوع البيولوجي: المرتبة الثانية على الصعيد المتوسطي
- المحافظة على الماء والتربة والحد من توحد السدود : 20 مليون هكتار من الأحواض المائية
- محاربة التصحر: حاجز طبيعي للحد من ظاهرة التصحر
- التقليل من الاحتباس الحراري: تخزين ما يناهز 23 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون



حصيلة الوزارة

1

منجزات الوزارة لسنة 2017

2

تذكير بميزانية الاستثمار لسنة 2017

أ

منجزات قطاع الفلاحة و التنمية القروية

ب

منجزات المياه و الغابات

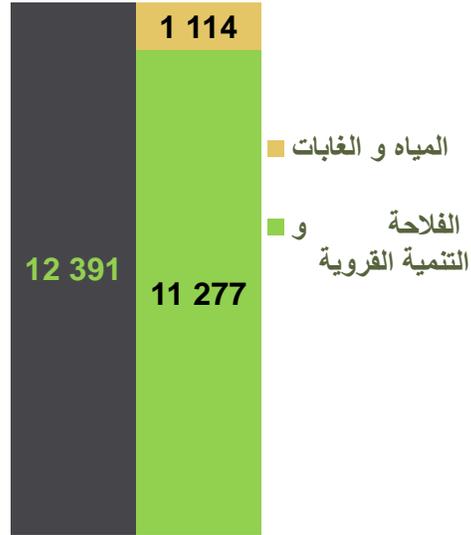
ت

برنامج السنة المالية 2018

3



توزيع ميزانية الاستثمار لسنة 2017 (مليون درهم)



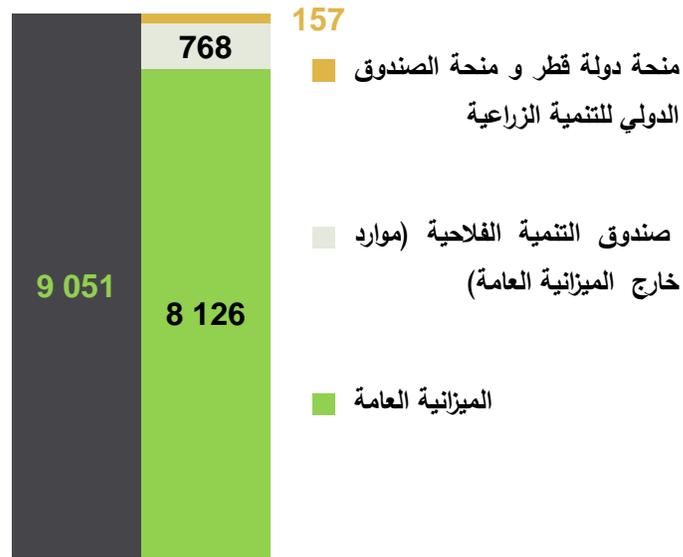
اعتمادات أداء (بمليون درهم)

الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى

% ±	2017	2016	
1%	11277 (*)	11 157	أ. قطاع الزراعة و التنمية القروية
2%	1 114	1 092	ب. المياه و الغابات
1%	12 391	12 249	المجموع

(*) 1549 مليون درهم لم يتم رصدها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كمساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (749) ودعم الدولة لصندوق التنمية القروية (800) إلى حدود فاتح نونبر .

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2017 (مليون درهم)



توقعات

31/12/2017

(*) : الميزانية العامة للدولة

95%

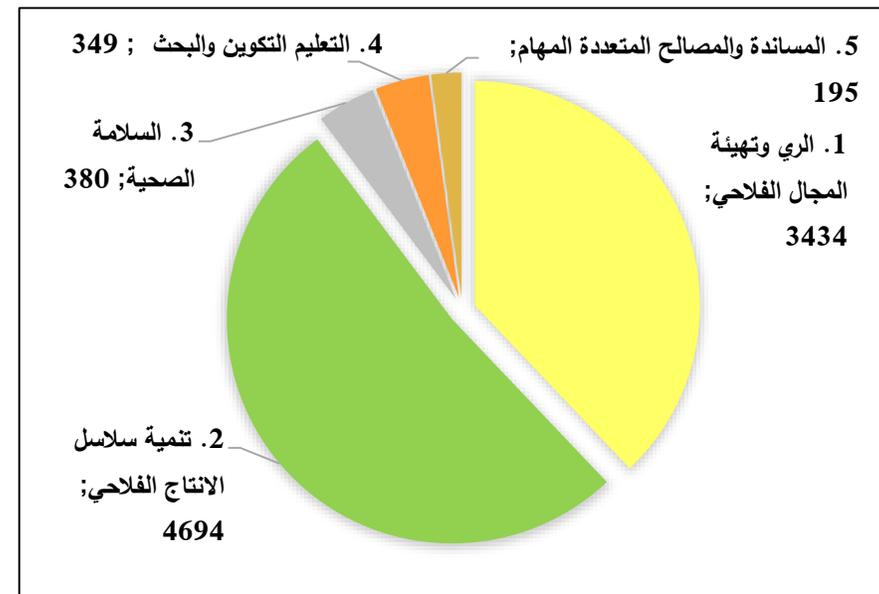
نسبة الالتزام *

64%

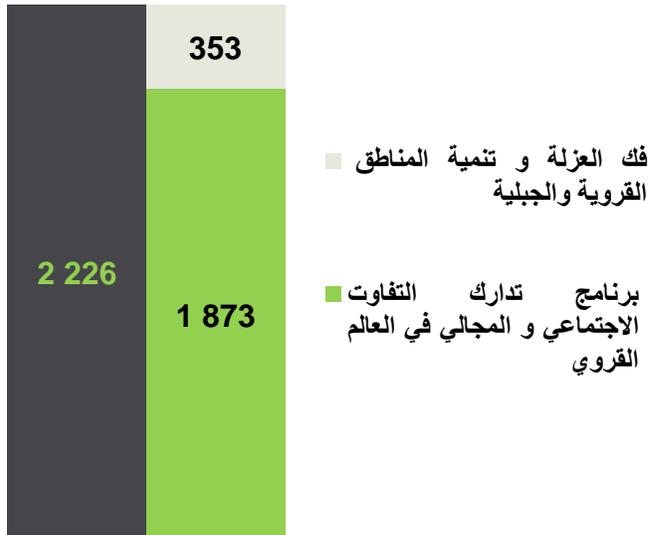
نسبة الأداء *

الموارد	2017
1 - الميزانية العامة للدولة	8 126
2 - موارد أخرى	925
صندوق التنمية الفلاحية	768
منحة دولة قطر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية	157
المجموع	9 051

توزيع ميزانية الاستثمار لسنة 2017 حسب البرامج



توزيع ميزانية الاستثمار لسنة 2017 (مليون درهم)
(صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية)

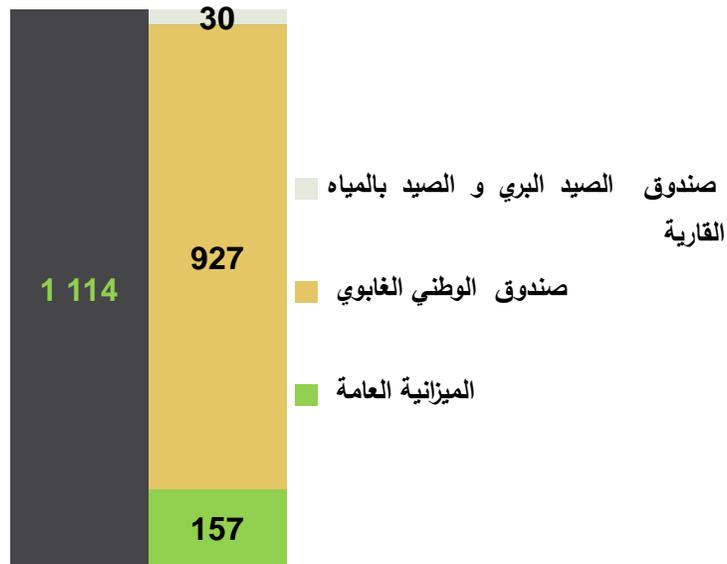


الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		
	± %	2017	2016
1 - برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية)	296%	1873(*)	473
مساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	0%	143	143
مساهمة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني	65%	380	230
مساهمة وزارة الصحة	50%	150	100
مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	N/A	500(*)	0
دعم الدولة لصندوق التنمية القروية	N/A	700(*)	0
2 - فك العزلة و تنمية المناطق القروية والجبلية	-49%	353	689
3 - برنامج التخفيف من آثار قلة التساقطات	N/A	N/A	883
المجموع	9%	2 226	2 045

(*) 1549 مليون درهم لم يتم رصدها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كمساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (749) دعم الدولة لصندوق التنمية القروية (800) إلى حدود فاتح نونبر .

عرفت ميزانية الاستثمار برسم سنة 2017 ارتفاعا بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2016.

مصادر ميزانية الاستثمار لسنة 2017 (مليون درهم)



انجازات

31/12/2016

99%

نسبة الالتزام

67%

نسبة الأداء

2017

الموارد

157

1 - الميزانية العامة للدولة

957

2- موارد أخرى

927

الصندوق الوطني الغابوي

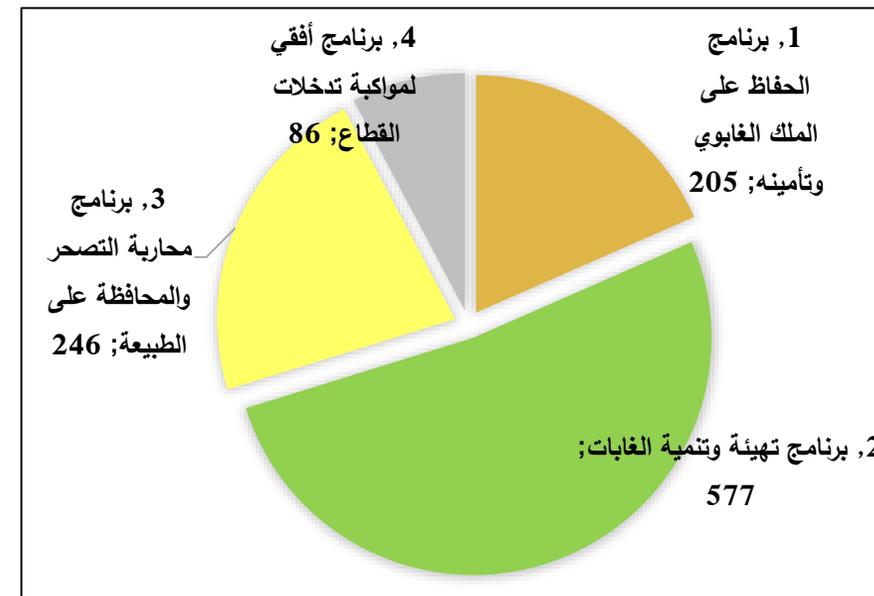
30

صندوق الصيد البري والصيد في المياه القارية

1 114

المجموع

توزيع ميزانية الاستثمار لسنة 2017 حسب البرامج





حصيلة الوزارة

1

منجزات الوزارة لسنة 2017

2

تذكير بميزانية الاستثمار لسنة 2017

أ

منجزات قطاع الفلاحة و التنمية القروية

ب

منجزات المياه و الغابات

ت

برنامج السنة المالية 2018

3

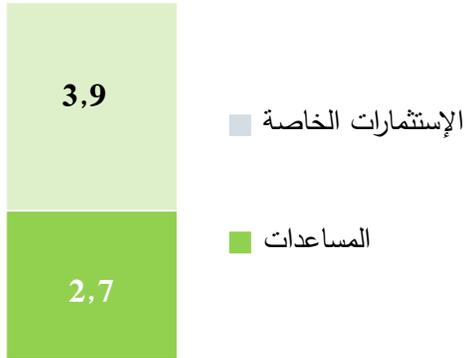


منجزات صندوق التنمية الفلاحية المتوقعة لنهاية سنة 2017

- تم تخصيص **2,7 مليار درهم** أي **85%** من استثمارات الصندوق للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية
- مشاريع الإعداد الهيدروفلحي و العقاري استفادت من **52%** من الاعانات الإجمالية (**1.434 مليون درهم**)
- تجهيز الضيعات الفلاحية بالمعدات وتكثيف الإنتاج الحيواني استلزم تخصيص **24%** من المساعدات المالية
- تخصيص مبلغ **324 مليون درهم** لفائدة التامين الفلاحي.

أهمية دور صندوق التنمية الفلاحية كرافعة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي

6,6 (مليار درهم)



صرف **1 درهم** من الإعانات يخلق **2.44 دراهم** استثمار

العمليات	إنجازات 2017 (بمليون درهم)	%
الإعداد الهيدروفلحي و العقاري	1 434	52%
تكثيف الإنتاج الحيواني	328	12%
تجهيز الضيعات الفلاحية	333	12%
تشجيع إنتاج و استعمال البذور	414	15%
تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	83	3%
غرس الأشجار المثمرة	90	3%
وحدات تامين الإنتاج الفلاحي	37	1%
إعانات أخرى	26	1%
مجموع الإعانات والمساعدات	2 744	85%
التأمين الفلاحي	324	65%
توزيع فساتل النخيل	55	11%
عمليات أخرى	118	24%
مجموع العمليات الأخرى	497	15%
المجموع العام	3 241	100%

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

أ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي

1 التحويل الجماعي إلى الري الموضعي

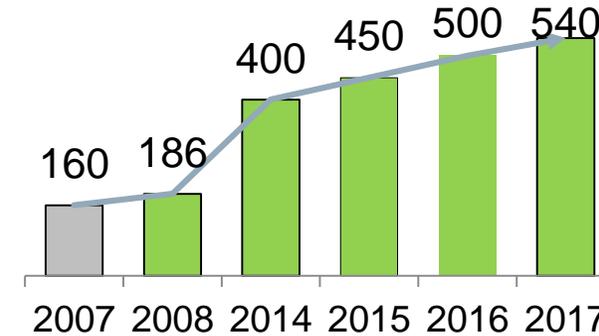
يهدف البرنامج إلى تحويل **220.000 هكتار** من الري التقليدي إلى الري الموضعي

المنجزات :

- الدراسات : **198.400 هكتار** تمت انطلاقتها من بينها 148.700 هكتار منتهية
- الأشغال : **120.000 هكتار** تم إطلاق الأشغال بها وحيث تم الانتهاء من الأشغال على 55.000 هكتار

2 التحويل الفردي إلى الري الموضعي

- المساحة المبرمجة 2008-2020 : **550.000 هكتار**



- المساحة المسقية بتقنيات الري الموضعي بلغت **540.000 هكتار** (متوقعة إلى نهاية 2017)، أي ما يمثل **76%** من المساحة المرقبة في أفق 2020 (**710.000 هكتار**)

ب برنامج توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز

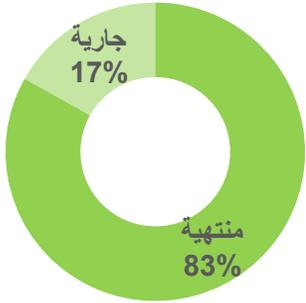
يهدف هذا البرنامج إلى توسيع السقي على مساحة **160 ألف هكتار** بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة بكلفة **21,5 مليار درهم**.

1 الدراسات

- متابعة الدراسات على مساحة **27 ألف هكتار**
- انتهاء الدراسات على مساحة **133 ألف هكتار**

2 الأشغال تهم 84 680 هكتار

- إنهاء أشغال التجهيز الهيدرولاجي على مساحة **20 680 هكتار**
- مواصلة أشغال التجهيز الهيدرولاجي على مساحة **26 600 هكتار**
- انطلاق أشغال التجهيز الهيدرولاجي على مساحة **37 400 هكتار**



- **700 مشروع** الدعامة الثانية في طور الإنجاز.
- **16,25 مليار درهم** كاستثمارات اجمالية.
- **804 ألف هكتار** موزعة على كل مناطق المغرب.



الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتقبة ل 700 مشروع		الإنجازات* إلى غاية شتنبر 2017						
القيمة المضافة إضافية (مليون درهم)	منصب شغل (ألف يوم عمل)	عدد المستفيدين (ألف مستفيد)	وحدات التثمين (وحدة)	خلق نقط الماء (وحدة)	الإعداد الهيدروفاحي (هكتار)	تحسين المراعي (هكتار)	غرس (هكتار)	
10 301	25 690	760	319	538	82 187	21 399	310 317	المجموع
3 186	6 842	186	93		55 572		216 700	الزيتون
530	1 594	56	19		834		33 119	اللوز
858	2 655	31	8	18			40 816	الصبار
2 619	4 496	70	11		1 466		12 833	الاشجار المثمرة
752	722	40	23					التمور
1 039	3 933	236	4	482		21 399		اللحوم الحمراء
372	1 197	23	87	26				الحليب
403	657	25	19					النحل
542	3 594	92	55	12	24 315		6 849	أخرى

* هذه الانجازات تضم أيضا ما حقق في برنامج تحدي الألفية بالمغرب.

- تعتبر سلسلة الزيتون من أهم سلاسل الدعامة الثانية حيث تهتم أكثر من **70%** من **المساحات المبرمجة للغرس** و **186 ألف** مستفيد.
- سيتمكن إنجاز وحدات التثمين لهذه المشاريع من إعادة توزيع حصة أكبر من القيمة المضافة على المنتجين.
- كما أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى لسلسلة اللحوم الحمراء إذ سيستفيد **236 ألف كساب** من مشاريع الدعامة الثانية

أ قطب الصناعات الغذائية

- **قطبي مكناس وبركان:** مواصلة عملية تسويقهما وإنشاء الوحدات الصناعية بهما وكذا مواصلة أنشطة قطبي الجودة للمنتجات الغذائية التابعين لهما في مجالات البحث ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية ومواكبة المهنيين؛
- **قطب تادلة:** إنهاء أشغال تهيئة وتجهيز الشطر الأول من هذا القطب ومواصلة عملية تسويقه وكذا مواصلة أشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- **قطب سوس:** إنهاء أشغال تهيئة وتجهيز الشطر الأول من القطب الفلاحي لسوس ومواصلة عملية تسويقه وكذا انطلاق أشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له
- **قطبي الغرب واللوكوس:** مواصلة دراسة الجدوى حيث توجد حاليا في مرحلة تحديد مواقع المشاريع.



قطب بركان



قطب الجودة للمنتجات الغذائية لمكناس

ب تنمية قطاع الصناعات الغذائية

التوقيع في أبريل 2017 على عقد برنامج بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية لتطوير قطاع الصناعات الغذائية بالمغرب للفترة 2017-2021 :

- **الكلفة:** 12 مليار درهم منها 4 مليار درهم مساهمة الحكومة (يتحمل قطاع الفلاحة 2,8 مليار درهم وقطاع الصناعة 1,2 مليار درهم) و 8 مليار درهم مساهمة القطاع الخاص؛

المحاور الأساسية

- دعم إنشاء أو تأهيل وحدات تثمين المنتجات الفلاحية (التعبئة والتوضيب و التبريد والتحويل ، ...)
- عصرنة قنوات التسويق؛
- دعم الصادرات وترويج المنتجات في الأسواق الخارجية؛
- تدابير أفقية تهتم التكوين والبحث والابتكار وجودة وتعبير المنتجات الغذائية

■ **السلاسل المعنية:** الحوامض والخضر والفواكه الطرية والمصنعة وزيت الزيتون والحليب واللحوم والبسكويت والحلويات والشكولاته والعجائن الغذائية والكسكس .

■ **إنجازات 2017:** إعداد النصوص القانونية المتعلقة بمساعدات الدولة لوحدات تثمين المنتجات الفلاحية وكذا المنتجات الفلاحية المصدرة في إطار صندوق التنمية الفلاحية ، وتوجد حاليا في طور المصادقة.

الغرف الفلاحية : أبرز المستجدات

أ حكمة الغرف الفلاحية

أ

- تفعيل التنظيم الهيكلي الجديد للغرف الفلاحية (11 تنظيم) عبر تعيين المديرين والكتاب العامين ورؤساء المصالح، إضافة إلى رؤساء الملحقات التي تم إحداثها (29 ملحقة، منحت لها رتبة مصلحة) ؛
- الموارد البشرية: إحداث 05 مناصب جديدة منحت كلها للغرفة الفلاحية لجهة درعة-تافيلالت؛
- وسائل التنقل: اقتناء 03 سيارات مصلحة جديدة لفائدة الغرف الفلاحية لكل من جهة درعة-تافيلالت وجهة فاس-مكناس .

ب منجزات تهم برامج الغرف الفلاحية

ب

- إنجاز مشاريع تنموية مواكبة للمخططات الجهوية للمغرب الأخضر، وبرمجة عمليات تتمحور أساسا حول تكوين وإخبار الفلاحين ودعم الاستثمار والتشغيل بالعالم القروي وإنجاز مشاريع فلاحية ودعم التنظيم المهني الفلاحي وتنظيم تظاهرات ومعارض إقليمية وجهوية تتعلق بالقطاع الفلاحي. (83,6 مليون درهم)؛
- الانتهاء من أشغال بناء مقر الغرفة الفلاحية لجهة العيون-الساقية الحمراء بالعيون، (ليصل العدد الإجمالي إلى 9)، ومواصلة أشغال بناء مقرات الغرف الفلاحية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بالعرائش، وجهة كلميم واد-نون بكلميم، وجهة درعة-تافيلالت بالراشيدية.
- تجهيز المقرات الجديدة التي تم الانتهاء من أشغال بنائها، ومواصلة تجهيز الغرف الفلاحية بالاحتياجات الضرورية (13 مليون درهم).



مدينة العيون

مراقبة واعتماد البذور

1,7 مليون قنطار

مراقبة واعتماد الأغراس

63 مليون غرسة وتشمل 32 مليون غرسة الفرولة و 31 مليون غرسة الأشجار المثمرة

تلقيح ومعالجة الماشية ضد أهم الأمراض

11 مليون رأس

مراقبة اللحوم

350.000 طن

مراقبة منتجات البحر

425.000 طن



- متابعة تنفيذ برنامج محاربة ذبابة البحر الأبيض المتوسط (cératite) بتقوية التأطير وتحضير بناء مركز إنتاج الذكور المعقمة بسوس ماسة قصد احترام قوانين الحجر الزراعي الروسية والأمريكية ؛
- مواصلة ترقيم الأبقار والإبل في إطار البرنامج الوطني للترقيم وتتبع مسار الحيوانات حيث شملت 220.000 رأس ، لتصل في الإجمال لحوالي 3,5 ملايين رأس ؛ وإطلاق عملية مراقبة تنقل الأبقار والإبل وولوجها للمجازر؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الاستعجالي لمكافحة الحشرة القرمزية (cochenille de cactus) على نبات الصبار بعشرة أقاليم ، الذي يشمل مكافحة الكيماوية وعمليات اجتثاث واتلاف الصبار المصاب وإيجاد أصناف مقاومة .
- إتخاذ عدة إجراءات لتفادي تكرار ظاهرة اخضرار لحوم الأضاحي من بينها :
 - ✓ إنجاز دراسة في الموضوع من طرف معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة على 100 خروف من أجل تقييم مدى تأثير الأعلاف والمضافات الغذائية على جودة اللحوم؛
 - ✓ تعزيز مراقبة الأعلاف والأدوية المستعملة بضيعات التسمين؛
 - ✓ حصر تسويق الأغنام في الأسواق والمحلات المرخصة أثناء العيد للماشية المرقمة والمعروفة المصدر؛
 - ✓ إنجاز فيلم تحسيصي مفصل حول كيفية تهيئة أضحية العيد.

أ

البحث الفلاحي

- تتبع 8 مشاريع بحثية من قبل لجنة التنسيق الوطنية للميكانيزم التنافسي للبحث و التنمية و الإرشاد MCRDV؛
- تنظيم النسخة الحادية عشرة لجائزة الحسن الثاني الكبرى للاختراع والبحث في مجال الزراعة ؛
- ضم أكثر من 3000 سلالة في بنك الجينات ليصل العدد الإجمالي للسلاطات على مستوى المجموعات المحفوظة 60.028 سلالة تمثل 128 نوعا ؛
- إنشاء خرائط خصوبة التربة لمناطق تطوان وبنو ملال وخرائط التربة والمؤهلات الزراعية للأراضي بشيشاوة والصويرة التي تغطي 180 ألف هكتار ؛
- تطوير نظام تشغيلي لتقدير محاصيل الحبوب للتأمين على الجفاف البارامتري
- الحصول على النباتات الأولى من أركان المطعمة مع الأنماط الجينية المختارة للمعهد الوطني للبحث الزراعي ؛
- تحسين تقنية إكثار الزعفران وتحديد الكثافة المثلى لإنتاج البصيلات في منطقة تاليوين.



ب

التعليم العالي

- تسجيل 2632 طالبا بمؤسسات التعليم الفلاحي. بلغ عدد الخريجين 367 مهندسا و 59 الأطباء البيطريين بينهم 36 أجنب ؛
- مواصلة تطوير البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي وذلك تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للبحث و التكوين الفلاحي ؛
- تنظيم للسنة السابعة والعشرين على التوالي، تدريباً بالضيعات الفلاحية بفرنسا لفائدة 180 طالبا مهندسا وتقنيا مغربيا .

ج

التكوين المهني الفلاحي

- إنجاز مخططات جهوية للتكوين المهني الفلاحي في افق 2020 ؛
- التكوين الاولي ل 4700 متدرب هم كل مستويات التكوين ؛
- تكوين 7400 شاب عبر التكوين بالتدرج المهني في المهن التي تتعلق بالإنتاج والخدمات الفلاحية ؛
- إنجاز برنامج التكوين البيداغوجي ل 260 مكون .



مواكبة البرامج الاستراتيجية للوزارة

- يولي المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية عناية خاصة لمواكبة المشاريع الاستراتيجية للوزارة ومن أهمها:

البرنامج	عدد العمليات	المرأة القروية	مجموع الفلاحين
الدعامة الثانية	4 948	3 630	36 252
إحداث التعاونيات	2 422	3 687	16 810
الأمراض الفطرية	2 790	1 200	28 200
برنامج التأمين الفلاحي	1 100	301	7 734
الحشرة القرمزية	870	601	14 537
دعم التنمية الفلاحية	655	150	2 694
البرنامج الوطني للاقتصاد في الماء	209	14	897
المجموع	12 994	9 583	107 124

اتفاقيات الشراكة المبرمة

- المركز الألماني – الفدرالية البيمهنية للحوم الحمراء
- مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط.

القرية المتنقلة للاستشارة الفلاحية

إنجاز وتنظيم 4 مراحل من القرية المتنقلة للاستشارة الفلاحية بمشاركة أكثر من 1800 من الفلاحين ومهنيي القطاع الفلاحي.

تقوية قدرات المستشارين الفلاحيين وتجويد عمليات الاستشارة الفلاحية

تجهيزهم بمعدات وأدوات العمل (أدوات تقنية لتحليل التربة و المياه و رصد الأمراض النباتية).

تحديث هياكل الاستشارة الفلاحية وتقوية قدرات الموارد البشرية

تحديث وعصرنة وصيانة وتجهيز المراكز المحلية للاستشارة الفلاحية والمصالح الإقليمية للاستشارة الفلاحية من أجل إشعاع محلي وجهوي.

التظاهرات الفلاحية

المساهمة والمشاركة في التظاهرات الفلاحية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية وتنظيم الايام المفتوحة لفائدة الفلاحين

تدعيم منظومة التأطير ب 10 مراكز متنقلة للاستشارة الفلاحية.

الرحلات التكوينية

تنظيم أكثر من 260 رحلة دراسية لفائدة ما يناهز 12000 فلاح من بينهم أكثر من 2700 امرأة قروية.



أ التأمين المتعدد المخاطر المناخية للحبوب و القطني و الزراعات الزيتية

المساحة الإجمالية المؤمنة (1000 هكتار)



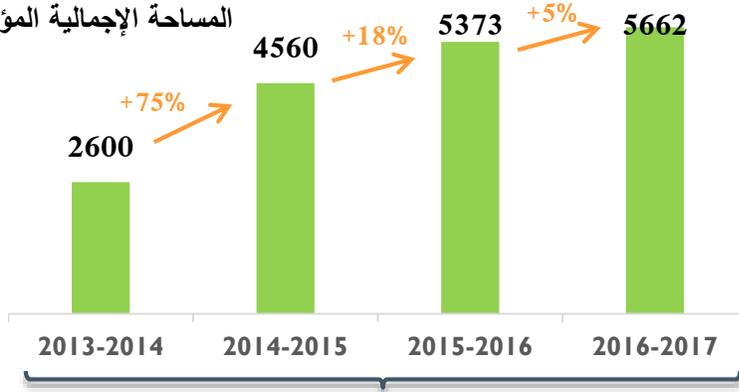
برنامج ضمان الجفاف

التأمين المتعدد المخاطر المناخية

- عدد الجماعات المؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2016-2017: حوالي 800 جماعة مؤمنة.
- عدد الجماعات المتضررة: 154 جماعة تضررت من الجفاف و 6 من ركود المياه في الحقول الفلاحية (في جهة الغرب).
- المساحة المتضررة بلغت ما يناهز 116.108,07 هكتار أي 11,6 % من المساحة المؤمنة.
- وقد تم تعويض جل المتضررين من طرف التعاقدية الفلاحية المغربية للتأمين.

ب برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة

المساحة الإجمالية المؤمنة بالهكتار



برنامج الضمان للتأمين المتعدد المخاطر الأشجار المثمرة

- المساحة المتضررة خلال الموسم الفلاحي 2016-2017: بلغت الى نهاية شهر شتنبر ما يناهز 1300 هكتار جراء البرد، الشوكي، الحرارة المرتفعة .
- عملية الخبرة متواصلة وسوف يتم تعويض المتضررين ابتداء من شهر نونبر.



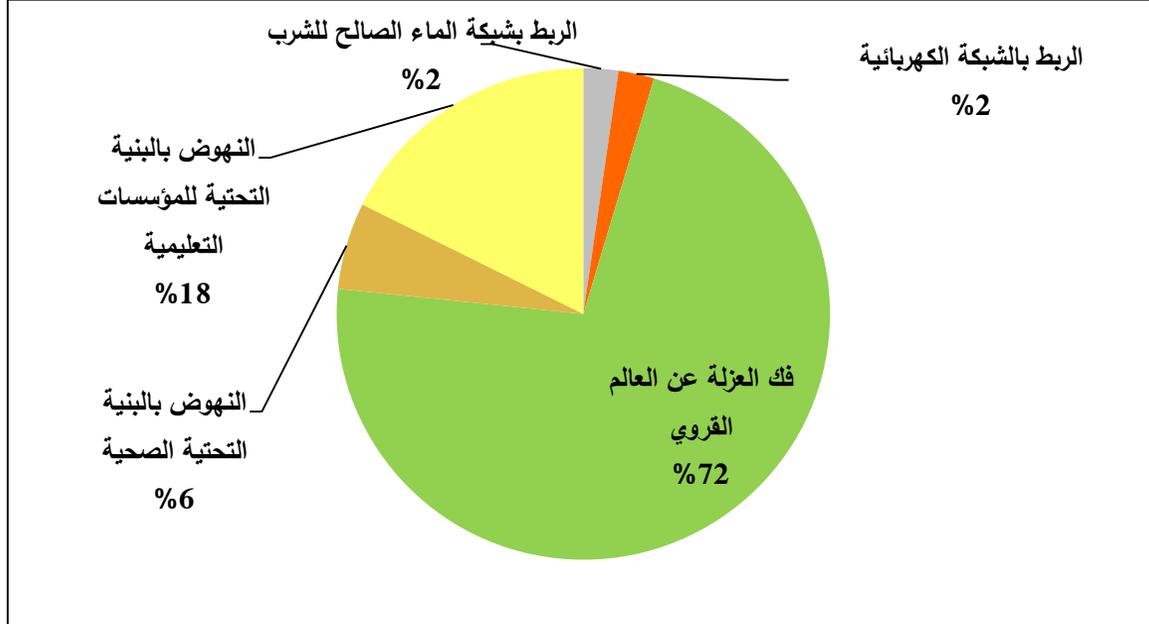
تتمة المجال القروي والمناطق الجبلية (1/2)

1 برنامج تدارك الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

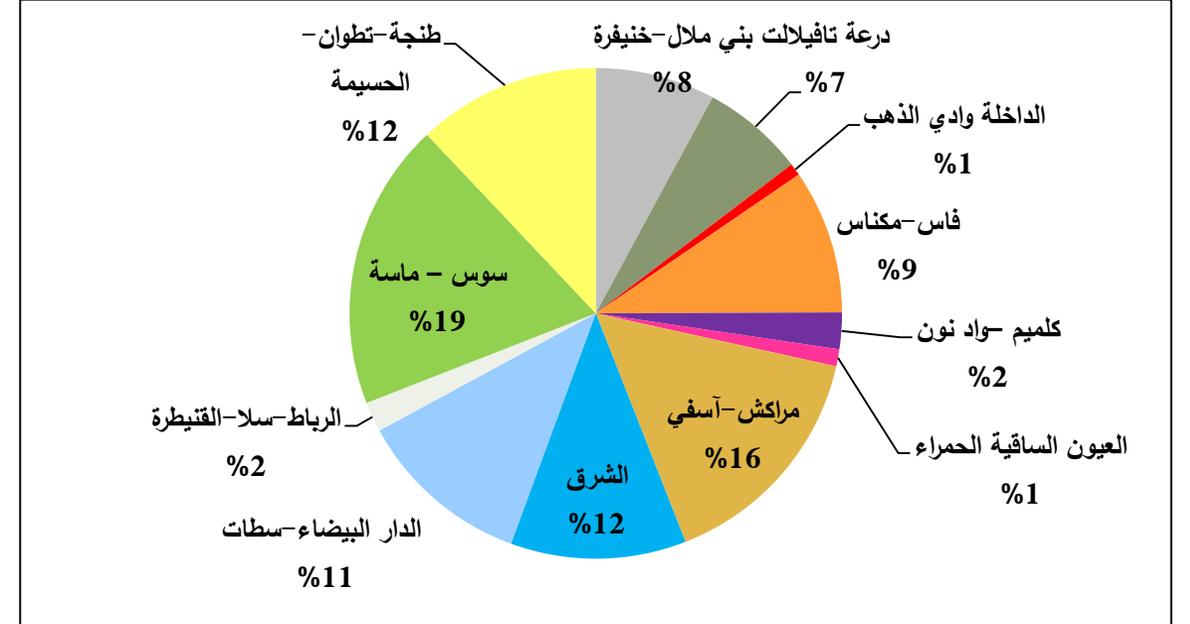
المساهمة التي لم يتم تفويتها (بمليون درهم)	المساهمة التي تم تفويتها (بمليون درهم)	المساهمة المتفق عليها (بمليون درهم)	الشركاء
0	473	473	مساهمات القطاعات خلال 2016 المرحلة الى 2017
0	143	143	مساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
0	380	380	مساهمة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني
0	150	150	مساهمة وزارة الصحة
749	500	1249	مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
800	700	1500	دعم الدولة لصندوق التنمية القروية
1549	2346	3895	المجموع

- تم تفويض غلاف مالي قدره **2 مليار و 346 مليون درهم** للجهات المكلفة بإنجاز المشاريع مند صيف 2017.
- تتوزع مساهمات مختلف القطاعات في برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي كما يلي:

توزيع الغلاف المالي حسب القطاعات 2346 مليون درهم



توزيع الغلاف المالي حسب الجهات 2346 مليون درهم



تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية (2/2)

2 مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس

أ

مراحل إنجاز المشروع

الأقاليم المعنية	• بني ملال • تنغير • ورززات
الكلفة مالية	• 61 مليون دولار أمريكي
مدة الإنجاز	• 7 سنوات
أهداف المشروع	• تحسين الدخل و ظروف العيش • تثمين المنتجات الفلاحية وتسهيل الولوجية للأسواق • التدبير المستدام للموارد الطبيعية



ب

حالة تقدم المشروع

- نشر اتفاق التمويل في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 يونيو 2017 ،
- إرساء وحدات تسيير المشروع على المستوى المركزي و الإقليمي ،
- إنجاز دليل للمساطر خاص بالمشروع ،
- وضع تصور عام للتعاون جنوب-جنوب المرتقب في هذا المشروع .

3 تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

أ

اتفاقيات الشراكة ومشاريع التنمية

- مواصلة تنفيذ اتفاقيات الشراكة الموقعة مع 16 إقليم على مدى 3 سنوات 2014-2016 بمبلغ إجمالي يناهز **1,11 مليار** (المساهمة الاجمالية لصندوق التنمية القروية **913 مليون**)
- إبرام **64** اتفاقية شراكة مع الفاعلين المحليين برسم سنة 2017 بغلاف مالي إجمالي يناهز **193 مليون درهم** ساهمت فيه الوكالة **57 مليون درهم**
- مواصلة إنجاز مشروعين في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي **45,4 مليون درهم**

ب

تمويل اتفاقيات الشراكة

الغلاف المالي الإجمالي المعبأ برسم سنة **2017** للاتفاقيات المبرمة يناهز **209** مليون درهم تم تعبئته كما يلي:

85,5	صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
123,3	ميزانية الوكالة
208,8	المجموع



حصيلة الوزارة

1

منجزات الوزارة لسنة 2017

2

تذكير بميزانية الاستثمار لسنة 2017

أ

منجزات قطاع الفلاحة و التنمية القروية

ب

منجزات المياه و الغابات

ت

برنامج السنة المالية 2018

3



تهيئة وتنمية الغابات



أ تهيئة وتنمية الغابات

42.350 هكتار	17.900 هكتار	التشجير
	14.400 هكتار	التخليف
	10.050 هكتار	تحسين المراعي
	32 مليون وحدة	انتاج الشتائل الغابوية
	22.000 هكتار	الاعمال الحرجية

ب محميات محيطات التشجير

92.428 هكتار	المساحة
165	عدد الجمعيات
23 مليون درهم	قيمة التعويض عن حق الرعي

مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة (1/3)



أ معالجة الأحواض المائية

المساحة المعالجة	50.000 هكتار
سدود الترسيب	231.311 م3
الدراسات التقنية	34.000 هكتار

ب محاربة زحف الرمال

تثبيت الكثبان الرملية	322 هكتار
صيانة الكثبان الرملية	248 هكتار
حزام رملي	8 كلم

ت تهيئة المناطق المحمية

المحميات والمنتزهات الوطنية	877.000 هـ
إعادة توطين الأنواع المهددة بالانقراض	25 محمية حيوانية (غزال ادم - الاروي - المها ..)

مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة (2/3)



أ تدبير القنص

العدد الإجمالي لمكريات القنص	1000 (بما فيها 100 تم احداثها سنة 2017)
العدد الإجمالي للقناصة	76.000



ب تدبير الصيد بالمياه القارية

انتاج صغار الاسماك	19,7 مليون وحدة
إعادة توطين الوديان والبحيرات	10 مليون وحدة

مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة (3/3)



أ الوقاية من الحرائق ومكافحتها

عدد الحرائق	400 حريق
المساحة المتضررة	2 360 هكتار

ب الانجازات

عدد الحراس	1.310
تهيئة و صيانة نقط الماء	52
مصدات النار المهيئة	562 كلم

الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه

أ التحديد

إنجازات 2017	تأمين الملك الغابوي
125.000 هكتار	المساحة المصادق عليها
703.000 هكتار	المساحة المحفظة
340.000 هكتار	الدراسات الطبغرافية



ب البنيات التحتية

إنجازات 2017	البنيات التحتية
764 كلم	فتح وصيانة المسالك الغابوية
64 وحدة	تأهيل الدور الغابوية
43 وحدة	صيانة البنايات الادارية

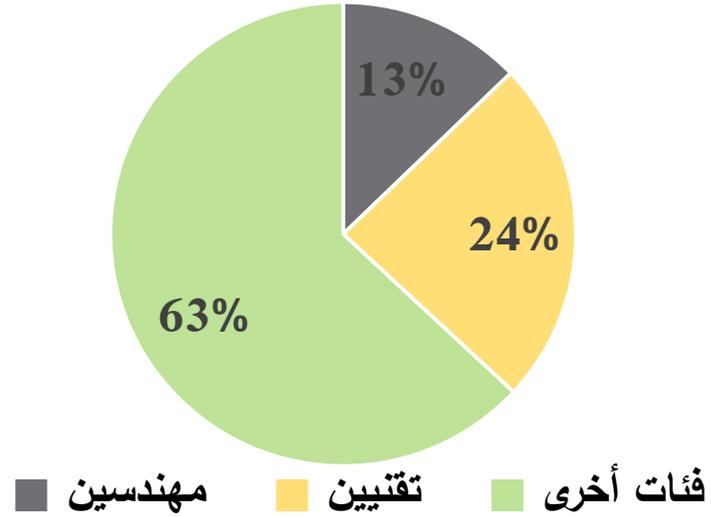
برنامج أفقي لمواكبة تدخلات القطاع

أ الموارد البشرية

عدد الموظفين	4.520 (86% بالمصالح اللامركزية)
نسبة التأطير	28%
نسبة الإناث	15%

ب إنجازات 2017

التوظيفات	65 (56% من الأطر)
التكوين المستمر	41 دورة (1.000 مستفيد)





حصيلة الوزارة	1
منجزات الوزارة لسنة 2017	2
برنامج السنة المالية 2018	3
تقديم ميزانية الاستثمار لسنة 2018	أ
برنامج قطاع الفلاحة و التنمية القروية	ب
برنامج المياه و الغابات	ت



عرفت ميزانية الوزارة ارتفاعا إجماليا ب **16%** ما بين 2017 و 2018.

و يعزى هذا النمو بالخصوص إلى :

- ارتفاع ميزانية قطاع الفلاحة و التنمية القروية ب **18%**
- ارتفاع ميزانية المياه و الغابات ب **2%**

إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)			
± %	2018	2017	
18%	16 547	14 045	أ. قطاع الفلاحة و التنمية القروية
1%	2 808	2 768	ميزانية التسيير
22%	13 739	11 277 (*)	ميزانية الاستثمار
2%	1 674	1 646	ب. المياه و الغابات
3%	546	532	ميزانية التسيير
1%	1 128	1 114	ميزانية الاستثمار
16%	18 221	15 691	المجموع

(*) تجدر الإشارة إلى أن **1549 مليون درهم** لم يتم رصدتها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى حدود فاتح نونبر:

- مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (**749 مليون درهم**)

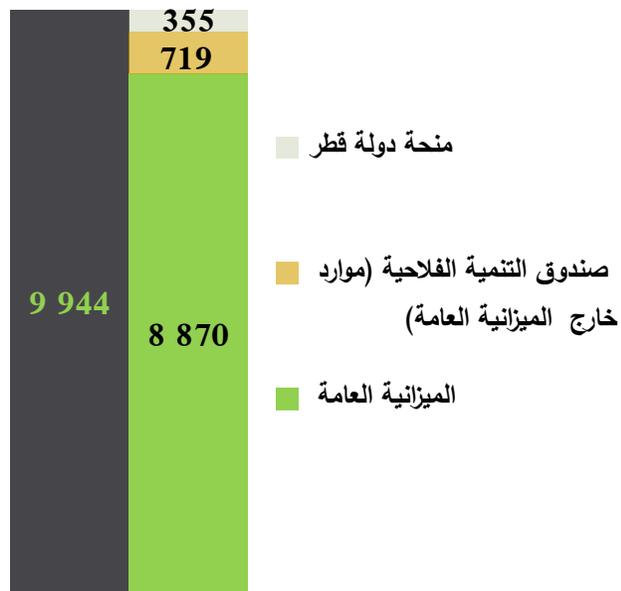
- دعم الدولة لصندوق التنمية القروية (**800 مليون درهم**)

قطاع الفلاحة (1/2)

1 موارد ميزانية التسيير والاستثمار

الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		± %
	2018	2017	
ميزانية التسيير	2 744	2 705	1%
الميزانية العامة للدولة	2 744	2 705	1%
ميزانية الاستثمار	9 944	9 051	10%
1 - الميزانية العامة للدولة	8 870	8 126	9%
2 - موارد أخرى	1 074	925	16%
صندوق التنمية الفلاحية	719	768	-6%
منحة دولة قطر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية	355	157	126%
المجموع	12 688	11 756	8%

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2018 (بمليون درهم)



عرفت موارد ميزانية قطاع الفلاحة ارتفاعا إجماليا ب 8% ما بين 2017 و 2018.

و يعزى هذا النمو بالخصوص إلى :

- ارتفاع ميزانية التسيير ب 1%
- ارتفاع ميزانية الاستثمار ب 10%

قطاع الفلاحة (2/2)

ملخص ميزانية الاستثمار

2

- عرفت ميزانية الاستثمار لسنة 2018 ارتفاعا إجماليًا بنسبة **10%** مقارنة مع سنة 2017.
- شمل هذا الارتفاع خصوصا برنامج الري (**+20%**) و السلامة الصحية (**+28%**)

برامج الاستثمار	اعتمادات الأداء (بمليون درهم)		± %
	2018	2017	
1. الري وتهيئة المجال الفلاحي	4 135	3 434	20%
البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي	579	548	6%
برنامج توسيع الري بسافلة السدود	1200	946	27%
برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري	736	311	137%
عمليات أخرى	1621	1629	--
2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي	4 765	4 694	2%
صندوق التنمية الفلاحية	3250	3241	--
مشاريع الدعامة الثانية	979	974	1%
أقطاب الصناعة الغذائية	111	115	-3%
الإستشارة الفلاحية	125	125	--
عمليات أخرى	300	239	26%
3. السلامة الصحية	486	380	28%
4. التعليم التكوين والبحث	364	349	4%
5. المساندة والمصالح المتعددة المهام	194	195	-1%
المجموع	9 944	9 051	10%

التنمية القروية (1/2)

1 موارد ميزانية التسيير والاستثمار

عرفت موارد ميزانية التنمية القروية ارتفاعا إجماليا ب **69%** ما بين 2017 و 2018.

و يعزى هذا النمو بالخصوص إلى :

- ارتفاع ميزانية التسيير ب **2%**
- ارتفاع ميزانية الاستثمار ب **70%**

الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		± %
	2018	2017	
ميزانية التسيير	64	63	2%
الميزانية العامة للدولة	64	63	2%
ميزانية الاستثمار	3 795	2 226	70%
برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي	3 392	1 873(*)	81%
فك العزلة و تنمية المناطق القروية والجبلية	403(**)	353	14%
المجموع	3 859	2 289	69%

(*) تجدر الإشارة إلى أن **1549 مليون درهم** لم يتم رصدها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى حدود فاتح نونبر:

- مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (**749 مليون درهم**)

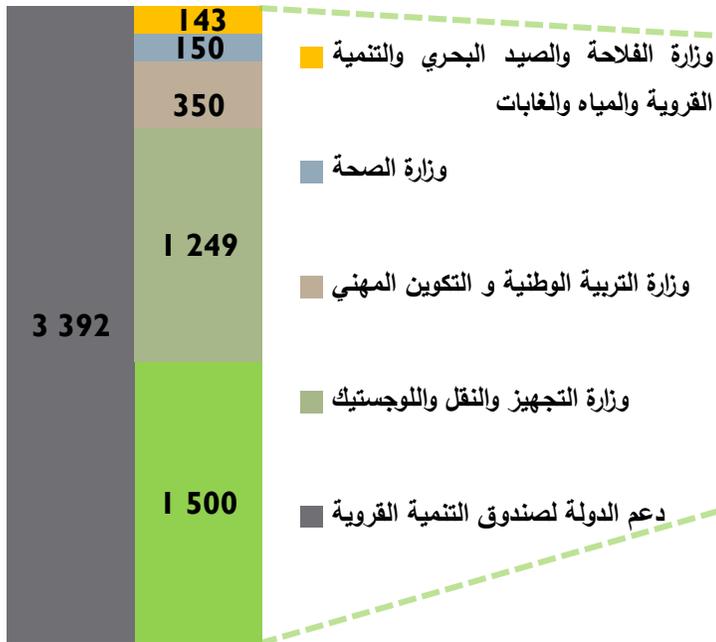
- دعم الدولة لصندوق التنمية القروية (**800 مليون درهم**)

(**) تضم **116 مليون درهم** (كرصد من الصندوق المناخ الأخضر **99 مليون درهم** و صندوق التأقلم مع التقلبات المناخية **17 مليون درهم**).

التنمية القروية (2/2)

2 موارد ميزانية التنمية القروية

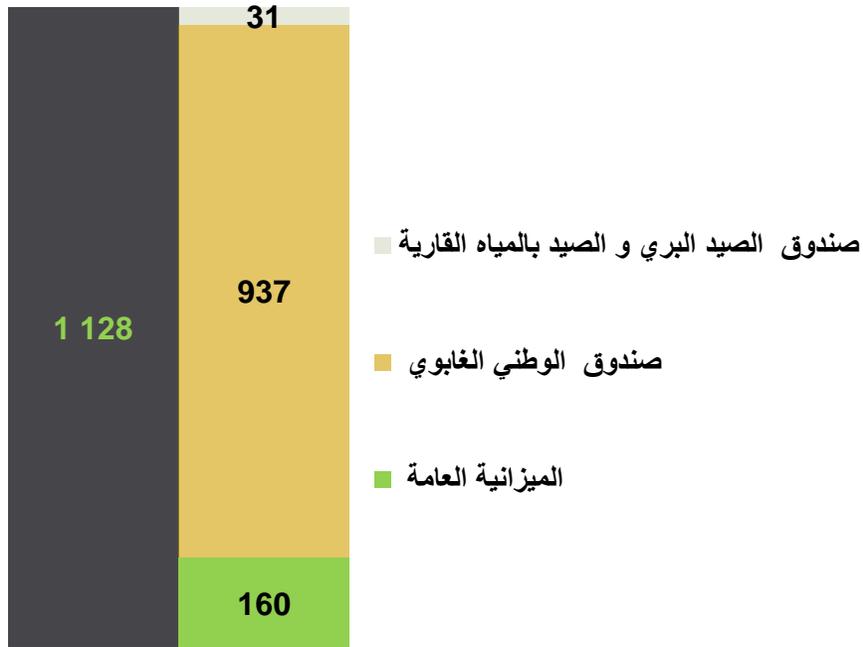
مساهمات مختلف القطاعات في برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي (بمليون درهم) (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية)



الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		± %
	2018	2017	
برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية)	3 392	1 873(*)	81%
مساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	143	143	--
مساهمة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني	350	380	-8%
مساهمة وزارة الصحة	150	150	--
مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	1 249	500 (**)	150%
دعم الدولة لصندوق التنمية القروية	1 500	700(***)	114%
فك العزلة و تنمية المناطق القروية والجبلية	403	353	14%
المجموع	3 795	2 226	70%

(*) 1549 مليون درهم لم يتم رصدها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كمساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك و دعم الدولة لصندوق التنمية القروية إلى حدود فاتح نونبر
 (**) 749 مليون درهم لم يتم رصدها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كمساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك إلى حدود فاتح نونبر
 (***) 800 مليون درهم لم يتم رصدها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كدعم الدولة لصندوق التنمية القروية إلى حدود فاتح نونبر

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2018 (بمليون درهم)



عرفت موارد ميزانية المياه و الغابات ارتفاعا إجماليا ب 2% ما بين 2017 و 2018.

موارد ميزانية التسيير والاستثمار

1

الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		± %
	2018	2017	
ميزانية التسيير	546	532	3%
الميزانية العامة للدولة	546	532	3%
ميزانية الاستثمار	1 128	1 114	1%
1 - الميزانية العامة للدولة	160	157	2%
2- موارد أخرى	968	957	1%
الصندوق الوطني الغابوي	937	927	1%
صندوق الصيد البري و الصيد في المياه القارية	31	30	3%
المجموع	1 674	1 646	2%

2 ملخص ميزانية الاستثمار

اعتمادات الأداء (بمليون درهم)			برامج الاستثمار (4 محاور)
± %	2018	2017	
--	205	205	1. برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه
1%	580	577	2. برنامج تهيئة وتنمية الغابات
--	247	246	3. برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة
12%	96	86	4. برنامج أفقي لمواكبة تدخلات القطاع
1%	1 128	1 114	المجموع

■ عرفت ميزانية الاستثمار لسنة 2018 ارتفاعا إجماليًا بنسبة 1% مقارنة مع سنة 2017.



حصيلة الوزارة	1
منجزات الوزارة لسنة 2017	2
برنامج السنة المالية 2018	3
تقديم ميزانية الاستثمار لسنة 2018	أ
برنامج قطاع الفلاحة والتنمية القروية	ب
برنامج المياه والغابات	ت

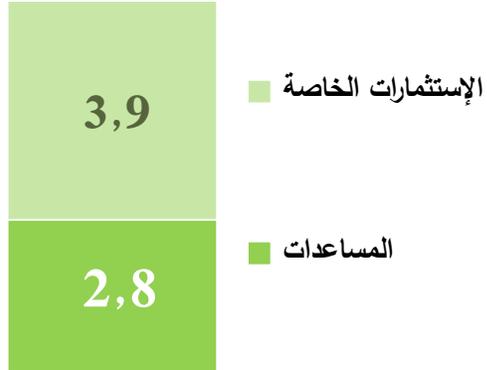


صندوق التنمية الفلاحية

(بمليون درهم)

المساعدات والاستثمارات المستفيدة من الدعم و المرتقبة في
2018

6,7 (مليار درهم)



صرف 1 درهم من الإعانات
يخلق
2.4 دراهم استثمار

العمليات	إنجازات 2017	توقعات 2018	% ±
الإعداد الهيدروفلاحي و العقاري	1 434	1 500	5%
تكثيف الإنتاج الحيواني	328	270	-18%
تجهيز الضيعات الفلاحية	333	300	-10%
تشجيع إنتاج و استعمال البذور	414	390	-6%
تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	83	110	33%
غرس الأشجار المثمرة	90	80	-11%
وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي	37	80	116%
إعانات أخرى	26	30	15%
مجموع الإعانات والمساعدات	2 744	2 760	1%
التأمين الفلاحي	324	350	8%
توزيع فساتل النخيل	55	60	9%
عمليات أخرى	118	80	-32%
مجموع العمليات الأخرى	497	490	-1%
المجموع العام	3 241	3 250	--

- استقرار الدعم لمشاريع التجهيز بالسقي الموضوعي مقارنة مع 2017 و الذي سيمثل 54% من مجموع الإعانات والمساعدات.
- يرتقب ارتفاع حجم المساعدات لتصدير المنتجات الفلاحية (+33%) و لدعم وحدات تثمين الإنتاج (+116%).



برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

أ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي

1 التحويل الجماعي إلى الري بالتنقيط

الدراسات : تشمل **90%** من المساحة الإجمالية المبرمجة (220.000 هكتار)

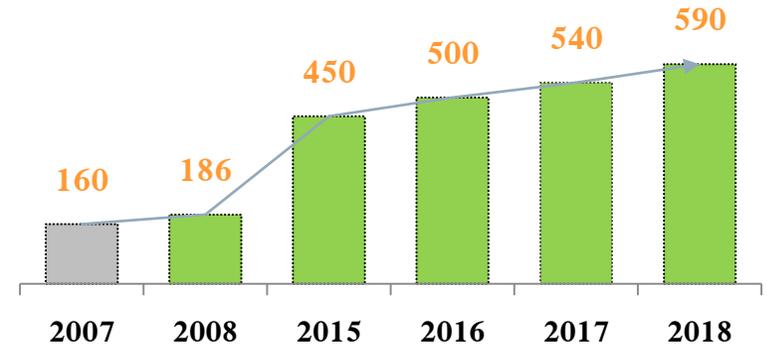
الأشغال : تشمل **55%** من المساحة الإجمالية المبرمجة

- انتهاء الأشغال على مساحة **10.320 هكتار إضافية** (المساحة المنتهية سترتفع إلى 65.317 هكتار)
- متابعة الأشغال على مساحة **32.273 هكتار**
- و انطلاقها على مساحة **25.800 هكتار**

2 التحويل الفردي إلى الري بالتنقيط

سيمكن برنامج 2018 من تغطية حوالي **50.000 هكتار إضافية** لتصل المساحة الإجمالية المسقية بالتقنيات المقتصدة في الماء **590.000 هكتار**

رصد مبلغ دعم يقدر بـ **1.5 مليار درهم** كدعم للدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية



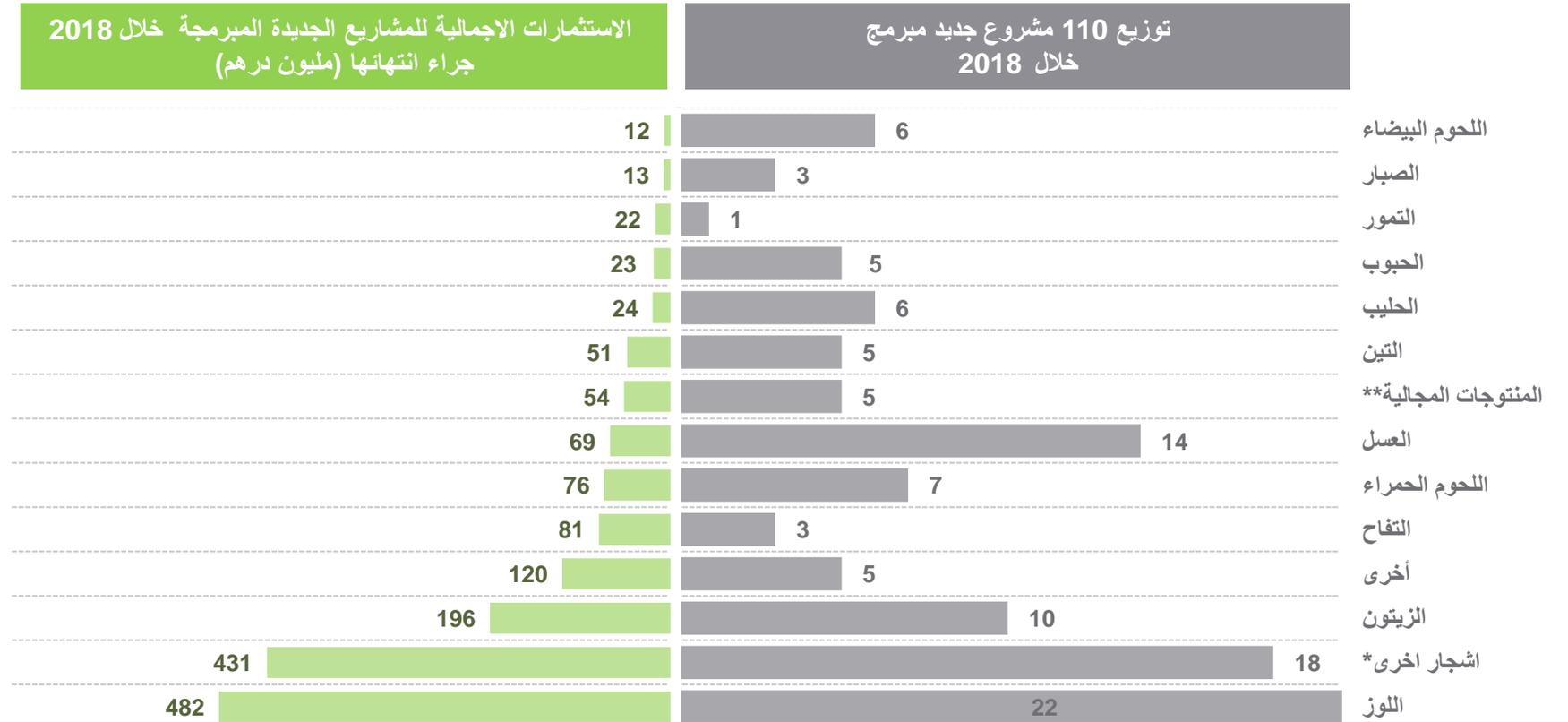
ب برنامج توسيع الري بسافلة السودان المنجزة أو في طور الإنجاز

- الدراسات : إنهاء الدراسات على مساحة 160.000 هكتار (**100%**)
- الأشغال :

- مواصلة الأشغال على مساحة **64 000 هكتار**
- انطلاق أشغال التجهيز الهيدرولاجي بالمحيط السقوي ولجنة السلطان (1.800 هكتار) بإقليم الخميسات
- إنهاء الأشغال عند نهاية 2018 على مساحة تقدر بـ **32 000 هكتار** أي ما يمثل **20%** من المساحة المبرمجة



- بالإضافة إلى 700 مشروع الدعامه الثانية المنطلقة منذ سنة 2010، سيتم برمجة 110 مشروعاً جديداً برسم سنة 2018 موزعة على كل مناطق المغرب.
- يصل مبلغ الاستثمارات الاجمالية لمشاريع الدعامه الثانية التي ستتطلق خلال 2018 إلى 1.653 مليون درهم جراء انتهاء المشاريع



قطاع الصناعات الغذائية/أسواق الجملة

أقطاب الصناعات الغذائية

أ

- أقطاب مكناس و بركان: مواصلة عملية تسويقهما لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهما؛
- قطب تادلة: مواصلة عملية تسويقه وانطلاق أنشطة قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- قطب سوس: مواصلة عملية تسويق القطب الفلاحي لسوس وكذا أشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- قطبي الغرب واللوكوس: إنهاء دراسة الجدوى والتوقيع على اتفاقيات التثمين؛
- قطب الحوز: تحديد موقع القطب الفلاحي وإنجاز الدراسات التقنية والمالية لهذا المشروع والتوقيع على اتفاقية التثمين .

بتمية قطاع الصناعات الغذائية

ب

- نشر النصوص القانونية المتعلقة بمساعدات الدولة لوحدات تثمين المنتجات الفلاحية وكذا المنتجات الفلاحية المصدرة في إطار صندوق التنمية الفلاحية في الجريدة الرسمية ودخولها حيز التنفيذ؛
- مواصلة تنفيذ التزامات العقد البرنامج
- ✓ التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بسلاسل الصناعات الغذائية وكذا التدابير الأفقية المبرمجة في إطار عقد برنامج بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية؛
- ✓ اعداد برامج العمل السنوية وتنفيذ برنامج عمل 2018,

ت أسواق الجملة للخضر و الفواكه

ت

- التوقيع على اتفاقية من أجل خلق محطة للتسويق بالجملة للمنتجات الفلاحية والغذائية ومنتجات البحر بالرباط (550 مليون درهم) وانطلاق أشغال بنائه ببوقنادل والذي يعتبر بديلا لأسواق الجملة بكل من مدن الرباط تمارة سلا والقنيطرة.



وحدة صناعية بقطب مكناس



- دعم وتأهيل 110 تجمعا للمنتجين من أجل تكثيف الانتاج وتثمين وتحسين جودته طبقا لمقتضيات قوانين الجودة والسلامة الصحية؛
- دعم المنتجين الصغار للتخفيف من كلفة الانتاج وتطوير العرض عن طريق اقتناء لوازم التغليف والعنونة؛
- انتاج شريط مؤسستي حول "المنتجات المحلية بالمغرب وبرامج تأهيلها"؛
- دعم التنظيمات المهنية لتسويق وترويج المنتجات المحلية عن طريق تنظيم معارض جهوية للمنتجات المحلية والمشاركة في المعرض الدولي للفلاحة بمكناس والملتقيات الوطنية والجهوية ذات الصبغة التجارية والاشعاعية.



- مواصلة ترميز المنتجات الفلاحية التالية :

زيت الزيتون شعري لمطا	تمور بوستحمي لواحات درعة
عسل أزيل للمنطقة الشرقية	عسل الدغموس لسوس ماسة
بطيخ ريسانة	زيت الزيتون بني عروس
علامة الجودة الفلاحية زيتون المائدة	زيت الزيتون أمزميز
فلفل الحار الزناتية	زيت الزيتون دير بني ملال



أ

التعليم العالي

- مواصلة تطوير البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي وذلك تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للبحث و التكوين الفلاحي؛
- إطلاق البرنامج الوطني لحاضنات المشاريع الفلاحية؛
- إطلاق حملة إعلامية حول الشبكة الافتراضية أرضنا؛
- تنظيم للسنة الثامنة والعشرين على التوالي، تدريباً بالضيعات الفلاحية بفرنسا لفائدة 180 طالبا مهندسا وتقنيا مغربيا.

ت

التكوين المهني الفلاحي

- اعتماد قانون جديد يقن مهنة المكونين وكذا المؤطرين تماشيا مع توصيات استراتيجية التكوين؛
- إدخال السلاسل الجديدة للتكوين تتعلق بالصناعة الغذائية وتتمين المواد الفلاحية؛
- التكوين الاولي ل 5200 متدرب؛
- التكوين بالتدرج المهني لفائدة 7000 شاب مع افتتاح مركز التكوين بالتدرج بتنانث وإتمام اشغال مركز الداخلة؛
- إنجاز برنامج تكوين المكونين لفائدة 320 مكون ومؤطر.

ب

البحث الفلاحي

- تعزيز التنسيق والتآزر بين الجهات الفاعلة في نظام الابتكار الزراعي من خلال الميكانيزم التنافسي للبحث و التنمية و الإرشاد MCRDV؛
- متابعة وانجاز المعهد الوطني للبحث الزراعي لبرنامج البحث والتنمية في إطار برنامجه على المدى المتوسط 2017-2020.



■ مدخلات الإنتاج (البذور المعتمدة والأسمدة):

- مواصلة وضع محلات التخزين التابعة لمراكز الاستشارة الفلاحية رهن الفدرالية الوطنية البيمهنية للبذور من أجل تشجيع الفلاحين على استعمال البذور المعتمدة و الأسمدة وتعبئة الأعداد الضرورية من المستشارين الفلاحيين لتأطير هذه العملية طيلة موسم تسويق البذور.

■ البرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر:

- مواصلة مواكبة البرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني النباتات الزيتية والأشجار المثمرة.

■ مواكبة سلاسل الإنتاج والملتقيات والمعارض الفلاحية:

- تنظيم أيام تكوينية وإخبارية وتحسيسية وتنشيطية ولقاءات الدعم والاستشارة بين المنتجين والباحثين والمهنيين والمجمعين على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي؛
- تنظيم أكثر من 400 رحلة دراسية لفائدة الفلاحين على هامش التظاهرات الفلاحية الوطنية والجهوية؛
- متابعة إحداث المدارس الحقلية في مختلف سلاسل الإنتاج.

■ الشراكة

- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة مع المنظمات المهنية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والشراكة البلجيكية والألمانية.



■ اعتماد قنوات ودعائم حديثة ومبتكرة للتواصل مع الفلاحين:

- مواصلة مد الفلاحين بكتيبات: (دليل الفلاح)؛
- وضع رهن إشارة المتدخلين مرجعيات تقنية واقتصادية تهم 16 سلسلة إنتاج؛
- تنظيم مراحل القرية المتنقلة للاستشارة الفلاحية في عدة جهات برؤية جديدة؛
- خلق منظومة المعلومات لتقاسمها مع الفلاحين والمهنيين بشكل تفاعلي، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والشبكات العنكبوتية.

مراقبة واعتماد البذور

2.3 مليون قنطار

مراقبة واعتماد الأغراس

40 مليون غرسة وتشمل 20 مليون غرسة الفرولة
و 20 مليون غرسة الأشجار المثمرة

تلقيح ومعالجة الماشية ضد أهم الأمراض

8 مليون رأس

مراقبة اللحوم

400.000 طن

مراقبة منتجات البحر

550.000 طن

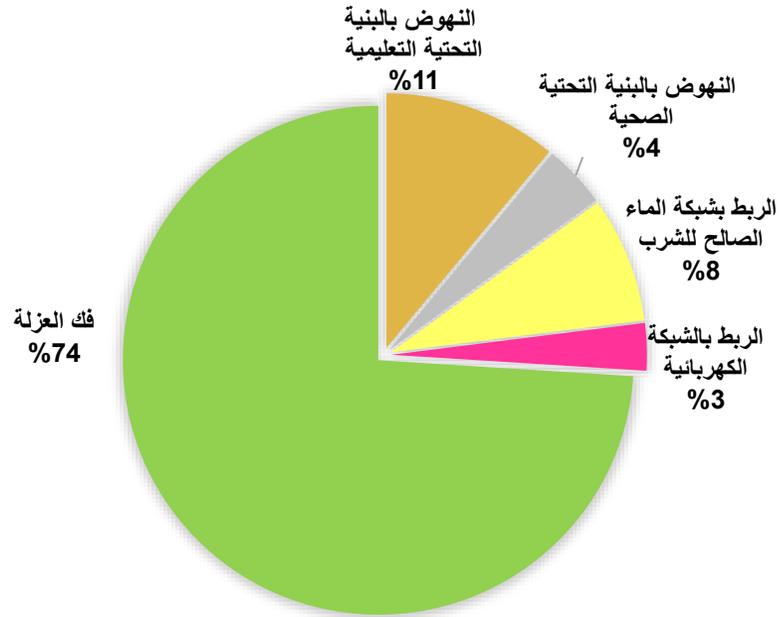


- تنفيذ برنامج محاربة ذبابة البحر الأبيض المتوسط (cératite) بتقوية التأطير وانطلاق بناء مركز إنتاج الذكور المعقمة بسوس ماسة قصد احترام قوانين الحجر الزراعي الروسية والأمريكية؛
- مواصلة برنامجي مكافحة الحشرة القرمزية (cochenille de cactus) على نبات الصبار وسوسة النخل الحمراء؛
- متابعة عملية الترقيم عند الإبل و الأبقار بما فيها الولادات الجديدة (حوالي 1,1 مليون رأس)؛
- تشغيل المختبر الوطني لمراقبة وتحليل البذور والشتائل ببوزنيقة؛
- اطلاق عمليات تصدير منتجات الدواجن المعالجة حراريا الى دول الاتحاد الأوربي.

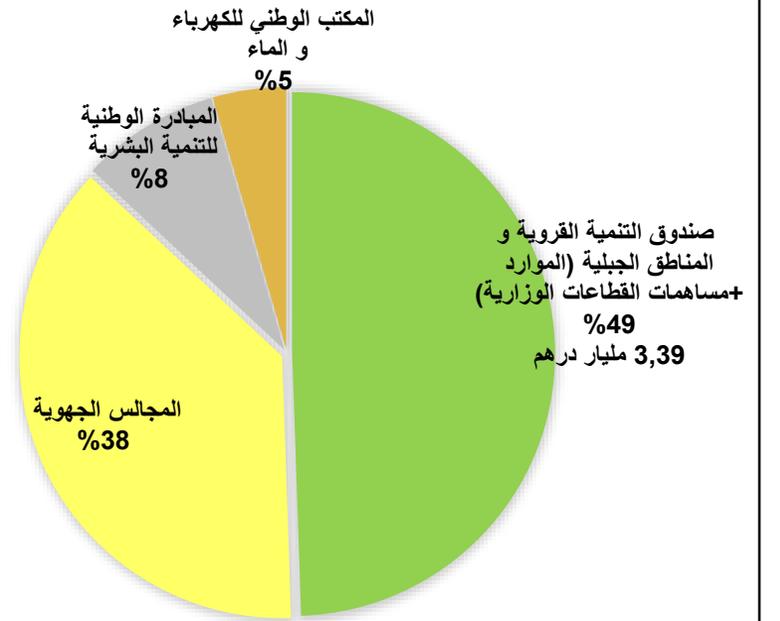


- مواصلة إنجاز البرنامج حيث سيتم خلال سنة 2018 تخصيص غلاف مالي يعادل **6,85 مليار درهم** منها **3,39 مليار درهم** التي ستمول من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

التوزيع حسب القطاعات



مساهمات الشركاء





2 تتمة مناطق الواحات و شجر الأركان و المناطق الجبلية و أنشطة أخرى متعلقة بالمجال القروي



- تخصيص **90 مليون درهم** لإنجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين وفق التوجهات الاستراتيجية.
- إطلاق ومواصلة إنجاز المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يناهز **116 مليون درهم** (صندوق المناخ الأخضر **99 مليون درهم** و صندوق التأقلم مع التقلبات المناخية **17 مليون درهم**).



3 مواصلة انجاز مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس



- برنامج العمل لسنة 2018
 - انجاز الدراسات التقنية للمشروع
 - تنظيم الساكنة المستفيدة من المشروع و تحسيسها
 - انطلاق إنجاز بعض الاشغال المتعلقة بالإعداد الهيدروفلاحي وغرس الاشجار المثمرة
- الاعتمادات المالية المبرمجة : **45 مليون درهم**



حصيلة الوزارة	1
منجزات الوزارة لسنة 2017	2
برنامج السنة المالية 2018	3
تقديم ميزانية الاستثمار لسنة 2018	أ
برنامج قطاع الفلاحة والتنمية القروية	ب
برنامج المياه والغابات	ت





□ عمليات التشجير على مساحة 50.000 هكتار مع الحرص على تأهيل النظم الطبيعية بالأصناف المحلية (الأركان، البلوط الفليني، الأرز، العرعار) :

50.000 هكتار	24.000 هكتار	التشجير	□
	16.000 هكتار	التخليف	□
	10.000 هكتار	تحسين المراعي	□
	200.000 هكتار	مواصلة اعداد تصاميم تهيئة الغابات	□
	27.000 هكتار	صيانة محيطات التشجير	□
	24.000 هكتار	الاعمال الحرجية	□
	99.500 هكتار	محميات محيطات التشجير	□
	6300 وحدة	توزيع الأفرنة المطورة	□

أ برنامج تهيئة وتنمية الغابات (2/2)

□ تثمين منتوجات وخدمات النظم الغابوية: الاقتصاد التضامني وسلاسل الإنتاج

- العمل على تثمين اقتصاد النظم الغابوية عبر تنمية سلاسل الإنتاج (النباتات الطبية و العطرية، الفلين، الفطريات و السياحة البيئية)
- تفعيل وتطوير تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع ترصيد المقاربة المتبعة في إنعاش فرص الاستثمار (الجمعيات المحلية، التعاونيات،)

ب برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه

- تحفيظ الملك الغابوي 800.000 هكتار
- فتح وصيانة المسالك الغابوية 800 كلم
- اعداد الملفات التقنية 400.000 هكتار
- صيانة الدور الغابوية 160 وحدة
- صيانة المساكن و البنايات الادارية 85 وحدة



□ تهيئة الأحواض المائية:

إعداد تصاميم للتهيئة	58.500 هكتار
المحافظة على التربة والموارد المائية	264.000 م ³ من سدود الترسيب

□ الأنشطة المدرة للدخل عبر توزيع :

360.000 شجيرة مثمرة و 7.200 خلية نحل

□ محاربة زحف الرمال:

تنشيط الكثبان الرملية	397 هكتار
صيانة الكثبان الرملية	253 هكتار
معالجة الأحزمة الرملية	14 كلم



□ تدبير القنص و الصيد بالمياه القارية :

□ القنص:

▪ العدد الإجمالي لمكريات القنص 1100 (بما فيها 100 سيتم احداثها سنة 2018)

□ الصيد بالمياه القارية :

▪ انتاج صغار الأسماك 20 مليون

▪ إعادة توطين البحيرات والوديان
استزراع 12 مليون وحدة من الأسماك من اجل الصيد التجاري

▪ انتاج الأسماك بالمجالات المستزرعة 16 الف طن

□ تنمية شبكة المناطق المحمية:

- تهيئة 9 منتزهات وطنية 550.000 هكتار
- تهيئة 32 موقع ذات الأهمية البيولوجية و الايكولوجية 150.000 هكتار
- وضع تصاميم تهيئة وتدبير للمواقع ذات الأهمية البيولوجية والايكولوجية 180.000 هكتار

□ حماية الوحيش و مواطنه :

- تهيئة 25 محمية حيوانية 65.000 هكتار
- برنامج عمل بالنسبة لسبعة (7) أصناف لذوات الحوافر (الغزلان و المها و الأيل,,,))
- برنامج عمل بالنسبة للأصناف بعض الأصناف المحلية من الثدييات و الطيور النادرة,,, الأخرى المهددة بالانقراض منها
- إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي بمحطتين لتأقلم الوحيش الصحراوي بالصفية (المهر والمها و النعام) و بمسيسي (المها الحسامي و غزال آدم والمهر و النعام)



برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (1/2)

□ تهيئة الأحواض المائية:

- إعداد تصاميم للتهيئة : 20 حوضا مائيا على الصعيد الوطني أي بما مجموعه 6.830.000 هكتار
- المحافظة على التربة والموارد المائية : 250.000 م³ من سدود الترسيب
- الأنشطة المدرة للدخل : توزيع 400.000 شجيرة مثمرة و 7.700 خلية نحل سنويا

□ محاربة زحف الرمال :

- تثبيت الكثبان الرملية : 436 هكتارا
- صيانة الكثبان الرملية : 125 هكتارا
- معالجة الأحزمة الرملية : 11 كلم

□ تدبير القنص و الصيد بالمياه القارية :

▪ القنص

- تدبير القنص على امتداد مجموع التراب الوطني
- عدد القطع المؤجرة : 900 قطعة على مساحة تفوق 2,5 مليون هكتار
- عدد القناصة : 75.000 قناصا

▪ الصيد بالمياه القارية

- انتاج صغار الأسماك : 22 مليون
- إعادة توطين البحيرات والوديان : استزراع 12 مليون وحدة من الأسماك من اجل الصيد التجاري
- انتاج 18 الف طن من الأسماك بالمجالات المستزرعة





برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (2/2)

ت

تنمية شبكة المناطق المحمية

□

- تهيئة 9 منتزهات وطنية على مساحة تقارب 550.000 هكتار
- تهيئة 15 موقع ذات الأهمية البيولوجية و الايكولوجية على مساحة تقارب 150.000 هكتار
- وضع تصاميم تهيئة وتدبير للمواقع ذات الأهمية البيولوجية و الايكولوجية وكذا للمناطق الرطبة ذات الأولوية تمتد على مساحة تقارب 180.000 هكتار

حماية الوحيش و موائله

□

- تهيئة 25 محمية حيوانية على مساحة تقارب 65.000 هكتار
- برنامج عمل بالنسبة لسبعة (7) أصناف لذوات الحوافر منها غزال آدم و الأروي و غزال الأيغس و المهر والمها و المها الحسامي و أيل الأطلس
- برنامج عمل بالنسبة للأصناف الأخرى المهددة بالانقراض منها القرد المغربي و الفقمة و أبو منجل الأصلع و السرنوف العركي و باز إيونور و الحبارى الملتحية و الزركيل و النسر كاسر العظام و دراج أبو صيصن
- إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي بمحطتين لتأقلم الوحيش الصحراوي بالصفية (المهر والمها و النعام) و بمسيبي (المها الحسامي و غزال آدم و المهر)

سلسل الإنتاج

- العمل على تثمين اقتصاد النظم الغابوية عبر تنمية سلاسل الإنتاج وتقييم الأصول البيئية وأخذها بعين الاعتبار في استعمال المجالات

الاقتصاد التضامني

- تفعيل وتطوير تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع ترصيد المقاربة المتبعة في إنعاش فرص الاستثمار (الجمعيات المحلية، التعاونيات، ...)
- تنزيل خطط إجرائية من أجل التعريف بمختلف منتوجات وخدمات النظم الإيكولوجية للغابات والحرص على استدامتها وادماجها في مختلف سياسات تدبير المجال.

عرض السيدة كاتبة الدولة
المكلفة بالصيد البحري

المملكة المغربية



وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية
القروية و المياه و الغابات



عرض السيد الوزير حول دراسة مشروع الميزانية الفرعية
برسم سنة 2018
قطاع الصيد البحري



مؤشرات قطاع الصيد البحري خلال
2016 و 2017

1



تنفيذ استراتيجية أليوتيس 2

مشروع ميزانية سنة 2018 3

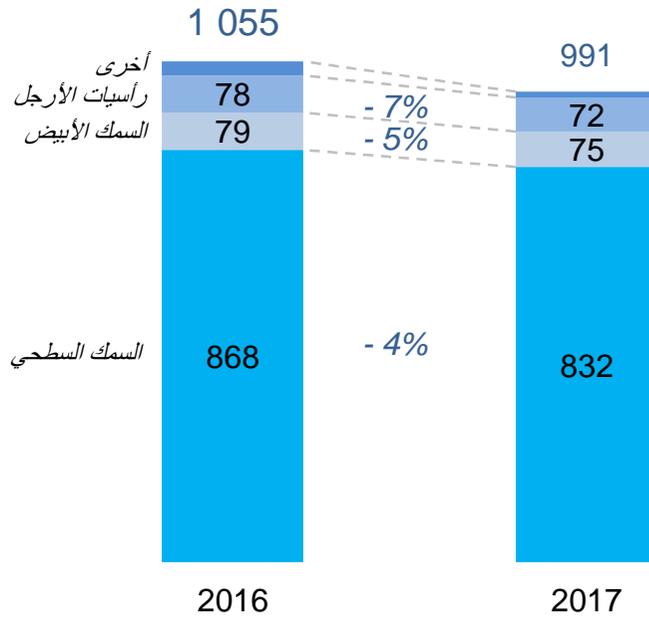


مؤشرات قطاع الصيد البحري

الإنتاج السمكي بالحجم

تركيبة الإنتاج الوطني من الأصناف خلال التسع الأشهر الأولى من سنتي 2016 و 2017

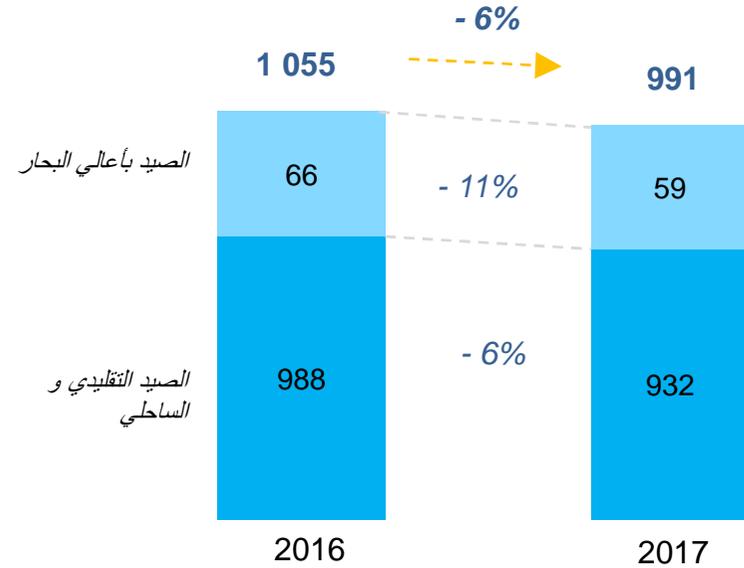
بآلف طن



- انخفاض كميات السمك السطحي بنسبة 4%
- ارتفاع كميات رأسيات الأرجل بنسبة 7%

حجم الإنتاج الوطني خلال التسع الأشهر الأولى من سنتي 2016 و 2017

بآلف طن



- انخفاض بنسبة 6% في 2017 مقارنة ب 2016

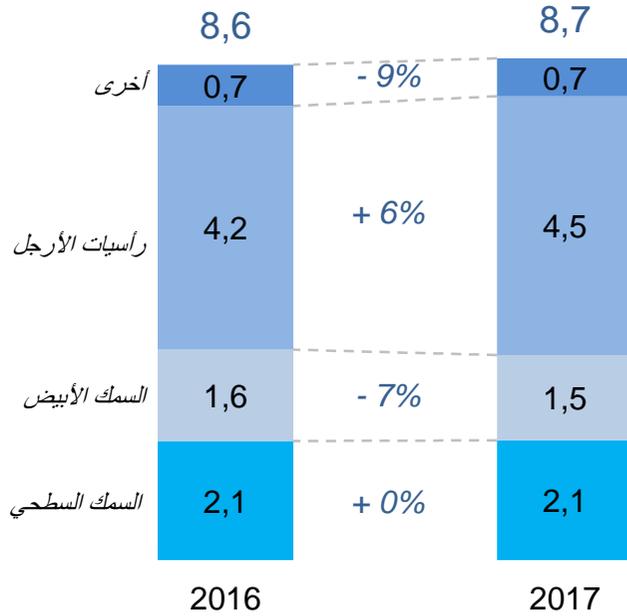


مؤشرات قطاع الصيد البحري

الإنتاج السمكي بالقيمة

تركيبة الإنتاج الوطني من الأصناف خلال التسع الأشهر الأولى من سنتي 2016 و 2017

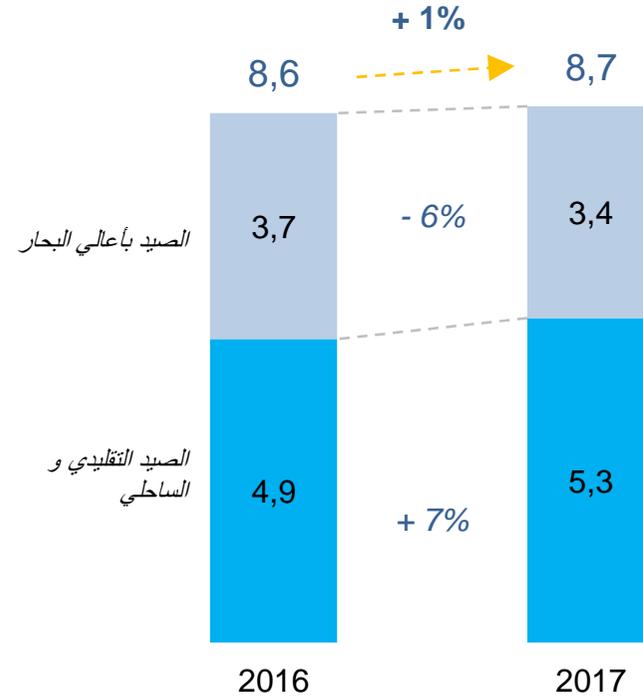
بملايير الدراهم



- ثبات قيمة السمك السطحي
- ارتفاع قيمة رأسيات الأرجل بنسبة 6%

قيمة الإنتاج الوطني خلال التسع الأشهر الأولى من سنتي 2016 و 2017

بملايير الدراهم



- ارتفاع بنسبة 1% في 2017 مقارنة ب 2016

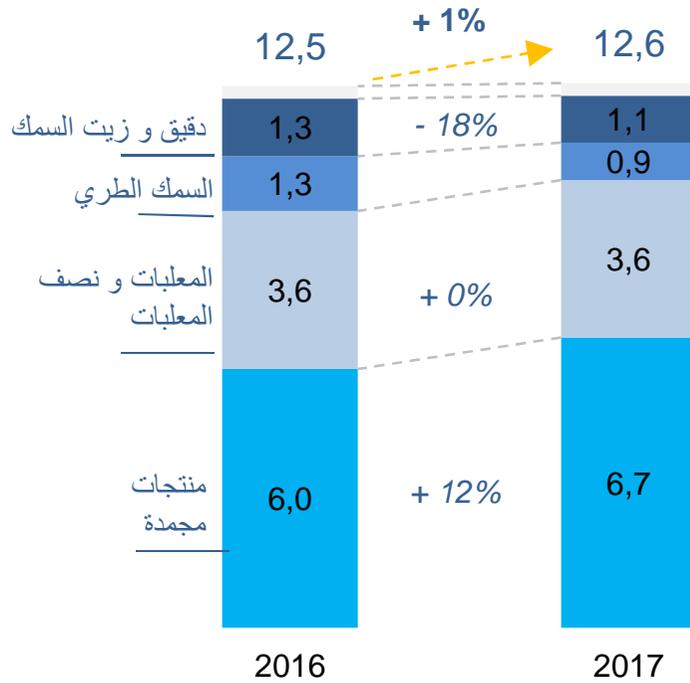
✓ على الرغم من انخفاض الكميات المفرغة، ارتفعت قيمة الطن من الأسماك المفرغة بنسبة 8%



مؤشرات قطاع الصيد البحري الصادرات

قيمة الصادرات خلال السبع الأشهر الأولى من سنتي 2017 و 2016

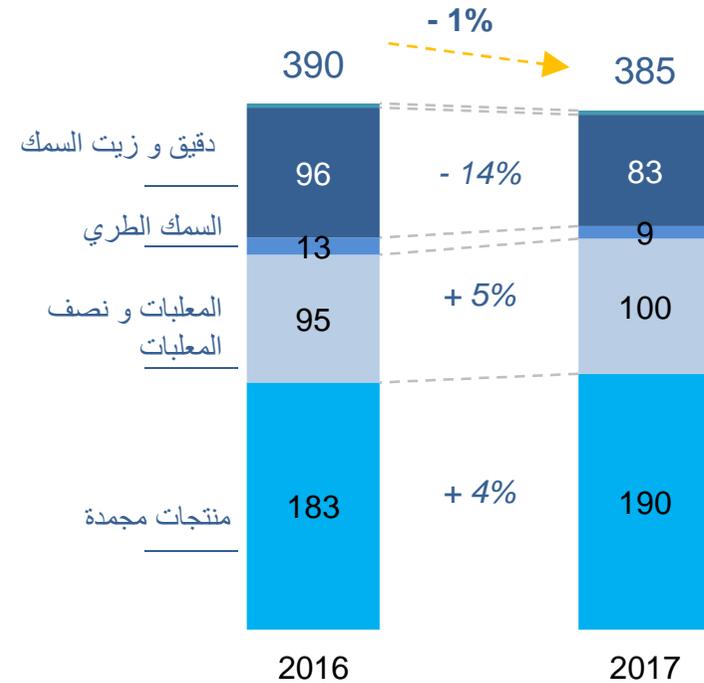
بملايين الدراهم



- ارتفاع طفيف بنسبة 1% في 2017 مقارنة ب 2016
- ارتفاع قيمة المنتجات المجمدة بنسبة 12%

حجم الصادرات خلال السبع الأشهر الأولى من سنتي 2017 و 2016

بألف طن



- انخفاض طفيف بنسبة 1% في 2017 مقارنة ب 2016
- 49% مكونة من السمك المجمد

المصدر: مكتب الصرف



مؤشرات قطاع الصيد البحري خلال
2016 و 2017

1



تنفيذ استراتيجية آليوتيس

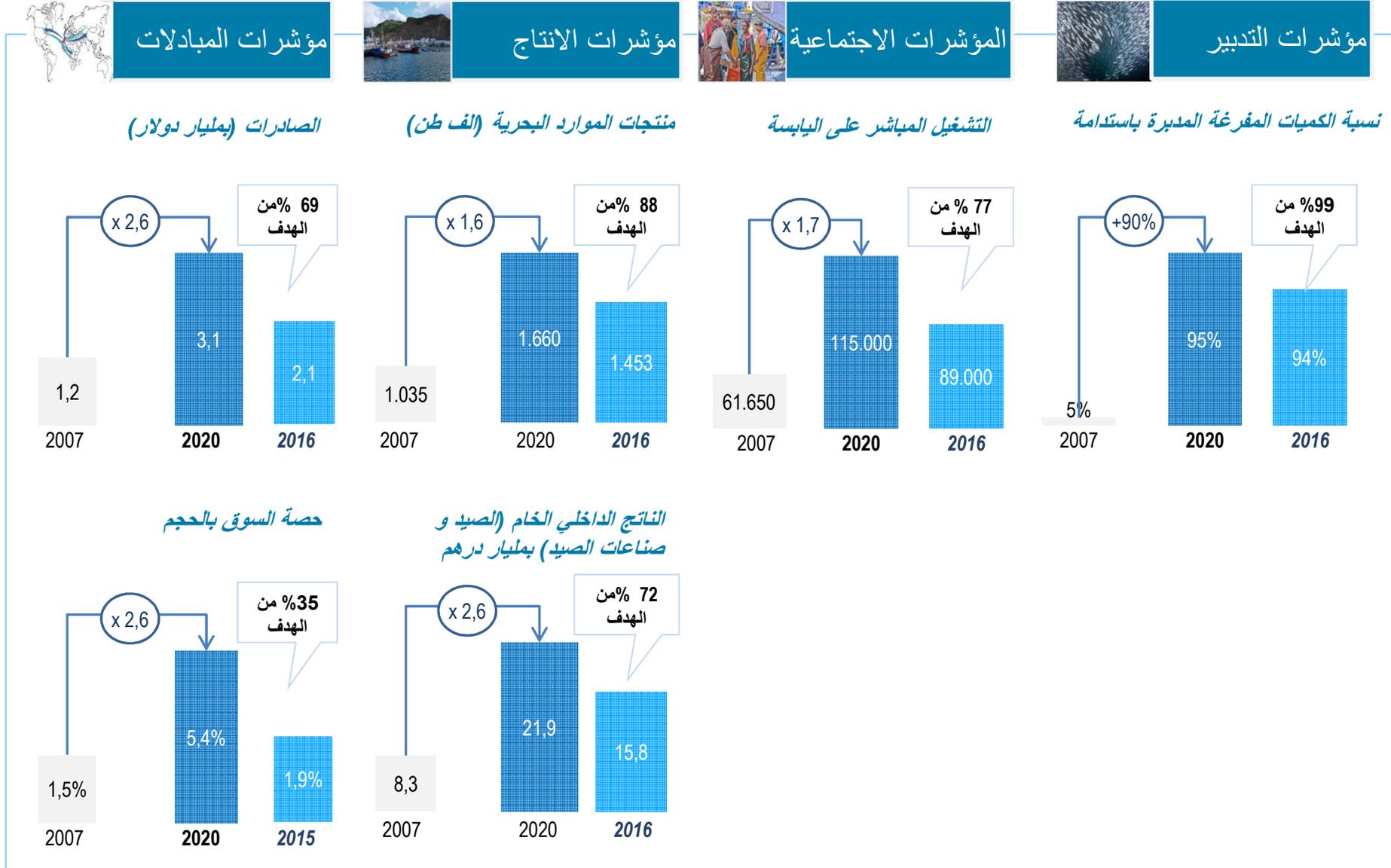
2

مشروع ميزانية سنة 2018

3

تنفيذ استراتيجية آيوتيس

أهم المؤشرات إلى غاية 2016



تفعيل مقتضيات استراتيجية أليوتيس

استدامة الثروة السمكية – 2/1



1. الاستمرار في تفعيل مخططات التهيئة مع إصدارات جديدة و تحيين مخططات أخرى

- ✓ تنزيل **15 مخطط لتدبير مصايد السمك** (السمك السطحي، الأخطبوط، سمك أبو يوسف، الطحالب...)
- ✓ مواصلة القطاع سياسة تطوير المحميات البحرية التي يبلغ عددها الحالي **3 محميات و كذا الشعاب الاصطناعية** نظرا لأهميتهما البيولوجية والبيئية
- ✓ تنزيل مخطط حمائي **لتصدي هجوم سمك الدنجيل أو "النيكرو"** على مصطادات الأسماك الصطحية الصغيرة الذي يتعرض له مجهزي الأسطول الساحلي لصيد السردين بالبحر الأبيض المتوسط، مع تقديم دعم مالي من الوزارة (30 مليون درهم) لجبر الأضرار الناجمة عن ذلك قصد اقتناء شباك جديدة. و سيتم صرف نفس الدعم سنة 2018

2. تنزيل و تحيين مسطرة المصادقة على منتجات الصيد

- ✓ تشكل مسطرة المصادقة على المصطادات عمادا لمحاربة **الصيد غير القانوني** و لفتح المجال لولوج الأسواق الدولية
- ✓ سوف تستمر الوزارة خلال 2018 في العمل على تطوير البرنامج المعلوماتي الخاص **بمسطرة المصادقة على المنتجات** وذلك للرفع من وظائفه الرقابية ولمواكبة المقتضيات القانونية التي ستدخل حيز التطبيق

3. تتبع نشاط الصيد البحري

- ✓ استمرارية العمل بنظام **رصد السفن عبر الأقمار الاصطناعية** حيث تم في 2016 إرساء برنامج معلوماتي جديد لتطوير رصد سفن الصيد قصد ادماج منظومة المراقبة و الرفع من نجاعتها
- ✓ **تطبيقا للمخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري** تم أواخر شتتبر 2017 إنهاء اعداد المخططات الجهوية لمراقبة أنشطة الصيد البحري. وسوف يستمر العمل خلال 2018 وفق هاته المخططات الجهوية قصد تدبير وتنظيم ونجاعة أفضل لمنظومة المراقبة.

تفعيل مقتضيات استراتيجية آليوتيس

استدامة الثروة السمكية – 2/2

مواكبة المشروع الوطني لتربية الأحياء البحرية

.1

وضع الإطار القانوني لتربية الأحياء البحرية

تم إعداد صيغة جديدة و محينة لمشروع قانون رقم 15-79 المتعلق بتربية الأحياء البحرية و التي أخذت بعين الإعتبار مستجدات القطاع و محيطه الإقليمي و الدولي .

.2

تقييم المجالات القابلة لإيواء تربية الأحياء البحرية

✓ يروم هذا المشروع إلى تحديد المواقع الملائمة لمختلف الأنواع البحرية على مستوى الشريط الساحلي الوطني،
✓ تم القيام بدراسات تهم انجاز تصاميم التهيئة الخاصة بتربية الأحياء البحرية على مستوى خمسة مناطق ساحلية على طول 1769 كلم



.3

تشجيع الاستثمار في مجال تربية الأحياء البحرية

✓ إطلاق طلب إبداء الاهتمام لإحداث مشاريع تربية الأحياء البحرية بجهة طنجة – تطوان - الحسيمة (يوليوز 2017)
✓ أعلن في شتنبر 2017 عن نتائج الدعوة لإبداء الاهتمام لتنمية تربية الأحياء المائية لمنطقة الداخلة-واد الذهب (224 مشروع سيتم إنجازها على مساحة 2.330 هكتار باستثمار إجمالي يناهز 800 مليون درهم سيمكن من خلق حوالي 2.500 منصب شغل)



.4

اتخاذ إجراءات تروم تحفيز الاستثمار و تحسين جاذبية القطاع

✓ تمديد تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 2.5% على واردات علف السمك من فاتح يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2023 في حدود حصة سنوية تبلغ 15.000 طن.
✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (المحلية وعند الاستيراد) مع الحق في الخصم على المواد الرئيسية المستخدمة في تربية الأحياء المائية



تفعيل مقتضيات استراتيجية أليوتيس

فعالية الصيد والبني التحتية للتسويق

1. الحاويات المعيارية



- ✓ يساهم استعمال الحاويات الموحدة في ضمان جودة المصطادات
- ✓ تم تسليم 5,7 ملايين صندوق بلاستيكي الى الموانئ و بناء 18 وحدة تدبير الصناديق الموحدة .

2. متابعة برنامج بناء أسواق السمك بالجملة و نقط التفريغ المجهزة



- ✓ يروم هذا المشروع إلى تزويد جهات المغرب بالتجهيزات الأساسية التي تمكن من تثمين المنتج و ضمان وفرة دائمة لأسماك ذات جودة عالية و عليه تم:
- ✓ بناء 8 أسواق و سوقين آخرين في طور الإنجاز بكل من تطوان و طنجة
- ✓ إنهاء أشغال بناء و تجهيز نقطة التفريغ المجهزة بالدالية (عمالة الفحص أنجرة)، والشروع في بناء ثلاث نقط جديدة بكل من كوريزيم (تزنيت) و إيفري إيفوناسن (الناظور) و أمسا (تطوان)

3. برنامج تجهيز قوارب الصيد بصناديق عازلة للحرارة



- ✓ يهدف البرنامج الى الحفاظ على جودة منتج الصيد و كذا المساهمة في تثمينه و تسهيل عملية التسويق . العملية الأولى همت المناطق الجنوبية حيث تم تجهيز 7000 قارب بصناديق عازلة للحرارة مع توزيع ما يقرب 21000 صندوق.
- ✓ العملية الثانية ترمي إلى تعميم المشروع على قوارب الصيد البحري الناشطة شمال سيدي إفني، بدءا بالقوارب النشيطة بالسواحل المتوسطية. و قد تمت المصادقة و التوقيع في 13/10/2017 على اتفاقية في هذا الشأن مع غرفة الصيد البحري المتوسطية بتمويل من الوزارة 100% قيمته 18 مليون درهم

تفعيل مقتضيات استراتيجية أليوتيس

تنافسية منتجات الصيد البحري – 2/1

الأهداف

1.

- الرفع من تنافسية منتجات البحر المغربية، و دعم الجهود المبذولة لتعزيز الجودة من طرف كل الفاعلين في قطاع الصيد البحري من خلال :
- الترميز الإيكولوجي و الترميز المتعلق بالجودة لمنتجات البحر المغربية.
 - الترويج لمنتجات البحر المغربية على المستويين الوطني و الدولي.

الإنجازات

2.

الترميز

الترميز الإيكولوجي

- الترميز الإيكولوجي لمصيدة الأسماك السطحية الصغيرة وفقا لمعايير مرجع (MSC (Marine Stewardship Council) للصيد المستدام.
- إنجاز دراسة أولية لتقييم مصيدة الأسماك السطحية الصغيرة وفقا لمعايير (MSC (Marine Stewardship Council) للصيد المستدام.
 - وضع برنامج (FIP (Fishery Improvement Project) سردين - المغرب.

الترميز المتعلق بالجودة

- إحداث نظام للترميز مبني على أساس إنشاء " علامة الجودة البحرية (Label Halieutique)" كعلامة جودة رسمية، تثبت أن المنتج يتوفر على مجموعة من الخصائص المحددة لمستوى عال من الجودة.
- إنجاز استراتيجية ترميز المنتجات البحرية.
 - تبني مجلس الحكومة المنعقد في 10 ديسمبر 2015، لمشروع القانون 14-51، المعدل والمكمل للقانون 06-25، المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية.

تفعيل مقتضيات استراتيجية آيو تيس

تنافسية منتجات الصيد البحري – 2/2

الإجازات

2.

الترويج التجاري



على المستوى الدولي

تم تنفيذ العديد من الخطوات العملية الترويجية على الصعيد الدولي بالتعاون مع المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات :

■ تفعيل برنامج الحملة التواصلية على المستوى الدولي :

- تنظيم صالة عرض لفائدة المقاولات المغربية المختصة في مجال تثمين المنتجات البحرية الطرية RUNGIS - فرنسا.

- تنظيم المشاركة المغربية لفائدة مقاولات صناعات الصيد البحري بمعرض :

(BISFE) كوريا الجنوبية، (FOODEX) اليابان، (SARA) ساحل العاج، (SMD) السنغال، (SENA) الولايات المتحدة الأمريكية، (FDE) المملكة المتحدة، (ALIMENTARIA) إسبانيا، (SEG) بلجيكا، (SIAL) الصين، (FFS) الولايات المتحدة الأمريكية، (WFM) روسيا، (SIAL) فرنسا، (SEAFEX) الإمارات العربية المتحدة، (GULFOOD) الإمارات العربية المتحدة، (ANUGA) ألمانيا.

- تنظيم لقاءات عمل B2B لفائدة المقاولات المغربية في مجال صناعة الصيد البحري: اليابان، روسيا، السنغال و ساحل العاج.



على المستوى الوطني

تم تنفيذ العديد من الخطوات العملية الترويجية على الصعيد الوطني بالتعاون مع المكتب الوطني للصيد :

■ التوقيع على ثلاث اتفاقيات إطار شراكة، في هذا الصدد، مع :

- وزارة الداخلية.

- وزارة الصحة.

- وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي.

■ تفعيل برنامج الحملة التواصلية على المستوى الوطني :

- تنظيم حملة تواصلية إعلامية.

- تنظيم حملة لترويج استهلاك منتجات البحر في أماكن البيع.

- تنظيم حملة تحسيسية في الوسط الصحي.

- تنظيم حملة تحسيسية في الوسط المدرسي.

- تنظيم النسخة الأولى من مهرجان السردين.

- تنظيم النسخة الثانية من مهرجان السردين.

- رعاية نسختين من مسابقة تلفزيونية للطبخ.





1 مؤشرات قطاع الصيد البحري خلال
2016 و 2017



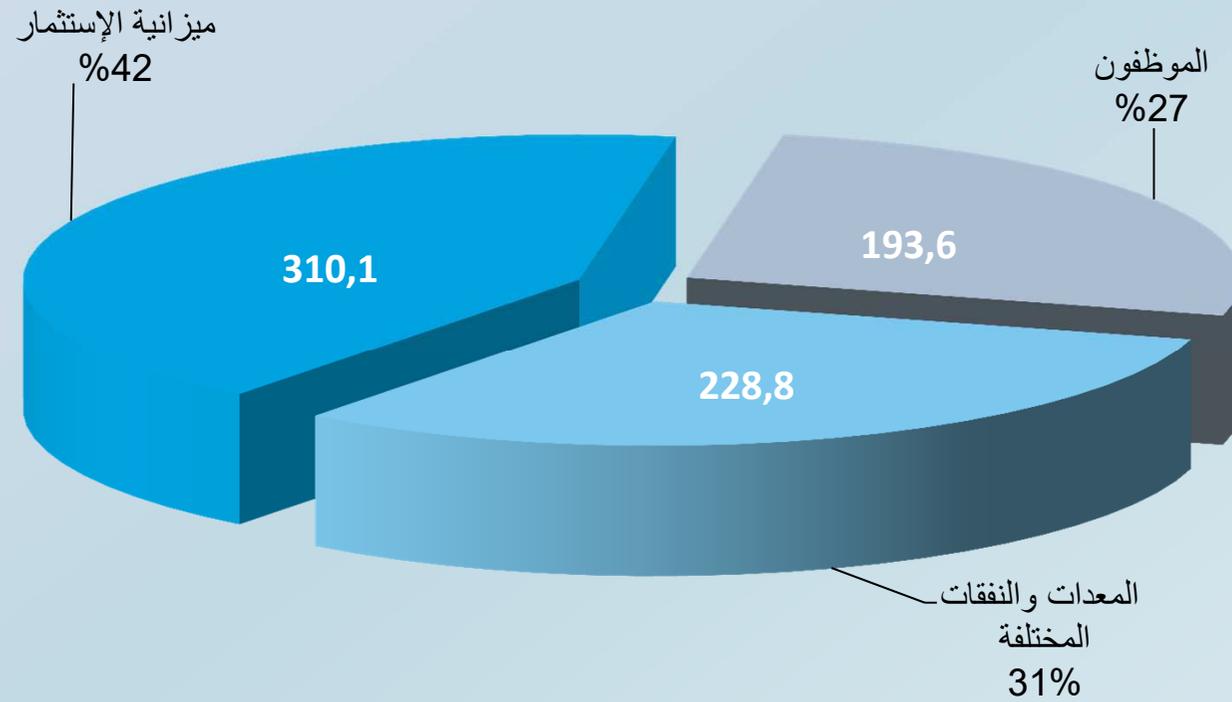
2 تنفيذ استراتيجية أليوتيس

3 مشروع ميزانية سنة 2018

مشروع ميزانية 2018

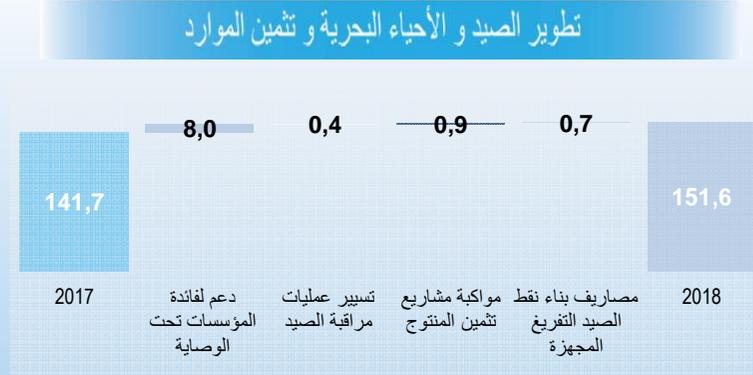
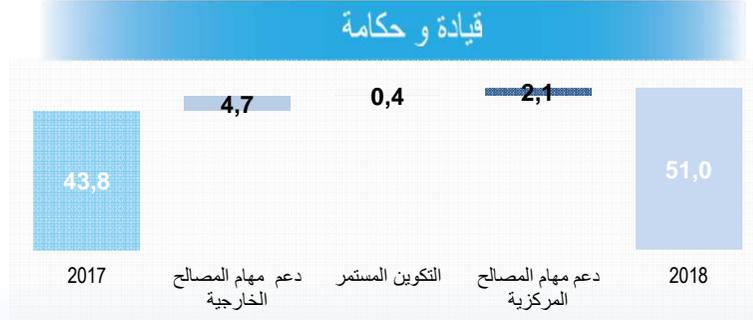
التوزيع العام

الميزانية المرصودة للقطاع: 732,5 مليون درهم



مشروع ميزانية 2018

ميزانية التشغيل



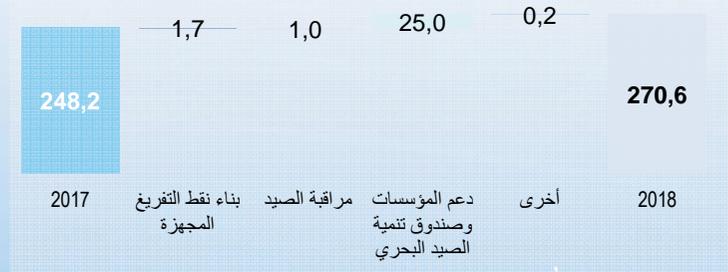
مشروع ميزانية 2018

ميزانية الاستثمار

قيادة و حكمة



تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تئمين الموارد



التأهيل الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر



التوزيع العام (بمليون درهم)



مشروع ميزانية 2018

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار - 2/1

1- إعانة لصندوق تنمية الصيد البحري (100 مليون درهم) :

- دفع لفائدة المكتب الوطني للصيد البحري في إطار الاتفاقية المتعلقة بتمويل الاستثمارات التي سيتم إنجازها في إطار تدبير موانئ الصيد (40 مليون درهم)
- دفع لفائدة جهة طنجة تطوان الحسيمة و كذا الجهة الشرقية في إطار الاتفاقية المتعلقة بالإعانة من أجل اقتناء شباك الصيد التي تم إتلافها من طرف الدلفين الكبير (30 مليون درهم)
- دفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في إطار الاتفاقية المتعلقة بدعم البحارة الصيادين الذين تمت مهاجمتهم من طرف الدلفين الكبير (3,5 مليون درهم)
- تجهيز قوارب الصيد البحري الناشطة شمال سيدي إفني بصناديق عازلة للحرارة (25 مليون درهم)



2- المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي (45 مليون درهم) :

- بناء نقط التفريغ المجهزة افري افوناسن (الناظور) ؛ أمسا (تطوان)؛ كوريزيم (سيدي افني)
- تهيئة نقطة التفريغ المجهزة كالبريس (الحسيمة)



مشروع ميزانية 2018

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار - 2/2

3- دعم لفائدة المؤسسات تحت الوصاية (118,7 مليون درهم) :

- إعانة لفائدة المكتب الوطني للصيد البحري (50 مليون درهم)
- إعانة للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (50 مليون درهم)
- إعانة لفائدة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية (15 مليون درهم)
- إعانة لفائدة قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية (3,7 مليون درهم)



4- عمليات مراقبة الصيد وتثمين المنتجات البحرية (5,15 مليون درهم)

5- تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والخارجية (22 مليون درهم)

6- إعانة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المكلفة بالتكوين (6,6 مليون درهم)

مشروع ميزانية 2018

التوزيع العام بالأرقام (مليون درهم)

الفرق (مليون درهم)	2018	2017	ميزانية الاستثمار لبرامج قطاع الصيد البحري
+0,89	22,56	21,67	قيادة و حكمة
+22,40	270,55	248,15	تطوير الصيد و الأحياء البحرية و ترميم الموارد
+3,40	16,98	13,58	التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر
+26,69	310,09*	283,40*	مجموع ميزانية الاستثمار

*80 مليون درهم خصصت لصندوق تنمية الصيد البحري برسم 2017
 *100 مليون درهم خصصت لصندوق تنمية الصيد البحري برسم 2018

الفرق (مليون درهم)	2018	2017	ميزانية التشغيل لبرامج قطاع الصيد البحري
+4,96	193,60	188,64	نفقات الموظفين
+7,23	51,06	43,83	قيادة و حكمة
+9,90	151,58	141, 68	تطوير الصيد و الأحياء البحرية و ترميم الموارد
+2,66	26,11	23, 45	التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر
+24,76	422,36**	397,60	مجموع ميزانية التشغيل
+51,45	732,45	681,00	مجموع الميزانية العامة

** خلق 55 منصب مالي برسم سنة 2018

تقرير

لجنة

الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار
والتجارة الخارجية والاقتصاد الرقمي

برسم سنة 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 04 دجنبر 2017،

وذلك لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية برئاسة السيد العربي العرايشي بصفته

رئيسا للجنة، وبحضور السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والاستثمار

والتجارة والاقتصاد الرقمي والسيد عثمان الفردوس كاتب الدولة المكلف بالاستثمار.

في البداية تفضل السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

بتقديم عرض أبرز فيه محاور مشروع هذه الميزانية الفرعية، بحيث تطرق أولا إلى

الإطار المرجعي لإعداد هذا المشروع والذي يستمد أسسه من البرنامج الحكومي،

والمذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة الخاصة بإعداد قانون المالية 2018 والتي ارتكزت على أربع أولويات استراتيجية تتعلق بدعم القطاعات الاجتماعية وتطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ثم ترسيخ الجهوية المتقدمة، وأخيرا إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات.

وبعد أن عرج على القوانين المصادق عليها من طرف البرلمان والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية وتهتم القانونين رقم 60.16 الذي تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والثاني رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية، تطرق السيد الوزير إلى مشروع قانون رقم 121.12 يتعلق بالبريد والمواصلات هو قيد الدراسة من طرف البرلمان، كما أعلن عن مجموعة من مشاريع قوانين لازالت قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة ويتعلق الأمر بالقانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار، ومشروع قانون يتعلق بتوطين المقاولات، ثم مشروع قانون يتعلق بإحداث المقاولات عبر الخط، إلى جانب العمل على انكباب الوزارة على إعداد سبعة (7) مشاريع قوانين أخرى تهتم الإدارة الإلكترونية، وحماية المستهلك والأداء الإلكتروني على سبيل المثال لا الحصر.

كما أوضح من جانب آخر، بأن مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) منذ انطلاقه سنة 2014، اعتبر بمثابة خارطة طريق طموحة تروم

وضع الآليات الكفيلة بالنهوض بالقطاع الصناعي ليساهم في إحداث فرص الشغل وتطوير الصادرات وتحسين جاذبية الاستثمار، بحيث تمت هيكلة 50 منظومة صناعية همت 14 قطاعا، ولمواكبة إنجاز المنظومات الصناعية، أكد السيد الوزير أنه تم العمل على تكثيف عروض التكوين للموارد البشرية، والتي تتعلق بالمنظومات الصناعية، لقطاعات صناعة السيارات، والشاحنات، والهياكل الصناعية والصناعات الجلدية، وصناعة النسيج والألبسة، وأيضا الصناعات الميكانيكية والتعدينية وقطاع ترحيل الخدمات، وقطاع مواد البناء.

واعتبر السيد الوزير أن البنيات التحتية الصناعية والتكنولوجية تشكل ركيزة أساسية لتلبية طلب المنظومات الصناعية من العقار في مقابل العرض العقاري المتوفر بفضاءات الاستقبال الصناعية، وأكد أن طلب المنظومة الصناعية من العقار بلغ 1322 هكتارا في حين أن العرض المتوفر لا يتجاوز 594 هكتارا.

وارتباطا بنفس الموضوع تطرق السيد الوزير إلى الطلب على العقار الصناعي في أفق 2020 كما تم تحديده في عقود الأداء الموقعة إلى متم 2014 موزعة حسب الجهات، مقابل العرض حسب الجهات والمدن.

وبخصوص البنيات التكنولوجية وبنيات البحث والتطوير، أفاد السيد الوزير باعتماد عدة تدابير وإجراءات في إطار تشاركي مع الفاعلين في مجال البحث والابتكار

بالمغرب، وذلك لخلق مناخ ملائم لتشجيع الابتكار والبحث التنموي والمبادرة
المقاولاتية، بحيث يتمحور الهدف الأساسي من هذه التدابير حول مساعدة ومواكبة
المقاولات وحاملي المشاريع الابتكارية عبر وضع وتوفير الظروف الملائمة من بنيات
تقنية وتكنولوجية وهياكل وآليات للمواكبة وآليات التمويل.

وسيرا نحو دعم الاستثمار ببلادنا، تطرق السيد الوزير إلى مخطط إصلاح
الاستثمار كمنظومة مبتكرة لتنمية شاملة مسخرة لخدمة المواطن، والوكالة المغربية
 لتنمية الاستثمارات والصادرات توخيا للنجاعة والفاعلية في الترويج للعرض المغربي،
بحيث سيتم دمج الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، والمركز المغربي لإنعاش
الصادرات ومكتب معارض الدار البيضاء في مؤسسة واحدة.

كما أشار إلى مشاريع الاستثمار المبرمجة ، والأنشطة الترويجية لعدد من
القطاعات الصناعية كصناعة السيارات والطائرات ومواكبة المستثمرين.

وفيما يتعلق بقطاع الاقتصاد الرقمي واستراتيجية المغرب الرقمي 2020،
أوضح السيد الوزير أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تسريع التحول الرقمي للاقتصاد
الوطني، وتقوية مكانة المغرب كقطب رقمي جهوي، لها طموح واضح للانخراط في
الثورة الرقمية العالمية وتبويئ بلادنا مكانة بارزة في مصاف الدول الصاعدة، مما حدا
بالوزارة إلى العمل على تنزيل خارطة طريق واضحة بالتشاور مع جميع الجهات المعنية

خلال الفترة (2018-2020) تنبني أساسا على وضع الصيغة النهائية، وكذا المصادقة على خارطة طريق الاستراتيجية الرقمية، والشروع في تجريد الخدمات العمومية من الطابع المادي، فضلا على الشروع في مواكبة التحول الرقمي للفاعلين في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

ولتجاوز الصعوبات المرتبطة بنظام الحكامة وقيادة الاستراتيجيات الرقمية، شهدت سنة 2017 -يضيف السيد الوزير- اعتماد القانون رقم 61.16 المتعلق بإحداث وكالة التنمية الرقمية، بحيث سيتم العمل على التشغيل الفعلي لخدمات هذه الوكالة في أفق سنة 2018، من خلال إعداد برنامج عمل للمشاريع ذات الأولوية في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2020"، كما ستتم إجراء عدد من التدابير في مجال الإدارة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة، أشار السيد الوزير إلى مدى الحرص على تطوير وعصرنة قطاع التجارة والتوزيع باعتباره قطاعا حيويا على المستوى السوسيو اقتصادي، بحيث يحتل الرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل على الصعيد الوطني أي 14% من الساكنة النشيطة، وفي هذا المنحى اعتمدت الوزارة خارطة طريق جديدة للنهوض بالقطاع خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى سنة 2021، وتهدف هذه الخارطة إلى عصرنة قطاع التوزيع لجعله قاطرة لتطوير الاقتصاد الوطني، ومحاربة

الهشاشة الحضرية ، والحد من القطاع غير المهيكل ، علاوة على تحديث الإطار المنظم للتجارة والتوزيع قصد مواكبة محاور الإصلاح.

أما عن الملكية الصناعية والتجارية، أورد السيد الوزير أهم المؤشرات المرتبطة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وكذلك مؤشرات الأسماء التجارية المرتبطة بنوايا إنشاء المقاولات والرسوم والنماذج الصناعية ..

وأفاد أيضا بأن سنة 2018 ستشهد برنامج عمل بمشاريع هامة تهم تسليم سندات الملكية الصناعية والتجارية، والتأسيس لشركات من أجل استخدام أفضل لهذه الملكية إلى جانب اعتماد اليقظة، والترويج والتوعية، وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة.

وبالنسبة لحماية المستهلك ومراقبة السوق، تطرق السيد الوزير إلى الإطار القانوني المنظم لهذا المجال، إلى جانب الحرص على تفعيل عدد من الإجراءات المتعلقة بمراقبة السوق سواء المراقبة عند الاستيراد، أو المراقبة المحلية، وأفاد أن الوزارة ستعمل على إعداد مشروع قانون تعديلي لقانون 31.08 المتعلق بحماية المستهلك لملاءمته مع الممارسات الدولية وستسعى إلى استكمال إعداد النصوص التطبيقية ذات الصلة بهذا القانون.

وعلى المستوى الجهوي، أكد السيد الوزير على أهمية تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، مذكرا بالاتفاقية الإطار الموقعة بين الحكومة وجامعة هذه الغرف بتاريخ 02 أبريل 2014 تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله، كما أبرز أهم الأوراش المزمع إطلاقها خلال سنة 2018 والتي ترتبط بالأوراش المؤسساتية كتعديل النظام الأساسي للغرف، وإطلاق الأوراش العملية المزمع إنجازها من طرف الغرف والجامعة.

وبخصوص تفعيل دور المندوبيات الإقليمية للوزارة، كشف عن إنجاز دراسة لإعداد نموذج جديد للمصالح الخارجية للوزارة، وإعداد وتحيين العقود المبرمة بين المصالح الخارجية والإدارة المركزية برسم سنة 2016، فضلا عن تتبع منجزات المصالح الخارجية بكيفية منتظمة ومستمرة، وإعداد شراكات مع الجهات، كما سيتم الانخراط في الهيكل الجديدة للوزارة وفقا لبرنامج العمل لسنة 2018، طبقا لمقتضيات المرسوم الجديد الذي يحدد اختصاصات وتنظيم وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

ونظرا لأهمية هذا العرض التقديمي نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد ثمن السادة المستشارون مضامين العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، كما تقدموا بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير وإلى السيد كاتب الدولة المكلف بالاستثمار، وإلى باقي مسؤولي وأطر الوزارة حول المجهودات المبذولة من طرفهم للنهوض بالقطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة.

كما شكلت مناقشة الميزانية الفرعية فرصة أمام السادة المستشارين للتداول في عدد من المحاور التي جاءت ضمن محتوى الكلمة التقديمية للسيد الوزير، أهمها مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) حيث شددوا على أهمية الانخراط القوي للحكومة ككل في مساهمة توجّه هذه الاستراتيجية وذلك بتوفير الموارد المالية الضرورية بما يرقى إلى طموحات الفاعلين الاقتصاديين وبما يضمن نجاح جميع البرامج الصناعية الكبرى التي راهنت عليها بلادنا لولوج نادي الدول الصاعدة.

وعلاقة بدعم وتشجيع الاستثمار ببلادنا، تمت المطالبة بإعادة النظر في السياسة الاستثمارية المتبعة ببلادنا، وبلورة استراتيجية جديدة مبنية على نموذج تنموي مبتكر أساسه التصنيع لماله من انعكاس إيجابي لخلق فرص الشغل وتقوية العرض التصديري، وجعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات التي تعد وجهة جوهرية وأساسية لخلق مناصب الشغل.

كما تم لفت الانتباه إلى حجم التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا للانخراط في عملية جلب الاستثمار الخارجي، والتي تستوجب تسخير كل الطاقات والإمكانات المتوفرة، واستغلال مناخ الأمن والاستقرار للمرور نحو السرعة اللازمة من أجل تدليل الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لتشجيع وتحفيز الاستثمار.

وفي نفس السياق، ثمن السيدات والسادة المستشارون الخطوة التي أقدمت عليها الوزارة بإشراك كافة الفاعلين عند إطلاق النسخة الجديدة لميثاق الاستثمار الذي يعول عليه كثيرا لإعطاء دفعة قوية نحو تحفيز الاستثمارات في القطاع الصناعي، والمضي قدما نحو تحقيق أهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية.

كما أكدوا أيضا قدرة المقاولات المغربية على رفع هذا التحدي وذلك من خلال العمل على إبراز نقاط قوتها لتمكينها من الاشتغال في مناخ أعمال ملائم وفي ظروف تنافسية وعادلة.

وقد اعتبر السادة المستشارون أن إقدام الحكومة على اعتماد الطابع التصاعدي للضريبة على الشركات يبقى غير كاف لتشجيع الاستثمار بل لابد من العمل على مكافأة المقاولات المستثمرة وتحفيزها على تجديد آليات إنتاجها لمسايرة التقدم التكنولوجي في أفق الرفع من الجودة والمحافظة على التنافسية.

وعلاقة بتحسين مناخ الأعمال، حث السادة المتدخلون على أهمية تعميق التفكير في بحث مقارنة تشاركية حول كيفية استثمار الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر بالرغم من الإجراءات والمعايير المتخذة لتحفيز ودعم الصادرات، وذلك بهدف تنمية وتطوير الصناعة الوطنية عبر مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من أدوات استشراف أسواق جديدة، ومساعدتها على تسويق وترويج المنتج الوطني مع إعمال نظام لليقظة لحماية الصناعة الوطنية من بعض المظاهر والأساليب التي تمس بنطاق المنافسة الشريفة.

لقد تطرق السادة المستشارون إلى أهمية الدور الذي ما فتئت تضطلع به الوزارة لمراقبة السوق وحماية المستهلك من مظاهر الغش التي تستهدف المواد الاستهلاكية، وخصوصا المواد الغذائية حيث تم الاستفسار حول توجه الوزارة لمراقبة هذه المواد المستوردة والتي يجهل محتوى تركيبها وبما يمكن أن تشكله من خطورة على صحة وسلامة المستهلك.

كما تمت الإشارة إلى الأهمية البالغة لعملية مراقبة صادرات المنتوجات الوطنية بما فيها الفلاحية والغذائية حفاظا على سمعة ومصداقية هذه المنتوجات المغربية داخل الأسواق الدولية التي تعرف تنافسية شرسة.

وعند مناقشة قطاع الاقتصاد الرقمي، تمت الدعوة إلى تسريع تفعيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" لتعزيز هذا القطاع الذي يساهم بنحو 2.3% من الناتج الداخلي الوطني الخام.

وفي نفس السياق، لوحظ أن وكالة التنمية الرقمية المحدثة بموجب القانون رقم 61.16 ستشكل أداة مؤسساتية موضوعة رهن إشارة الوزارة الوصية، لجعلها قاطرة نحو تحسين تموقع بلادنا في مصاف الدول المنتجة للتكنولوجيا على المدى المتوسط، وأيضا نحو المساهمة في تحسين جاذبية الاستثمار بالموازاة مع تقوية البنية التحتية الرقمية باعتبارها مرتكزا أساسيا لبناء أنشطة صناعية متطورة.

من جهة أخرى، طالب السادة المستشارون بإيلاء مزيد من الاهتمام بباقي القطاعات الصناعية الأخرى إلى جانب قطاع صناعة السيارات التي تخطت قيمة صادراته، صادرات الفوسفات ومشتقاته، ومن بين تلك القطاعات، قطاعي الصناعة التعدينية والميكانيكية عن طريق مراجعة السياسة المتبعة من طرف المؤسسات العمومية لتمكين المقاول الوطني من الانخراط بشكل أوسع في طلبات عروضها

المرتبطة بالقطاع، ولتسهم كذلك في تنميتها وتحسين قدرة تنافسياتها، وتخويلها نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولات الأجنبية.

وتكريسا لاستراتيجية الوزارة الرامية إلى دعم المقاولات الوطنية، دعا السادة المستشارون إلى بذل مزيد من الجهود لحماية قطاع صناعة النسيج بالرغم من الإجراءات والتحفيزات الجمركية والجبائية التي لم تحل دون تفاقم ظاهرة التهريب وتأثيرها على مستقبل هذا القطاع، ومانجم عنه من إفلاس وإغلاق لعدد كبير من المقاولات الصغرى والمتوسطة على حد سواء.

كما نهبوا إلى الصعوبات التي تلاقها شركات الورق "الكاغيط" التي تبذل مجهودات جبارة لضمان الجودة، وتزويد السوق الداخلية، وتلك الصعوبات تكمن في المنافسة غير المتوازنة من طرف السوق التركية والآسيوية.

هذا، وتمت الدعوة إلى ضرورة الإسراع بتوفير الوعاء العقاري الخاص بالمقاولات الوطنية لاسيما الصغرى منها والمتوسطة، وكذلك إحداث منظومة صناعية خاصة بها موازاة مع إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، وميثاق الاستثمار.

وارتباطا بدعم الأنشطة الجهوية، لوحظ أن هناك تجميع لأقطاب صناعية داخل محور الدار البيضاء - طنجة، مما يستدعي دعم توطين الأنشطة الصناعية عبر كامل جهات المملكة دون استثناء.

وفي نفس السياق، دعا السادة المستشارون الوزارة للعمل على تنزيل مخطط تسريع التنمية الصناعية على صعيد كل جهة من جهات المملكة في إطار تثبيت أنظمة مندمجة « Ecosystèmes » بغية الحد من الفوارق المجالية بين الجهات، ولاسيما فيما يتعلق بإحداث مناطق صناعية حرة وتشجيع الاستثمار خصوصا بالأقاليم الجنوبية التي تشكل صلة وصل المغرب بعمقه الإفريقي.

وأعربت إحدى المداخلات عن القلق السائد لدى الصناع التقليديين بفعل عملية إغراق السوق الوطنية بمنتجات عصرية مستوردة ذات جودة وبأثمان منخفضة مما أثر سلبا على تنافسية المنتج الداخلي لقطاع الصناعة التقليدية وتسبب في إغلاق عدد من التجمعات والوحدات الصناعية.

هذا، وقد دعا السيدات والسادة السادة المستشارون إلى إحداث علامات تجارية مغربية خالصة في إطار صيانة الملكية الصناعية والتجارية.

كما أكدوا على ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية عبر اعتماد منهجية واضحة تروم تأهيل العنصر البشري من خلال تنويع آليات التكوين بالوزارة، وإلى ضرورة العمل على إعادة النظر حول الهيكلة الإدارية المعمول بها حاليا، حتى يتسنى للوزارة مواكبة عملية تسريع وثيرة مخططاتها الطموحة وخاصة مخطط التنمية الصناعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشاد السيد الوزير بمستوى النقاش، إذ اعتبره بمثابة خارطة طريق ستساعد الوزارة للوقوف على مكانن الخلل والقصور سعيا نحو تقويمها في المستقبل، معربا عن مشاطرته جميع وجهات النظر، وما ابدى من ملاحظات واقتراحات خلال هذا اللقاء.

وفي معرض رده على مداخلات السادة المستشارين، أوضح السيد الوزير أن الاستراتيجية المعتمدة لدى الوزارة تركز أساسا على قياس حجم الاستثمارات دون أي تمييز بين جنسيات المستثمرين أو منح الامتياز للمستثمرين المغاربة، دون غيرهم وعبر عن رفضه لكل الدفوعات الرامية إلى إيلاء الاهتمام حصرا بالمستثمر الوطني.

ولفت كذلك إلى مدى أهمية ضبط اختياراتنا المشتركة في هذا الموضوع، مع مراعاة المصالح الاقتصادية العليا للبلاد التي لايمكنها ان ترقى إلى الطموحات المرجوة

في معزل عن تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية، لما لذلك من مساهمة فعالة في خلق فرص للشغل بيد عاملة مغربية، إضافة إلى الرفع من المداخل الضريبية.

وعن المقاولات الصغيرة جدا، والصغرى والمتوسطة، أكد السيد الوزير على ضرورة دعمها ومواكبتها في الجانب المتعلق بالاستثمار وتحسين القدرات بالرغم من الحاجة إلى موارد مالية لتحقيق هذه الغاية في ظل الاشتغال وفقا للموارد والإمكانيات المتاحة.

أما فيما يتعلق بدعم الأنشطة الصناعية جهويا، أشار السيد الوزير إلى التعليمات الملكية السامية التي كانت واضحة بشأن العدالة المجالية فيما يرتبط بتنزيل البرامج التنموية المندمجة، إلا أنه لا يمكن إلزام المستثمرين للاستثمار في بعض الجهات حيث غياب البنيات التحتية الضرورية.

وأضاف ان توطين الاستثمارات في وقت سابق لم يتخطى القطب الصناعي للدار البيضاء، بخلاف الوضع الحالي، الذي شهد بناء ميناء طنجة المتوسطي، والذي اعطى دفعة قوية لجلب الاستثمار إلى هذه المنطقة، وأعطى نفسا قويا لتنمية الجهة الشمالية بحيث توج هذا المجهود بجلب شركة "رونو" للسيارات التي أصبحت رائدة اليوم على مستوى شمال إفريقيا.

وأوضح السيد الوزير أن الشروع في بناء مصنع بيجو بمدينة القنيطرة يعد دعامة أساسية لجلب مزيد من الاستثمار عبر اعتماد منهجية التدرج وصولاً إلى باقي مناطق وجهات المملكة مستقبلاً، بالتزامن مع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة.

وبالنسبة لموضوع العقارات الصناعية، أورد رغبة بعض المستثمرين الخواص العمل على تجهيز المناطق الصناعية بالمنشآت الضرورية مقابل تأجيرها للراغبين في تثبيت مقاولاتهم بهذه المناطق.

ومن جهة أخرى، أقر السيد الوزير بأهمية مراقبة صادرات المنتوجات الوطنية التي تعد سفيرا لمصدقية بلادنا في إطار الحرص على استمرارية جودة العلامات التجارية لهذه المنتوجات.

أما فيما يتعلق باتفاقيات التبادل الحر، أفاد أن إبرام هذه الاتفاقيات تم دون إشراك الفاعلين الاقتصاديين، وأضاف أن هذه الاتفاقيات تربطنا اليوم بحوالي 60 بلداً، مما يستدعي تقوية موقفنا عن طريق تكثيف عملية التصدير، وهذا يتطلب إقلاعا اقتصاديا قويا.

وفي رده على انشغالات السادة المستشارين بالفوضى البنوية التي يشهدها القطاع غير المهيكل، ذكر السيد الوزير بما عرفته الفترات السابقة من عمليات تطهير

هذا القطاع دون تحقيق النتائج المرجوة، وذلك مرده إلى تفشي عدد من العوامل والمسلمات التي استوطنت في ذهن المتعاملين داخل القطاع والتي تصعب محاربتها.

واقترح السيد الوزير مقابل ذلك، العمل على مواكبة هذا القطاع وتأهيله مستقبلا لجعله قطاعا مهيكلا، يساهم في الناتج الداخلي الخام.

وبخصوص دعم التكوين، أبرز حجم المجهودات المبذولة خلال عملية التفاوض مع الشركات لتحديد الخصاص وضبط حاجياتها من الموارد البشرية بمختلف التخصصات، وتوج هذا العمل بإصدار دليل أو كتيب يتضمن جميع حاجيات المقاولات بناء على طبيعة التخصصات المطلوبة لديها، معربا عن امله في عقد شراكات مع القطاع الخاص لتحديد الحاجيات مسبقا بغية دعم تكوين جيد لليد العاملة في المستقبل.

وقبل الختام، أعرب السيد الوزير عن استعداده الدائم لحضور لقاءات تواصلية وتفاعلية داخل اللجنة، وذلك بغاية تبادل وجهات النظر، والتداول في مجمل الملفات والقضايا الراهنة التي لها ارتباط بانشغالات السادة المستشارين وتمس بشكل مباشر جميع المحاور القطاعية الأساسية لدى الوزارة.

عرض السيد الوزير

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie,
de l'Investissement, du Commerce
et de l'Economie Numérique



المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والاستثمار والتجارة
والإقتصاد الرقمي

عرض السيد الوزير
حول مشروع الميزانية الفرعية لقطاعات
الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
برسم سنة 2018

مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

04 دجنبر 2017

4 أولويات استراتيجية

1 دعم القطاعات الاجتماعية : التعليم ، التشغيل و الحد من الفوارق المجالية

2 تنمية التصنيع و تحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقولات الصغرى و المتوسطة

3 تفعيل و ترسيخ الجهوية المتقدمة

4 إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة و تسريع الإصلاحات الكبرى

دور أساسي لوزارة الصناعة والاستثمار
والتجارة والاقتصاد الرقمي
في تفعيل مشروع قانون ميزانية سنة
2018

2018

إعداد 7 مشاريع قوانين

- الإدارة الإلكترونية؛
- حماية المستهلك؛
- الأداء الإلكتروني (تعديل مدونة التجارة)؛
- النشاط البريدي؛
- تحديد شروط تصميم وإحداث وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية؛
- شركات المساهمة.
- إحداث و تنظيم و تدبير المعهد المغربي
- إحداث و تنظيم و تدبير المعهد المغربي للاعتماد

2017

2 مشاريع قوانين مصادق عليها من قبل البرلمان وتم نشرها بالجريدة الرسمية

- مشروع قانون رقم 60-16 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛
- مشروع قانون رقم 61-16 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الرقمية.

مشروع قانون مصادق عليه من طرف مجلس الحكومة وفي طور الدراسة من طرف البرلمان

- مشروع قانون رقم 121-12 يتعلق بالبريد والمواصلات (قطاع المواصلات)

3 مشاريع قوانين قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة

- مراجعة القانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار؛
- مشروع قانون يتعلق بتوطين المقاولات؛
- مشروع قانون يتعلق بإحداث المقاولات عبر الخط؛



PLAN D'ACCÉLÉRATION
INDUSTRIELLE

10 رافعات تتمحور حول المنظومات الصناعية

1 خلق و تنشيط المنظومات

2 الأوفست الصناعي

3 إدماج القطاع الغير المهيكل

4 تطوير الموارد البشرية

المنظومات
الصناعية

5 تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة

6 عروض تمويلية

7 العقار الموجه للإيجار

عروض تحفيزية

8 إدماج المملكة على الصعيد الدولي

9 « Deal making » الاستثمارات الأجنبية المباشرة
و الصين

10 تعزيز التوجه الإفريقي

على المستوى
الدولي

3 أهداف في أفق 2020

+500 000

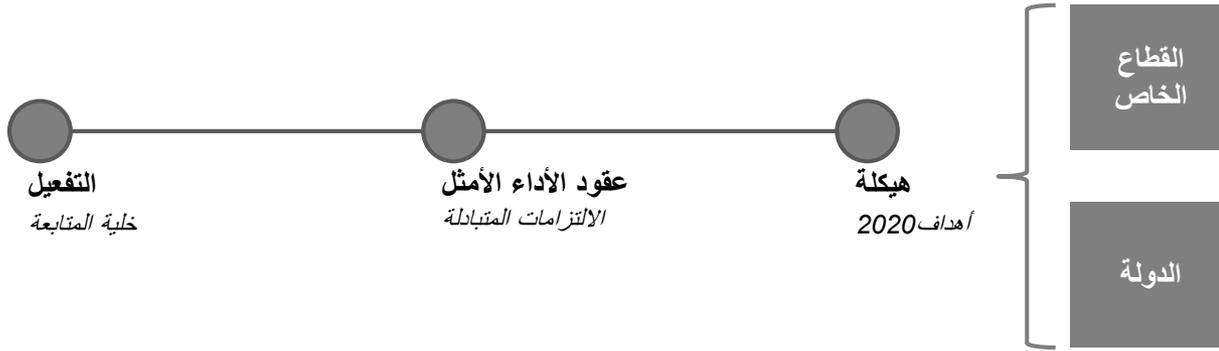
التشغيل الصناعي

نقط +9

المساهمة في
الناتج الداخلي
الخام

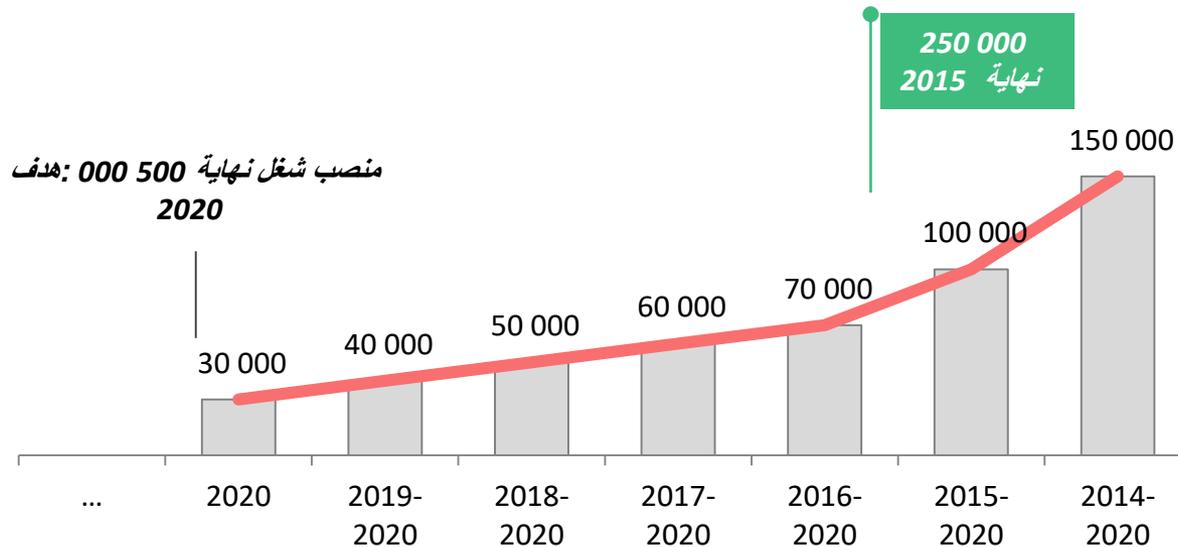
التوازن >

الميزان التجاري



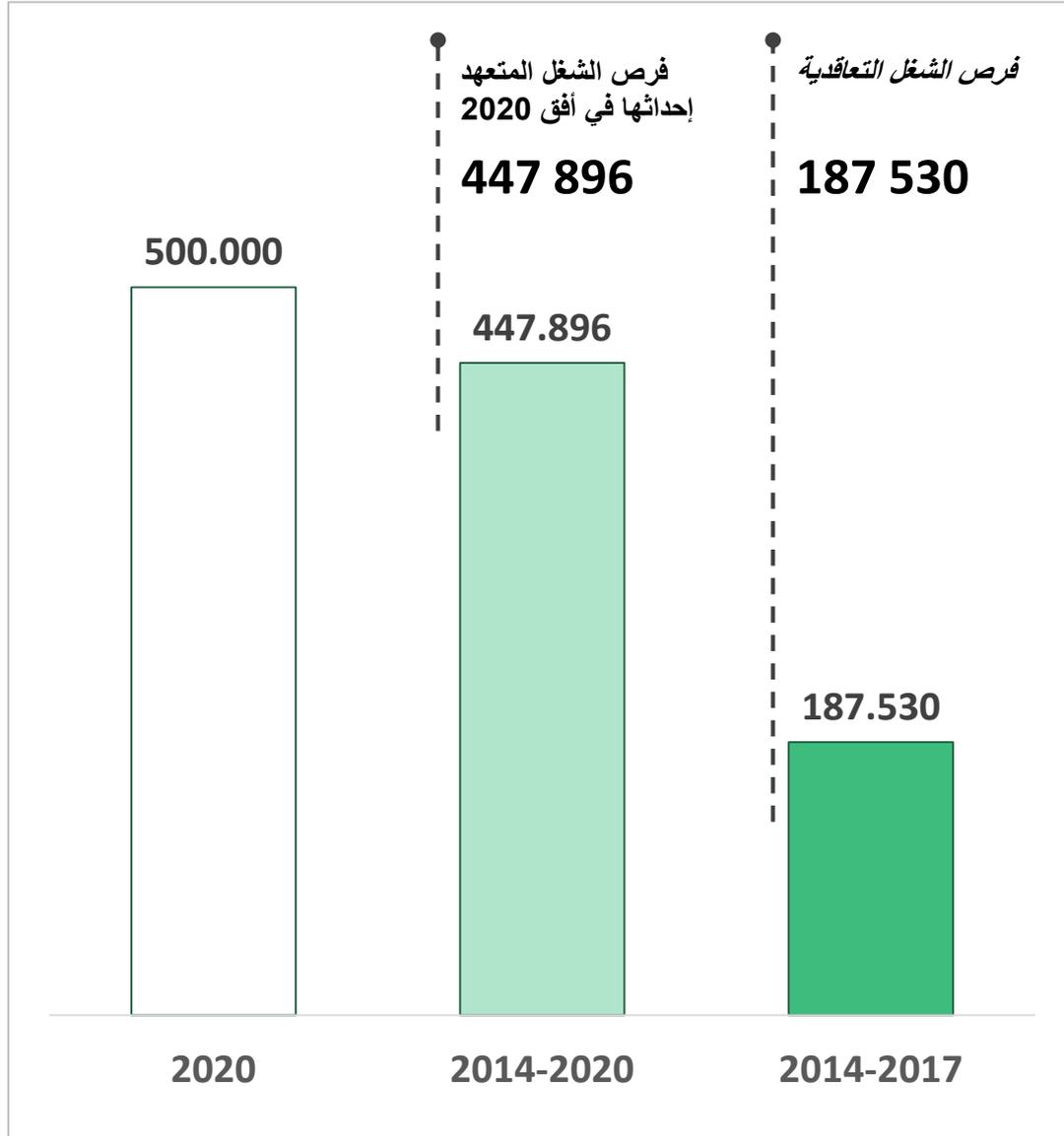
بناء مقاربة قطاعية
عام/خاص

1



هدف:
خلق وتوفير في ظرف عامين
250 000
منصب شغل متعاقد
عليها
في إطار عقود الأداء الأمثل

2

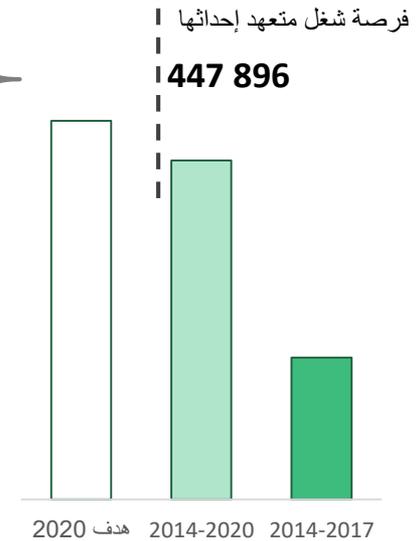


49 منظومة

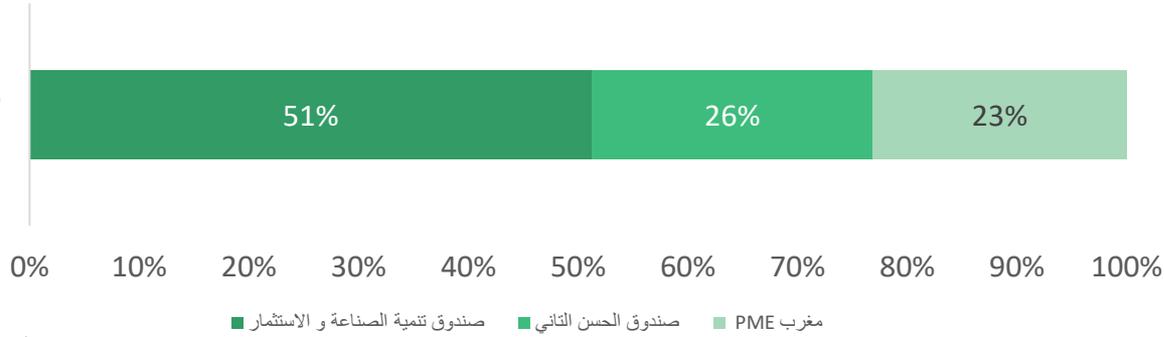
32 جمعية مهنية

14 قطاع صناعي

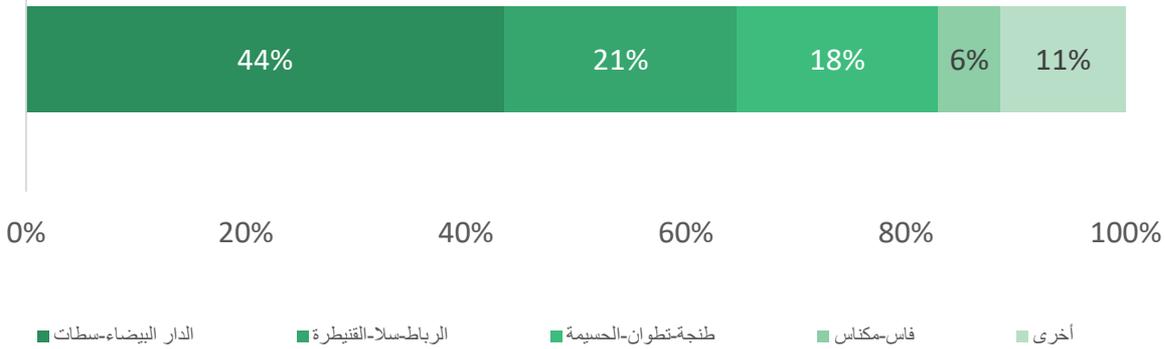
قطاع	هدف التشغيل	المنظومات
صناعة السيارات	فرصة شغل +90 000	الأسلاك الكهربائية, داخل السيارة والمقاعد, ختم الألواح المعدنية, البطاريات, محرك السيارة وناقل الحركة
صناعة الطائرات	فرصة شغل +23 000	تركيب هياكل الطائرات, الأسلاك الكهربائية, التصميم الهندسي صيانة ومراجعة الطائرات
صناعة النسيج	فرصة شغل +106 700	الموضة السريعة, الموزعين صناعيين للعلامات التجارية الوطنية, DENIM, الحياكة, المنسوجات المنزلية, المنسوجات التقنية و الذكية
صناعة الجلد	فرصة شغل +35 000	المدايع, صناعة الأحذية, صناعة المنتجات الجلدية
مواد البناء	فرصة شغل +16 000	الخزف, الرخام, مواد البناء الجاهزة, ترميم النفايات, الفولاذ, المقالع
الوزن الثقيل	فرصة شغل +21 000	الوزن الثقيل والهياكل
الصناعة الميكانيكية والمعدنية	فرصة شغل +13 340	تتمين المعادن, المعدات والآلات, شغل المعادن
الصناعة الميكانيكية والمعدنية	فرصة شغل +12 427	الكيمياء الخضراء, الكيمياء العضوية
الصيدلة	فرصة شغل +4 890	الأدوية, الأجهزة الطبية
ترحيل الخدمات	فرصة شغل +60 000	تدبير العلاقات مع الزبناء, ترحيل معالجة المعطيات, ترحيل خدمات, تكنولوجيا الاعلام, ترحيل الخدمات الهندسية, ترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية
الصناعات الغذائية	فرصة شغل +22 957	تتمين الفواكه والخضروات, تحويل الفواكه والخضروات, زيت الزيتون, صناعة الألبان, صناعة اللحوم, البسكويت والشوكولاتة والحلويات, المعجنات والكسكس
المكتب الشريف للفوسفات	فرصة شغل +30 000	منظومة OCP
صناعة السفن	فرصة شغل +3 200	صناعة السفن
صناعة البلاستيك	فرصة شغل +9 382	منظومة الصناعات البلاستيكية



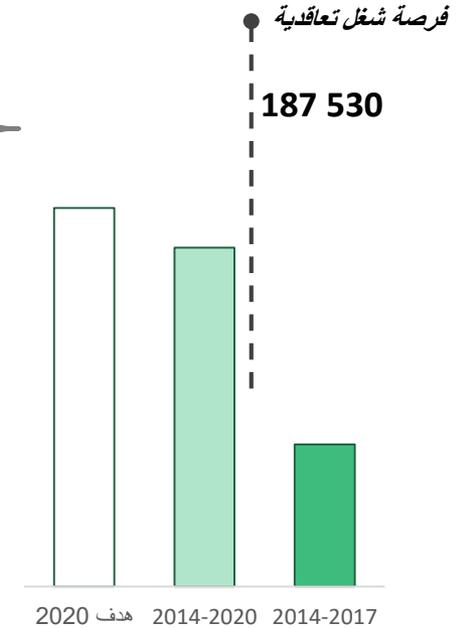
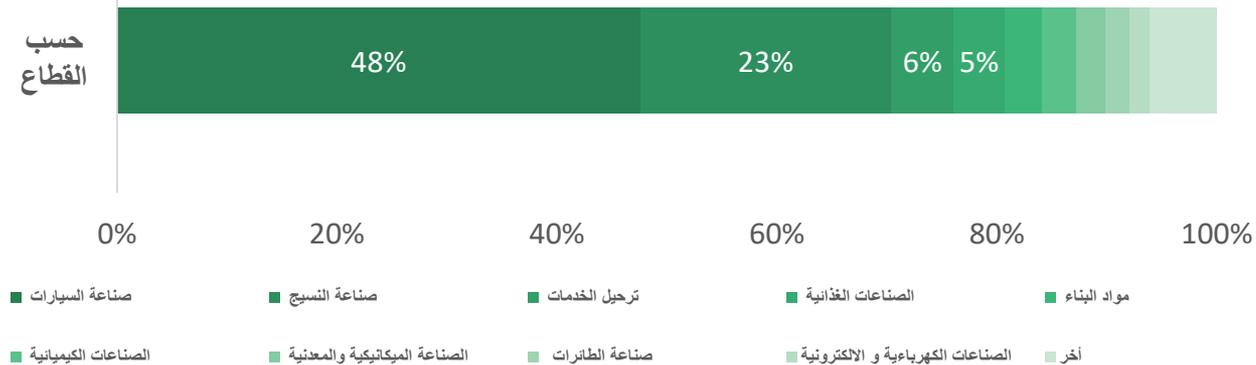
حسب طريقة التمويل



حسب الجهة



حسب القطاع



**تطوير المنظومات الفعالة
الحالية**

- الترويج لاستقطاب المستثمرين الأجانب المباشرين؛
- دعم المشاريع التي يحملها المستثمرون الوطنيون

**الاستمرار في تطوير
المنظومات القاطرة**

- تطوير المنظومات القاطرة المنجزة : بوجو, سيتروين , رونو , بوينغ ,ديكاتلون
- تطوير منظومات قاطرة جديدة : صناعة السيارات، صناعة الطائرات، صناعة النسيج، الوزن الثقيل، الميكانيك ...

**تطوير منظومات جديدة
للمهن**

- إبرام عقود الأداء الكهرباء والإلكترونيات والطاقات المتجددة.
- تطوير المنظومات الجديدة : مواد المحاجر والورق والكرتون والخشب واستعادة النفايات والسكك الحديد

تفعيل الأوفست الصناعي

- استمرار تنفيذ الأوفست على الطلبات العمومية، بطريقة تفاعلية مع الشركاء العموميين.

تكوين الموارد البشرية

- تفعيل برنامج التكوين و إطلاق برامج التكوين بالنسبة للقطاعات الغير المهيكلة
- تمديد قدرات التكوين (إفميا القنيطرة)؛
- إبرام اتفاقية مع وزارة التعليم العالي من أجل تكوين الأطر العليا .
- إدماج المعاهد تحت وصاية الوزارة ضمن مواكبة برنامج التكوين للمخطط التسريع الصناعي

طلب المنظومات الصناعية

1322 هكتارا

العرض المتوفر

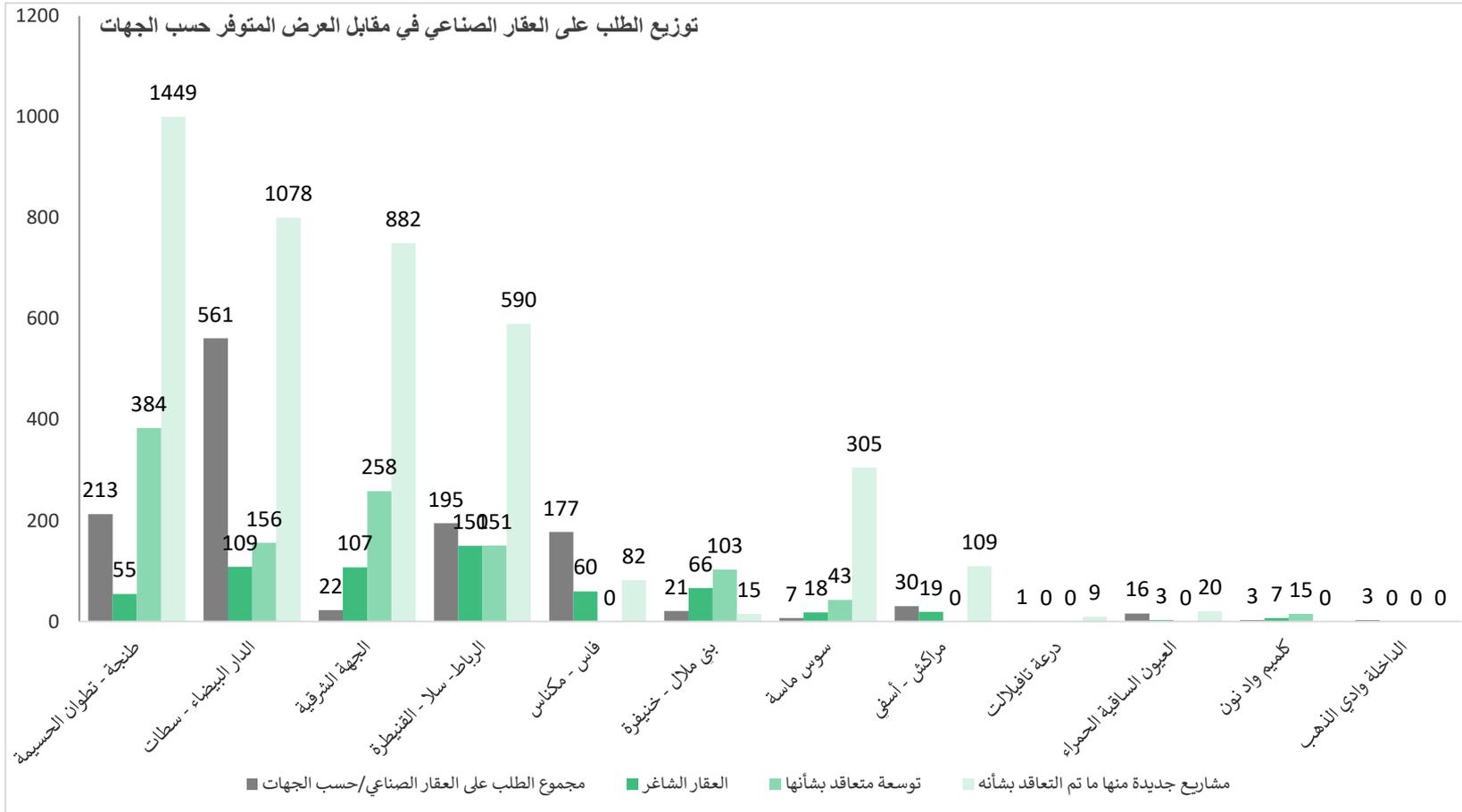
594 هكتارا

توسعة متعاقد بشأنها

1109 هكتارا
732 هكتارا صافية

مشاريع جديدة منها ما تم التعاقد بشأنه

4513 هكتار
2975 هكتارا صافية



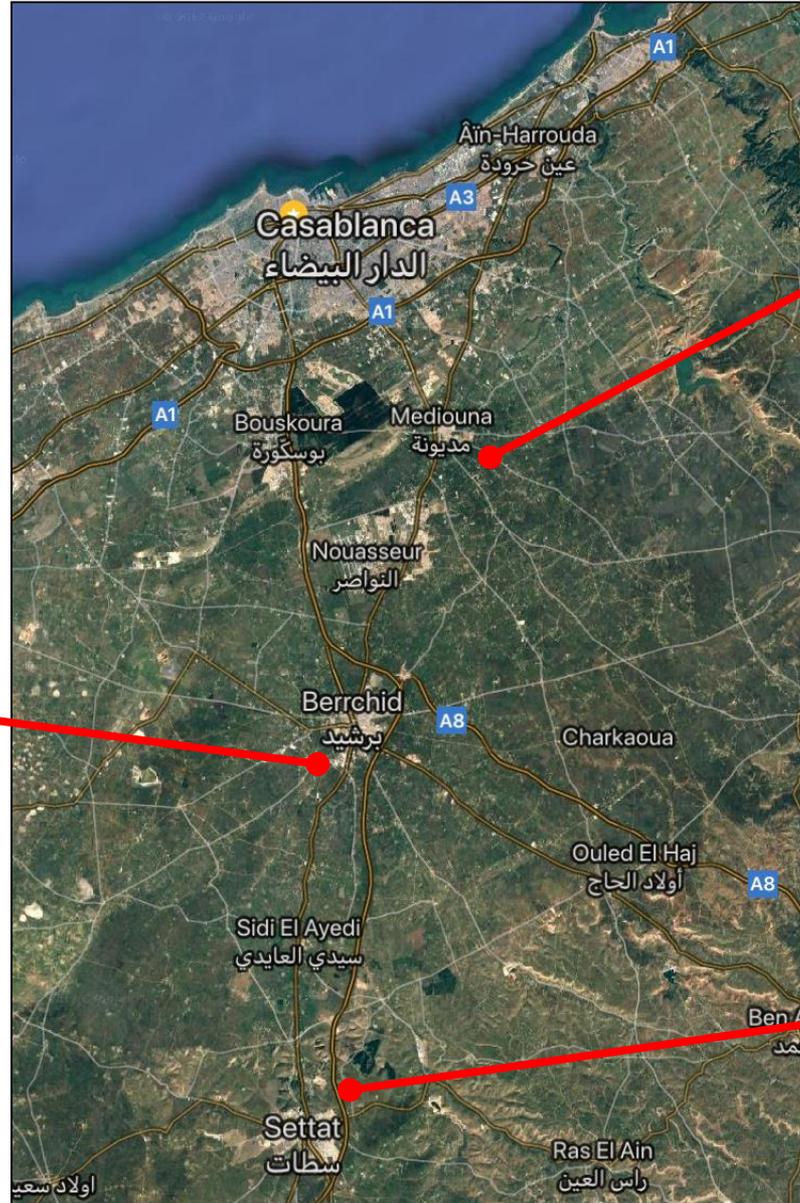
إنجاز الحظائر الصناعية المندمجة الموجهة للكراء : 3 مشاريع من أجل تخفيف الضغط على العقار بجهة الدار البيضاء-سطات

مشروع الحظيرة الصناعية الموجهة للكراء لمؤسسة مسجد الحسن الثاني - 139 هكتار

مديونة

الدراسة في طور الإنجاز و المشروع في
أشغال تهيئة الشطر الأول من المشروع
خلال سنة 2018

PIL



ECOPARK - 61 هكتار

برشيد

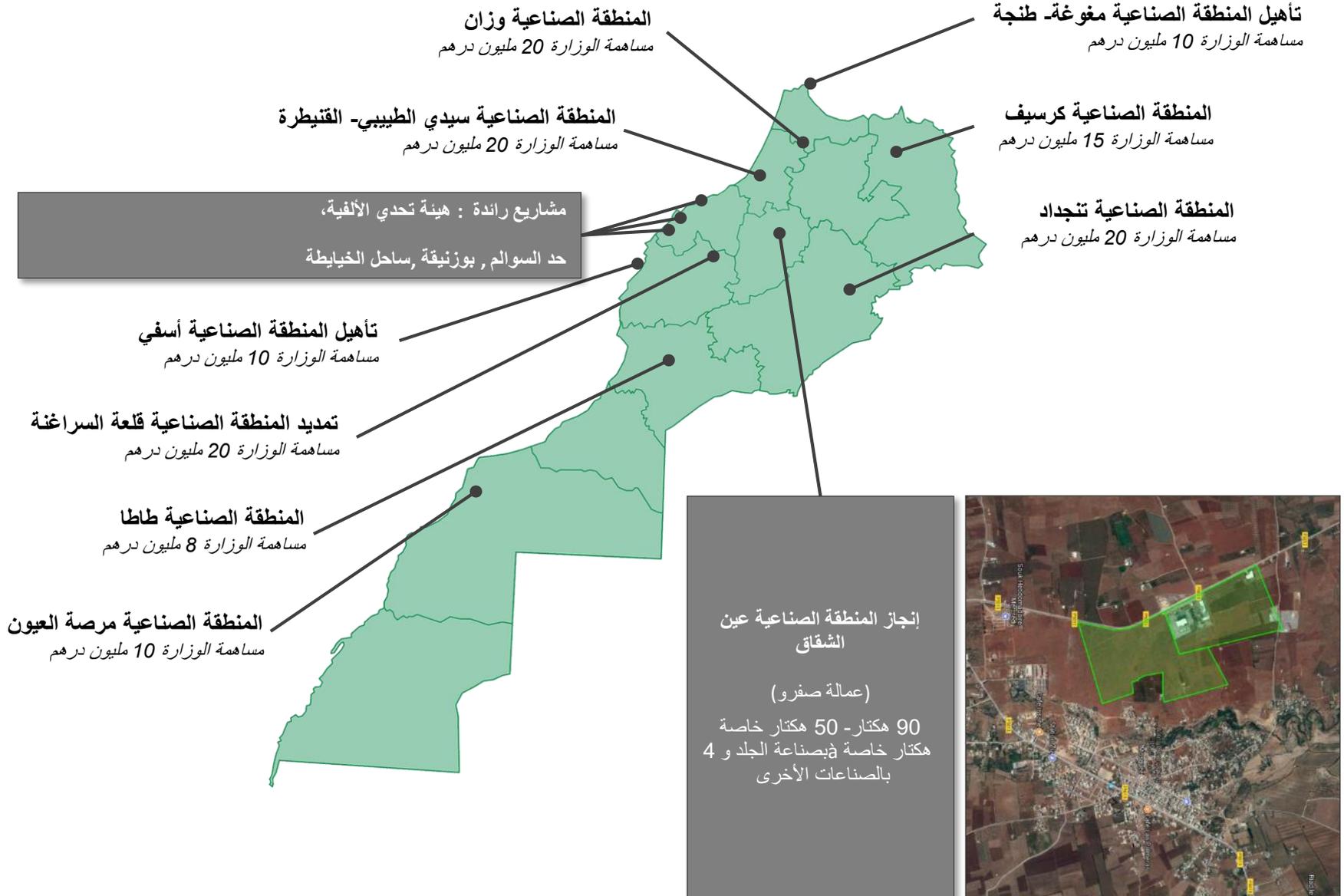
مساهمة الوزارة 20 مليون درهم
في طور الانجاز
تسويق بنسبة 67%

SETTAPARK 19 هكتار

سطات

مساهمة الوزارة : 10 مليون درهم
بيع بنسبة 100%

مشاريع أخرى للفضاءات الصناعية : تغطي جل التراب الوطني



2 - المواكبة ذات البعد الاجتماعي والتضامني

برنامج لمواكبة وهيكلية التجارة التقليدية

3

1- عصنة محكمة تستهدف الرفع من إنتاجية جميع مكونات القطاع

اعتماد التوزيع العصري كوسيلة لهيكلية الاقتصاد

1

إعادة تأهيل جميع أنشطة تجارة القرب

2

3- تحديث الإطار المنظم للتجارة والتوزيع

الإطار العام للمقاولة التجارية

- مراجعة النظام الضريبي والقانوني

6

تحسين تدبير السوق

- مرصد التجارة والتوزيع
- إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه

5

تقوية آليات الحكامة والتمويل
- صندوق دعم التجارة - الحكامة

4

أهداف 2018

مواكبة فاعلين
اقتصاديين

مواكبة الفاعلين في قطاع التوزيع العصري والمقاولات الراغبة في تقوية وضعيتها التنافسية عبر استراتيجيات تجارية متعددة المسالك، تهدف إلى تطوير شبكة تجارية وطنية أو علامات تجارية وطنية ذات قيمة مضافة محلية وذلك عبر تطوير الشبكات المغربية على المستوى الوطني والدولي والرفع من نسبة إدماج المنتوجات المحلية وتطوير العلامات والمنتجات الخاصة بالموزعين.

تشجيع خلق مراكز الشراء المشترك لفائدة التجار تمكنهم من تجميع الموارد

وخدمات التمويين لفائدة التجار من أجل :

- تحسين تنافسية التجار من خلال تخفيض التكاليف؛
- الحد من عدد الوسطاء وهوامش الربح الرهيبة وذلك من أجل تحسين القوة الشرائية للمستهلك؛
- هيكلة مسالك التوزيع بشكل أمثل.

انطلاق مشروع خلق
مراكز للشراء
المشترك

مواكبة مشاريع تجمع التجار التي تهدف إلى:

- تحسين إنتاجية ومردودية التجار؛
- مواكبة عصرنة نقاط البيع؛
- تعزيز احترام معايير النظافة والسلامة؛
- تشجيع اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة.

إعطاء الانطلاقة
لمشروعين

دعم المبادرات المتخذة من لدن الفاعلين في القطاع العام و / أو الخاص ذات الوقع الإيجابي لا سيما المشاريع التي من شأنها التساهمة بشكل كبير في تنظيم وهيكلية التجارة والتوزيع على المستوى الوطني و / أو الإقليمي، بما في ذلك إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه، وتحويل أنشطة تجارة الجملة، وبرامج التوعية والتكوين ومحو الأمية، الخ

دعم مشروعين

مواكبة الشبكات التجارية الوطنية

خلق مراكز الشراء
المشترك لفائدة التجار

مشاريع تجمع التجار

دعم المشاريع المهيكلية

أولوية 2018

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية المستهلك للفترة 2018-2022؛
 - مشروع قانون يعدل ويكمل القانون رقم 31-08؛
 - تعزيز إجراءات الرقابة في الميدان وعلى مستوى المواقع التجارية الالكترونية.
- حماية المستهلك
- توسيع مجال الرقابة (نصوص جديدة تنظم المنتجات الصناعية)؛
 - تعزيز نظام مراقبة الواردات والسوق المحلية؛
 - إنشاء لجنة التنسيق لمراقبة السوق وفقا لأحكام القانون 24-09 بشأن سلامة المنتجات والخدمات؛
- مراقبة المنتجات الصناعية
- وضع لوائح لثلاثة فئات من أدوات القياس المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بمراقبة أدوات القياس؛
 - توسيع تفويض عمليات المراقبة إلى 6 فئات من أدوات القياس؛
- مراقبة أدوات القياس
- الإصلاح المؤسسي لنظام الاعتماد المغربي.
 - مراجعة النظام الوثائقي بعد ظهور نسخة عام 2018 من المعيار ISO/CEI 17011 ؛
- الاعتماد
- إعداد ومتابعة أعمال المجلس الأعلى للتوحيد القياسي والتصديق والاعتماد (CSNCA) من قبل تنظيم الاجتماع الثالث.
 - التوعية بشأن معايير نظام إدارة الجودة والسلامة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- الجودة والسلامة في المقابلة
- إعداد والمصادقة على 1100 معايير مغربية جديدة، و 70 شهادة مطابقة جديدة منحت إطلاق علامة « سلامتنا » قطع غيار السيارات وإصدار الشهادات لمراكز الفحص الفني للمركبات
- التقييم وشهادة المطابقة

انفتاح المغرب على
اقتصاد العولمة

مزيد من المستثمرين في القطاع :
تحسين مناخ الأعمال و الربط الرقمي
الأقصى

مزيد من الفرص الإقتصادية :
خدمات إدارية بجودة عالية

تقديم أحسن الخدمات المبسطة
للمواطنين

أفضل ولوج للخدمات الإجتماعية خاصة
الصحة و التعليم

مزيد من النجاعة :
تحسين الإنتاجية و خفض من تكلفة
المؤسسات الإدارية

جعل المجال الرقمي رافعة
التنمية المندمجة

مزيد من الشفافية
في التسيير العمومي و ولوج المواطنين
للمعلومة

الحد من الفوارق ، مع ولوج عادل
للفرص السوسيوإقتصادية

قطب رقمي جهوي



- إعطاء دفعة استراتيجية قوية لعمليات business process Outsourcing في أوروبا + 22 بالمائة
- القطب الرقمي رقم 1 بالنسبة للدول الإفريقية الفرنكفونية

التحول الرقمي للإقتصاد الوطني



الإدارة الرقمية :

الهدف : الوصول إلى نصف الإجراءات الإدارية عبر الأنترنت

تخفيض الهوة الرقمية :

50 بالمائة

التحولات المندمجة للقطاعات:

الهدف : 20 بالمائة من المقاولات الصغرى مرتبطة بالأنترنت

المنظومة الوطنية الرقمية

نسيج فاعلين متميزين - 5 قاطرات من ضمن أفضل لائحة 30 رائدا في إفريقيا

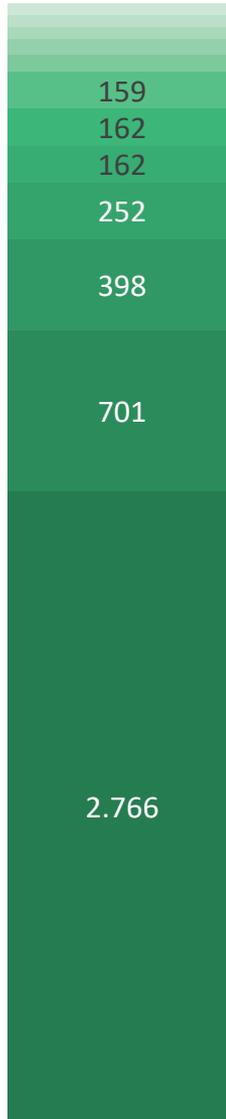
تموقع المغرب الرقمي



- بنيات تحتية **datacom**: من ضمن البنيات التحتية الثلاثة الأولى بإفريقيا و الشرق الأوسط
- قوة الموارد البشرية المغرب إفريقيا: مضاعفة وتيرة تكوين الكفاءات في تكنولوجيا المعلومات
- التشريع الرقمي و **Doing IT**

المصادقة على القانون رقم 61.16 المتعلق بخلق وكالة التنمية الرقمية في 2017 والتنفيذ الفعلي لخدمات الوكالة في 2018

دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حصيلة إجمالية 2014-2017



- درعة - تافيلالت
- كلميم - وادنون
- الداخلية - وادي الذهب
- الشرق
- بني ملال خنيفرة
- مراكش - آسفي
- العيون - الساقية الحمراء
- سوس - ماسة
- فاس - مكناس
- طنجة - تطوان - الحسيمة
- الرباط - سلا - القنيطرة
- الدار البيضاء - سطات

حصيلة إجمالية لبرامج دعم الإستثمار المادي واللامادي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 2014 - أكتوبر 2017

48 546

مناصب الشغل المرتقبة

5,2
مليار درهم

الإستثمار الإجمالي

960

مقاولات صغيرة جدا
وصغرى ومتوسطة
المستفيدون

إضافة إلى هذه الحصيلة، هناك مشاريع استثمارية تم تخصيصها وتمثل:

12 000+

منصب شغل مرتقب

2
مليار درهم

إستثمار إجمالي مرتقب

143

مشروعا



نشر القانون رقم 98-15 المتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية للمستقلين

• نشر القانون رقم 114-13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي في الجريدة الرسمية رقم 6344

مشروع القانون رقم 99 - 15 المتعلق بنظام التقاعد. (*)

نجنبر 2015

أبريل 2015

2016

يوليوز 2017

مارس 2015

المراسيم التطبيقية للقانون 98-15. (*)

نشر المراسيم في الجريدة الرسمية رقم 6358:

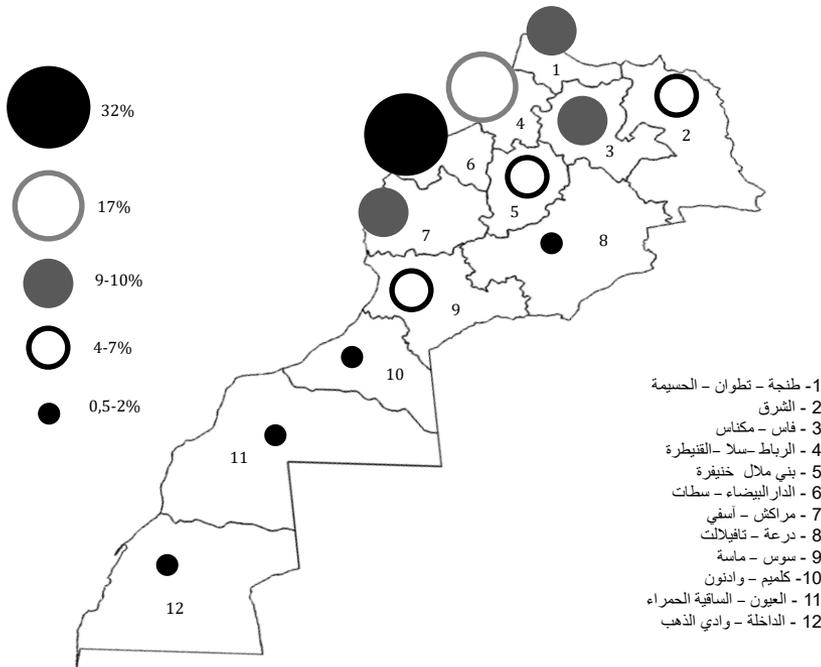
- رقم 2 - 15 - 257 المحدد لتشكيلة وإجراءات تسيير اللجنة الوطنية للمقاول الذاتي.
- رقم 2 - 15 - 258 المتعلق بتطبيق المواد 5 و6 و8 من القانون رقم 13-114.
- رقم 2 - 15 - 263 المتعلق بالأنشطة المستثناة.

نشر المراسيم في الجريدة الرسمية رقم 6432:

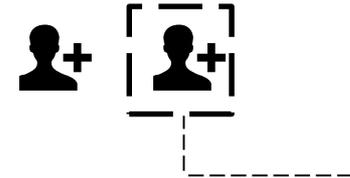
- رقم 2-15-303 المحدد للأنشطة المقبولة
- رقم 2-15-942 المعدل للمرسوم رقم 2-15-263 المتعلق بالأنشطة المستثناة

(*) في طور

54 567
مقاول ذاتي



أكثر من 1 مقاول ذاتي من أصل 2
سنه لا يتجاوز 35 سنة



84%
يعلنون ممارستهم لنشاط دائم



1 من أصل 2
يمارس نشاطه بمحل سكناه

نسبة الإصدارات الى غاية 31/10/2017	نسبة الالتزامات بالنفقات الى غاية 31/10/2017	2017		الميزانية (بالدرهم)
		الالتزام بالنفقات	الاعتمادات المفتوحة	
85,13 %	68,36 %	205 459 720,17	300 561 000,00	ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المتعددة)
99 ,47 %	79,9 %	1 772 677 983,70	2 217 725 000,00	ميزانية الاستثمار

المجموع	ميزانية الاستثمار	ميزانية التشغيل	البرنامج
164 631 919	38 825 000	125 806 919	القيادة والدعم
1 933 252 700	1 772 000 000	161 252 700	تطوير الصناعة و انعاش الاستثمارات
54 850 000	50 000 000	4 850 000	الاقتصاد الرقمي
	127 800 000	2 280 000	تطوير التجارة و التوزيع
370 951 381	10 000 000,00	9 000 000,00	تطوير الجودة و التقييم
	205 500 000	16 371 381	التجارة الخارجية
	343 300 000	27 651 381	المجموع
2 523 686 000	2 204 125 000	319 561 000	المجموع

الاستثمار

إدماج ثلاث مؤسسات من أجل تعزيز آليات الترويج للمغرب



Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie,
de l'Investissement, du Commerce
et de l'Economie Numérique



المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والاستثمار والتجارة
والاقتصاد الرقمي



AMDIIE
Agence Marocaine de Développement
des Investissements et des Exportations

جهاز لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لمختلف القطاعات
الوزارية

مخاطب وحيد للمصدرين والمستثمرين

تجميع وتوحيد موارد الترويج ل "عرض
المغرب"

تنسيق الجهود المتعلقة بالتسويق والجذب التجاري

توحيد استراتيجية التواصل حول صورة المغرب

قوة اقتراحية لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب

وفقا للقانون رقم 60-16 فالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات ستتولى ب:

تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وإنعاشها وكذا تنمية صادرات المنتوجات والخدمات.



المهمة

التحويل

تفعيل وكالة مندمجة مع هوية جديدة وخدمات من الجيل الجديد

المهام الجديدة

تدعيم الكفاءات والهيكلية تدريجيا قصد الانسجام مع الاختصاصات والمهام الجديدة للوكالة وتمكينها لعب دور طلائعي

الاستمرارية

ضمان استمرارية كافة أنشطة الوكالة و مكتب المعارض وكذا مغرب التصدير عبر منهج محكم لحل محل والتحويل

ملخص برنامج عمل الوكالة برسم سنة 2018

تنسيق مختلف أنشطة الوكالة، مكتب المعارض ومغرب التصدير

- ضمان تنسيق محكم بين أنشطة جذب الاستثمارات، إنعاش الصادرات المغربية وتنظيم المعارض

تسريع الاستثمارات و الصادرات

- تنمية عرض شمولي للمغرب يتضمن الاستثمارات و الصادرات
- مواكبة الفاعلين الاقتصاديين المغاربة والأجانب في مختلف مراحل سلسلة القيمة

المساهمة في خلق القيمة المضافة وكذا فرص الشغل

- تقوية الفاعل التنفيذي لاستراتيجيات الدولة من اجل تحقيق قيمة مضافة وخلق فرص الشغل عبر ربوع التراب الوطني

برنامج عمل الوكالة برسم سنة 2018

التحويل

- تفعيل وكالة مندمجة مع هوية جديدة وخدمات من الجيل الجديد

المهام الجديدة

- ضمان إبراز القدرات والكفاءات حول المهام الحالية والجديدة عبر التكوين وتوظيف الخبرات العالية

الاستمرارية

- استمرارية التزامات الوكالة، مغرب التصدير ومكتب المعارض
- تطبيق خارطة طريق انتقالية على مختلف مشاريع الوكالة ، موارد بشرية، شؤون مالية و تغيير المقر

التجارة الخارجية

تعزيز العلاقات التجارية وتنويع الأسواق: إنجازات 2017

• تحضير الاجتماع التحضيري الوزاري غير الرسمي للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

• حضور المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

• مواصلة عملية التكامل الأورومتوسطية

• إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
• تنويع الشراكات الاستراتيجية: دول ميركوسور، دول التحالف في المحيط الهادئ، رابطة أمم جنوب شرق آسيا

• تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية: منظمة التعاون الإسلامي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي؛

• تطوير التعاون التجاري مع روسيا واستكشاف آفاق جديدة للتعاون مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية

• تعزيز التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية

• متابعة تنفيذ اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وخطة العمل الثنائية

• تعزيز التعاون التجاري مع كندا

• تطوير التعاون مع شركاء المغرب الجدد في شرق وجنوب أفريقيا وتعزيز التعاون مع الشركاء التقليديين للمغرب في غرب ووسط أفريقيا

• تحسين الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات التجارية مع الشركاء الرئيسيين للمغرب في آسيا

على الصعيد المتعدد
الأطراف

على الصعيد الإقليمي

على الصعيد الثنائي

إنجازات 2017: السياسة التجارية

- متابعة تنفيذ عقود تنمية التصدير مبرمة مع 273 مقاولة مستفيدة خلال 2014، 2015 و 2016؛
- انتقاء 83 مقاولة جديدة برسم سنة 2017 للاستفادة من برنامج عقود تنمية التصدير.
- مواكبة مجموعات التصدير وتمكينها من تواجد على مستوى الاسواق الدولية.
- انتقاء 50 مقاولة في اطار برنامج المصدرين المبتدئين.
- مواكبة ودعم المقاولات بالأقاليم الجنوبية في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية
- معالجة 13000 وثيقة استيراد او تصدير (طلب اعفاء جمركي، رخص استيراد أو تصدير...).
- توزيع حصص استيراد و تصدير للمنتوجات الخاضعة لنظام الحصص التعريفية أو القيود الكمية.
- انجاز مخطط لتبسيط مساطر التجارة الخارجية الذي حدد 14 ورش ستمكن من بلوغ هدف تجارة خارجية بدون ورق 2021.
- الاشراف على تنفيذ التدابير المتعلقة بمحور "مساطر التجارة الخارجية" المتضمنة في مخطط عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال
- إعداد مشروع القانون المتعلق بمراقبة صادرات المواد ذات الاستعمال المزدوج والخدمات المرتبطة بها؛
- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بتأسيس اللجنة الوطنية لتبسيط مساطر التجارة الخارجية؛
- إعداد مشروع القرار المتعلق بإخضاع متلاشيات الورق والكرتون لنظام الرخص عند التصدير؛
- إعداد الدليل المرجعي لمساطر تحقيقات الحماية التجارية.
- إعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية.

انهاء التحقيقات المضادة للإغراق الآتية :

- واردات الثلجات ذات منشأ الصين والتايلاند وتركيا؛
- واردات الورق من حجم (A4) ذات منشأ البرتغال (مراجعة)؛
- واردات بلاطات الزليج ذات المنشأ الإسباني.
- بدء التحقيقات مضادة للإغراق الآتية :
- واردات الدفاتر المدرسية ذات المنشأ التونسي؛
- واردات الخشب المتعاكس ذات المنشأ الصيني (مراجعة).

تنمية الصادرات ومواكبة المقاولات

التقنين وتيسير التجارة

تأهيل الاطار القانوني للتجارة الخارجية

تفعيل اليات الحماية التجارية

برنامج العمل برسم سنة 2018 : تعزيز العلاقات التجارية وتنويع الأسواق

على الصعيد المتعدد الأطراف

• تأكيد قيادة المغرب على المستوى الأفريقي وفي منظمة التجارة العالمية

على الصعيد الإقليمي

• تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية

• توطيد التعاون التجاري مع الدول العربية والإسلامية

• التوقيع على اتفاق زليك والانتهاه من مفاوضات الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

على الصعيد الثنائي

• استمرار مفاوضات منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي

• تطوير الإطار القانوني للعلاقات التجارية مع روسيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية

• متابعة تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعميق التعاون التجاري

• تطوير الإطار القانوني للعلاقات التجارية مع بعض الاقتصادات في جنوب شرق آسيا.

برنامج العمل برسم سنة 2018: السياسة التجارية

تنمية الصادرات ومواكبة المقاولات

- متابعة تنفيذ عقود تنمية التصدير مبرمة مع المقاولات المستفيدة خلال 2015 و 2016 و 2017؛
- انتقاء 100 مقولة جديدة برسم سنة 2018 للاستفادة من برنامج عقود تنمية التصدير.
- انتقاء 50 مقولة جديدة في إطار برنامج المصدرين المبتدئين ومواكبة 50 مقولة مستفيدة في 2017.
- مواكبة ودعم المقاولات بالأقاليم الجنوبية في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية.
- وضع اليات لتنسيق وتقييم الأنشطة الترويجية للمؤسسات العاملة في مجال انعاش الصادرات.

تاهيل الاطار القانوني للتجارة الخارجية

- المصادقة على النصوص التطبيقية للقانون رقم 14-91 المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- المصادقة على مشروع مرسوم من أجل تأسيس اللجنة الوطنية لتنسيق وتبسيط مساطر التجارة الخارجية؛
- اعداد والمصادقة على مشروع مرسوم من أجل تأسيس مجلس تنسيق السياسات والأنشطة الترويجية بالخارج؛
- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بمراقبة صادرات المنتجات ذات الاستعمال المزدوج.

تيسير للتجارة الخارجية

- تنفيذ الأوراش ذات الأولوية المنبثقة عن الدراسة المتعلقة بتحسين المخطط الوطني لتبسط مساطر التجارة الخارجية؛
- تنسيق تنفيذ مقتضيات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل المبادلات؛
- تنفيذ برنامج عمل للتعاون مع التحالف العالمي لتيسير التجارة.
- وضع منصة إلكترونية بمثابة سجل للمتعاملين في ميدان التجارة الخارجية.

تفعيل اليات الحماية التجارية

- مواصلة التحقيقات الجارية وبدء تحقيقات جديدة بناء على الشكاوي التي ستوضع لدى الوزارة؛
- الدفاع في إطار أجهزة المنظمة العالمية للتجارة على إجراءات الحماية التجارية المتخذة من طرف المغرب؛
- التفاوض بشأن المقتضيات ذات الصلة بالحماية التجارية في مختلف المحافل الدولية للتفاوض التجاري (المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا).

شكرا



لجنة

الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

برسم سنة 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 29 نونبر 2017

لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2018.

وقد ترأس الاجتماع السيد العربي العرايشي بصفته رئيسا للجنة، وبحضور

السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي، والسيدة لمياء بوطالب كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة، والسيدة جميلة

مصلي كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، حيث تناول

السيد الوزير عرضا تقديميا مفصلا أمام السادة المستشارين تطرق من خلاله إلى أهم محاور الاستراتيجية القطاعية المرتبطة بقطاعي السياحة والنقل الجوي بشكل موجز، حيث أوضح مدى عمق الالتزام بالاستمرار في جعل السياحة أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا، وذلك عبر التوقيع على برنامج العقدة الوطني لرؤية 2020 ابتداء من نونبر 2010 بمراكش، وذلك بشراكة مع القطاعين العام والخاص في أفق تحقيق مجموعة من الأهداف التي يطمح لها القطاع السياحي، والتي ستمكن من تنمية ومضاعفة حجم هذا القطاع.

ولإنجاح وتفعيل مقتضيات رؤية 2020، وتسريع وتيرة تنزيلها على أرض الواقع، أبرز السيد الوزير اعتماد برامج عقود جهوية بمثابة خارطة طريق لتنمية السياحة، وتحديد التزامات الأطراف المنخرطة في إنجاز هذه الأوراش السياحية الكبرى على الصعيد المحلي، مشيرا إلى أن هذه الأوراش تتلخص في مجملها حول تطوير وتنويع المنتج السياحي كما هو الشأن بالنسبة للمخطط الأزرق 2020 الذي يركز على خلق محطات شاطئية مندمجة، وأيضا برنامج التراث والموروث الذي يهدف أساسا إلى إبراز الهوية الثقافية المغربية المتجذرة، علاوة على برامج التنشيط والرياضة والترفيه، وتقديم منتوجات ذات قيمة مضافة عالية وغيرها.

كما تعتمد هذه الرؤية -حسب توضيح للسيد الوزير- على تكثيف عملية الترويج والتسويق للمنتوجات السياحية في إطار استراتيجية متكاملة في مجال تنمية السياحة المستدامة، بالموازاة مع العمل على تطوير الرأس المال البشري.

وارتباطا بأهم إنجازات القطاع السياحي عن الفترة (2010-2016) التي شهدت ظرفية حساسة أمام اضطرابات ناجمة عن سنوات من الركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة داخل الأسواق التي تمثل نسبة مهمة من السياح الوافدين، أفاد السيد الوزير بأن القطاع واجه تحديات صعبة للحفاظ على صورته كوجهة سياحية مستقرة، إلا أن الاضطرابات الأمنية التي شهدتها بعض الوجهات السياحية المنافسة (تركيا- تونس- مصر)، ساهم في رفع عدد السياح الوافدين إلى المغرب بنسبة 11% خلال هذه الفترة.

وتطرق السيد الوزير كذلك إلى أهم التوجهات الاستراتيجية للقطاع في أفق سنة 2018، والتي تركز أساسا على تفعيل الطلب عن طريق رفع وتيرة تطوير الربط الجوي، التسويق والتوزيع، إنعاش السياحة الداخلية، وإعادة إطلاق المخطط الأزرق، إضافة إلى العمل على تطوير العرض السياحي، وإعادة إطلاق دينامية الاستثمار وتسهيل التمويل البنكي، وإصلاح نموذج الحكامة في القطاع وطنيا ومحليا.

أما فيما يتعلق باستراتيجية الوزارة في تطوير قطاع النقل الجوي للإسهام في إنعاش السياحة وتنزيل رؤية 2020، أكد السيد الوزير على أهمية النهوض بقطاع النقل الجوي باعتباره عنصرا أساسيا سيمكن من بلوغ الأهداف العامة حسب جهات الوجهة ببلادنا، لأن إشراك الجهات سيساعد على تعزيز الميزانية المرصودة لهذا الغرض، وأضاف أن المكتب المغربي للسياحة يطمح إلى تبني مقاربة جديدة للنهوض بالسياحة من خلال مشروع الجهوية المتقدمة، وتعزيز التعاون بين هذا المكتب ومختلف جهات المملكة، فضلا على السهر على تنويع الأسواق المصدرة، واعتماد استراتيجية رقمنة المعاملات السياحية.

وعند عرضه لمحاور قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، تطرق السيد الوزير إلى اهم التوجهات الاستراتيجية للقطاعين معا، فبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، أوضح أنه تمت بلورة استراتيجية وطنية لتنمية هذا القطاع تحت شعار "رؤية 2015"، بحيث تم التوقيع على العقد البرنامج لهذه الرؤية تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله بين الحكومة وجامعة غرف الصناعة التقليدية وفدرالية مقاولات الصناعة التقليدية، حيث سطرت هذه الاستراتيجية أهدافا مرقمة تروم خلق 115 ألف منصب شغل، ومضاعفة رقم معاملات القطاع في الجانب

المرتبط بالحمولة الثقافية، وكذلك تحقيق 4 ملايين درهم كقيمة مضافة، ومضاعفة صادرات القطاع عشر مرات، وإحداث 300 مقالة، وتكوين 60 ألف خريج.

وتنفيذا لهذه الاستراتيجية بشكل فعال وهادف، أعلن السيد الوزير إقدام كتابة الدولة على ترجمتها على المستوى الجهوي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومؤهلات القطاع في كل جهة.

وأضاف أن إجراء هذه الاستراتيجية تمت بتشاور وإشراك لمختلف فاعلي القطاع وذلك بهدف تأهيل الصناعة التقليدية كرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمرور من جهة أخرى من التدبير إلى إدارة التنمية بغية وضع التوجهات الاستراتيجية الكبرى.

أما بالنسبة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي، فقد أوضح السيد الوزير بأنه حظي باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية، حيث استفاد من عدة مبادرات لتشجيع المنظمات الناشئة في القطاع على دمج الفئات الفقيرة والهشة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي خصوصا فئتي النساء والشباب، وذلك عبر دعم هذه المبادرات بإحداث قطاع عمومي مكلف بإنعاش الاقتصاد الاجتماعي، مما توج ببلورة استراتيجية 2020 لتنمية القطاع تشتمل على عدة برامج للدعم والترويج، الهدف منها الدفع في اتجاه تطوير الأنشطة المدرة للدخل، وترويج منتوجات القطاع، وكذا مواكبة

ودعم التعاونيات المحدثة، وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للقطاع، علاوة على وضع آليات التقييم الضرورية، وتحسين حكامه مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتتلخص أهداف الاستراتيجية التنموية للقطاع في رفع نسبة العمالة إلى 4%، والرفع من عدد المنخرطين في التعاونيات إلى 7.5% من الساكنة النشيطة، وكذلك الرفع من نسبة مساهمة القطاع التعاوني في الناتج الداخلي الخام إلى 3.9%، فضلا على تعميم التغطية الاجتماعية على كل المنخرطين، وترسيخ ثقافة التضامن داخل مقاولات الاقتصاد التضامني.

ونظرا لأهمية هذا العرض التقديسي، نورده مفصلا ضمن محتويات هذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في بداية مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي

والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم السنة المالية 2018، أشار السادة

المستشارون إلى تكامل والتقائية القطاعات الهامة التي تنصهر في صلب خدمة القطاع السياحي ببلادنا، كما شكلت المناقشة أيضا مناسبة أمام السادة المستشارين لإبداء عدد من الملاحظات، وإثارة جملة من القضايا والجوانب الهامة التي تشمل كل قطاع على حدة .

القطاع السياحي:

خلال مناقشتهم لمجاور هذا القطاع، استفسر السادة المستشارون عن الأسباب والخلفيات التي حالت دون تحقيق نسبة مرتفعة في وتيرة جلب السياح إلى الوجهات السياحية الكبرى ببلادنا، ما كان له أثر على التصنيف الدولي حيث انحدروا إلى المرتبة 34 سنة 2016 عوض 24 سنة 2010 بالرغم من تميز المغرب بجو من الاستقرار الجيوسياسي على الصعيد الإقليمي والجهوي والدولي، ووسط مناخ يسوده عدم الاستقرار وانتشار بؤر التوتر والنزاعات في عديد من الأقطاب السياحية التقليدية.

كما أعربوا عن استغرابهم حول عدم القدرة على اختراق السوق السياحية وتحويل وجهة السياح واستقطابهم نحو الوجهات السياحية المغربية.

وشدد السادة المستشارون على أهمية وضع استراتيجية واضحة، وإحصائيات مرقمة من طرف الوزارة إسوة بمخطط المغرب الأخضر، ومخطط التسريع الصناعي اللذين لقيتا نجاحا باهرا وملفتا، وحققا نتائج ملموسة وبالأرقام.

ومن جهة أخرى، بعدما نوه السادة المستشارون بالخطوة الإيجابية المتعلقة بإصدار مرسوم إعفاء العقارات الموجهة للاستثمار السياحي من رسوم التسجيل، أشاروا إلى أن هذا الإجراء الوحيد يبقى متواضعا ومحتشما أمام عدم اتخاذ إجراءات أخرى إضافية كالتحفيظات الجمركية والضريبية بالنسبة للتجهيزات أو إنشاء الوحدات الفندقية، فيما تم التساؤل حول طبيعة تدخل الوزارة للتعامل مع تراكم الرسوم الجبائية المفروضة من طرف الجماعات المحلية في حق المستثمرين، والذي يشكل عقبة أمام التمويلات البنكية للمشاريع الاستثمارية، علما بأن هذه الأخيرة هي في حاجة إلى دعم استثنائي بتنسيق القطاع الوصي مع الوزارة المكلفة بالمالية في اتجاه بناء أواصر الثقة لدى المستثمر.

هذا، وتمت الإشادة بالمجهودات الهامة التي مافتئ المكتب الوطني المغربي للسياحة يبذلها للإقلاع السياحي سواء على مستوى عملية التسويق أو الترويج والتي تستحق مزيدا من البذل عن طريق تكثيف الحملات الإشهارية بالمنتوج السياحي الوطني على صعيد عدد من الأسواق الأوروبية التقليدية على وجه التحديد.

وفي نفس السياق، سجل السادة المستشارون هزالة الاعتمادات المالية المرصودة للمكتب السالف الذكر سيما وأن عملية التسويق تعد قطب الرمح للنهوض بالقطاع.

كما لم يفت السادة المستشارين الفرصة دون الإشارة إلى أهمية تأهيل وتطوير البنيات التحتية خاصة الأنفاق، وتوسعة شبكة الطرق السيارة للارتقاء بالقطاع نحو تحقيق الطموحات المنتظرة ضمن رؤية 2020، مع التركيز على أهمية استكمال إنشاء النفق الذي يربط مراكش بمدينة ورزازات، لماله من أهمية قصوى حول إحداث طفرة كبرى للإقلاع السياحي داخل هذه المنطقة.

ومن جهة ثانية، تم لفت الانتباه إلى ضرورة الاعتناء بالمدارس الفندقية والسياحية، مع تشديد الرقابة بخصوص المعايير الدولية، من أجل تكوين وتخرج أفواج من التلاميذ بتخصصات وكفاءات مهنية، في ظل واقع يكشف تشغيل بعض الوحدات أشخاصا يفتقرون للخبرة والتكوين المهني مما يؤثر سلبا على تنمية القطاع وعلى مصداقيته.

كما سجل السادة المستشارون تفشي ظاهرة شراء الرياضات بالمدن القديمة وإعدادها لاستقبال السياح مما فاقم من عجز الوحدات الفندقية الخاضعة

للقانون، وللمعايير المعتمدة، مما يستوجب تدخل الدولة لضبط هذه الظاهرة وتنظيمها حتى لا تفوت على الخزينة العامة مداخيل ضريبية جد هامة.

وطالب أحد المتدخلين بإعادة الاعتبار للنشاط السياحي ببعض المناطق بالمملكة التي كانت إلى عهد قريب تشكل وجهات سياحية هامة، كما هو الحال بالنسبة لجهة درعة – تافيلالت والعمل على إعادة الاعتبار والمكانة المستحقة لهذه المنطقة، فضلا على إعادة الثقة لدى المستثمر، في إطار الخصوصيات الثقافية والطبيعية التي تزخر بها الجهة ككل.

وفي إطار مواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، طالب السادة المستشارون بوضع خريطة سياحية واضحة ضمن برنامج الوزارة على الصعيد الجهوي، وذلك تفاديا للتفاوتات المجالية، ومن أجل عدالة سياحية عبر تطوير المنتوجات السياحية حسب خصوصيات كل جهة، وتشجيع توطين الاستثمارات وتنويع المهرجانات السياحية في إطار مقارنة تشاركية مع المجالس الجهوية، يحكمها إطار تعاقدى ووفقا لدفتر تحملات يوضح التوجه العام بين القطاع الوصي والجهة المعنية، في إطار استراتيجية تكافؤ الفرص وعدالة المداخيل وإنتاج الثروة.

قطاع النقل الجوي:

لوحظ أن تموقع المغرب الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا يحتم بذل مزيد من الجهد لتأهيل المطارات الموجودة، وإحداث أخرى جديدة تماشيا مع طموحات رؤية 2020، والرفع من حجم الاسطول الجوي في إطار التنافسية وبأثمان معقولة بالنسبة لأسعار الرحلات نحو الدول الإفريقية.

وتثبيتا لهذا الطرح، تم التأكيد على أهمية دعم الاستثمار الموجه إلى توسعة المطارات والمنشآت الفنية المرتبطة بها، وكذلك تشجيع الاستثمار في تأهيل وتقوية أسطول النقل الجوي، بحيث تم الاستشهاد بما تعرفه بعض المطارات من تأخر في تأهيل الفضاءات، وجودة بنايات الاستقبال، وضعف في كفاءات وقدرات المشرفين والعاملين بها، كما هو الشأن بالنسبة لمطار محمد الخامس، وتمت الدعوة إلى إحداث شرطة سياحية يوكل إليها مهمة ضبط جميع الممارسات والمخالفات المرتكبة في حق السياح الوافدين كخطوة أولى خاضعة للتعميم على كافة مطارات المملكة.

كما لوحظ ضعف في شبكة الربط الجوي الداخلي، وارتفاع في أثمان الرحلات التي تختلف حسب الجهات، مما يفرض تقوية هذه الشبكة بفتح مزيد من الخطوط، ومضاعفة عدد الرحلات الداخلية بأسعار تنافسية.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

لقد تم التنبيه إلى أهمية مراجعة الاستراتيجية المعتمدة لدى الوزارة في حق قطاع الصناعة التقليدية، لتتماشى مع توجهات ورش الجهوية المتقدمة ، لاسيما في الجانب المرتبط بدور غرف الصناعة التقليدية، مع الحرص على رفع حجم الاعتمادات المالية انسجاما مع المهام المنوطة بها، وتخصيص تعويضات تتناسب وتنقلات أعضاء الغرف للحضور والمشاركة في فعاليات جميع الأنشطة والتظاهرات التي يتم تنظيمها على الصعيد الجهوي، وكذلك تشجيع الحرفيين والصناع التقليديين للمساهمة في تنشيط هذه المناسبات.

كما لوحظ أن دور الغرف لم يرقى بعد إلى مستوى الشراكة الفعلية في خضم غياب مقرات تليق بها، سيما وأن دور الغرف في المساهمة في التسويق والترويج أصبح قدرا لا محيد عنه.

ومن جهة أخرى، تم التساؤل حول أسباب عدم الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية كأولوية ضمن مشروع طنجة الكبرى، التي تفتقر إلى مركبات أو مجمعات خاصة بالصناع التقليديين، وغياب دور الصانع لاسيما بالمدينة العتيقة إسوة بعدد من المدن السياحية الكبرى.

وارتباطا بعملية تسويق المنتجات التقليدية، أجمع السادة المستشارين على أهمية استحضار شروط ومقومات الجودة، مع الحرص على تحديد أثمان تنافسية لأسعار هذه المنتجات.

كما تم التطرق إلى ضرورة توفير المواد الأولية بإشراف من القطاع الوصي بناء على ضوابط ومعايير تحترم الجودة، مع أهمية إحداث نقاط محددة لبيع هذه المواد، وكذلك لابد من المحافظة على بعض المواد الأولية وحمايتها من الانقراض كمادة النحاس، والسمار، ومواد صناعة الخيام.

هذا وتم رصد هزالة الاعتمادات المالية المخصصة لتنظيم المعارض على الصعيد الجهوي لاسيما المعارض الأسبوعية التي تنظم بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية.

لقد أشاد السادة المستشارون بمبادرة الوزارة في بناء دور الصناعات، مع حرصهم على أن تبقى خاضعة لإشراف القطاع الوصي بعيدا عن تديرها من طرف الجمعيات حتى لاتستغل لأهداف سياسية، كما ثمنوا الدور الذي تضطلع به مراكز التكوين في تأهيل وتنمية قدرات الحرفيين والصناع عبر اعتماد عملية التكوين بالتدرج.

ومن جهة أخرى سجل السادة المستشارون غياب إحصائيات دقيقة ومركمة بخصوص عملية التدرج المهني سواء تعلق الأمر بالفنية الإنتاجية أو الرفع من المهنية، كما تساءلوا حول غياب منهجية واضحة للتكوين بالنسبة للصناع التقليديين الخدمائين.

وقد التمس أحد المتدخلين من الوزارة الوصية العمل على تنظيم جائزة أمهر الصناع التقليديين على مستوى جهة فاس-مكناس، فيما أعرب السادة المستشارون عن استغرابهم حول غياب المنهجية التشاركية لدى الوزارة بدعوتهم لحضور الأنشطة والتظاهرات المرتبطة بقطاع الصناعة التقليدية بالنظر إلى تشكيلة مجلس المستشارين التي تضم ممثلين عن غرف الصناعة التقليدية.

وعند مناقشتهم للمحور المرتبط بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمت المطالبة بإعداد تصور ورؤية واضحة وشاملة في إطار استراتيجية الوزارة لتأهيل القطاع وتقويته، وبالتالي ترجمة الطموحات والاهداف إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، مع التماس بتحديد حجم الاعتمادات المرصودة للقطاع داخل ميزانية مستقلة.

كما لوحظ ان التعاونيات تعيش واقعا يصطدم بصعوبات وإكراهات أهمها إعداد سجلات خاصة بها لدى المحاكم التجارية رغم عقدها لجموعها العامة ووضعها لأنظمتها الأساسية في احترام تام للضوابط التنظيمية والقانونية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار رده على مداخلات السادة المستشارين، عبر السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عن اعتزازه بالغيرة الصادقة التي سادت جو المناقشة، والتي تجلت في طبيعة القضايا والملفات المعروضة للنقاش، معربا عن أمله في أن يسفر هذا الاهتمام الجاد بالقطاع في مشاركة فعالة من طرف جميع المهتمين والمعنيين بمن فيهم السادة المستشارون في إنجاح وتنزيل هذا التحدي المرتبط بإرجاع المكانة المستحقة للقطاع السياحي وإعادة الثقة لدى المستثمر.

وفيما يتعلق بوضعية القطاع السياحي بجهة درعة - تافيلالت، أقر السيد الوزير بتراجع القطاع مما أفرز واقعا يساءل الجميع لبحث سبل إعادة توهج القطاع

بهذه المنطقة عبر تكثيف جهود مشتركة ما بين البرلمانين، والمنتخبين المحليين، والأطر الوزارية في أفق استرجاع المصدقية والثقة المرجوة لهذا القطاع، إلى جانب الصناعة التقليدية .

ولتحقيق هذا المبتغى -يضيف السيد الوزير- لابد من سلوك منهجية واقعية تنبني أساسا على الجانب العملي والبراغماتي دون الإكتفاء فقط بالدراسات والمخططات التي طغى عليها طابع التضخم الكمي.

كما أكد كذلك على أهمية تبني المقاربة التشاركية، واعتماد سياسة القرب والاستماع إلى طلبات وانتظارات المعنيين بالقطاع من فاعلين ومهنيين وفقا لرؤية واضحة ومحددة الأهداف.

وبخصوص التفاوت المجالي ما بين الجهات، وعدم استفادتها من برامج رؤية 2020، أفاد السيد الوزير بأن الحرص على تجميع الجهود والتآزر بين القطاعات المتداخلة يعتبر أبرز المبادئ التي ساهمت في تصميم الهندسة الحكومة الحالية، وأن الهدف الأساس وراء ذلك يكمن في الرفع من التنافسية وتنوع الاقتصاد الوطني، والرفع من المخرجات والانعكاسات الإيجابية للقطاع لدى الساكنة المحلية على صعيد التراب الوطني، انسجاما مع روح وتطلعات ورش تنزيل الجهوية المتقدمة التي اعتمدها المملكة كاستراتيجية ناجعة وذات فعالية.

كما أكد السيد الوزير أن جميع القطاعات ضمن وزارته تشكل قطاعات هامة وذات أولوية ومتداخلة لما تشكله من قطب اقتصادي واجتماعي رئيسي داخل الاقتصاد الوطني ككل.

وفي تفاعله مع النقاش المثار حول قطاع النقل الجوي، أشاد السيد الوزير بحجم الجهود المبذولة من طرف الخطوط الملكية المغربية التي توجت بفتح خطوط جديدة لتكثيف شبكة الربط بالعمق الإفريقي في انسجام وتوازي مع استراتيجية التعاون "جنوب-جنوب".

وعلاقة بالموضوع، أورد السيد الوزير أن هناك إرادة راسخة وعزم قوي للتوجه نحو إبرام اتفاقيات جديدة متعلقة بالربط الجوي، والمساهمة بالتالي في الرفع من عدد الرحلات من وإلى مختلف الوجهات السياحية ببلادنا، وعلى صعيد كل جهات المملكة. من جانبها أكدت السيدة لمياء بوطالب كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة أن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها عدد من الأقطار العربية أثر سلبا وبشكل ملموس على تراجع مداخل القطاع السياحي بفعل تراجع عدد السياح الوافدين وتغيير وجهاتهم السياحية.

كما تطرقت إلى أن وجهتي أكادير ومراكش حققتا نسبة 50% من مجموع عدد السياح الوافدين على بلادنا خلال العشر سنوات الأخيرة، وان رؤية 2020 فرضت

إحداث وجهات ومناطق سياحية مندمجة ومتضامنة، إلا أن مآل هذه الخطوة -حسب توضيح السيدة كاتبة الدولة- كان هو التعقيد الذي ساد عملية التنفيذ في ظل غياب التنسيق بين القطاع المعني والمكتب الوطني المغربي للسياحة، وكذلك الشركة المغربية للهندسة السياحية.

ويعد الربط الجوي حسب إفادة السيدة كاتبة الدولة، رافعة أساسية نحو تنشيط عملية التسويق والترويج إلى جانب عملية تأهيل المطارات وبنيات وفضاءات الاستقبال، الأمر الذي يقتضي سن أسس الحكامة والاندماج بين كل المكونات لإنجاح هذا المخطط.

ونظرا للأهمية التي أضحت يحظى بها قطاع النقل الجوي، أشارت السيدة كاتبة الدولة إلى ضرورة تكاثف الجهود لتجاوز المعوقات والإكراهات التي تواجه عمليتي الاستثمار والتمويل، وذلك في إطار مخطط عملي، يعد التكوين أحد مرتكزاته الكبرى بشراكة مع القطاع الخاص لما راكمه هذا الأخير من تجربة وخبرة ذات الصلة، وتطرقت أيضا إلى أهمية إحداث معاهد جهوية، مستدلة في ذلك بمعهد طنجة لماله من دور هام في تخريج أفضل الأطر والكفاءات المهنية في القطاع السياحي.

السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي،

ثمنت بدورها عددا من النقاط الواردة داخل المناقشة، باعتبارها لامست جوانب هامة، تعهدت بالعمل على إدماجها ضمن المشاريع والبرامج المستقبلية للوزارة، كما تعهدت أيضا بموافاة السادة المستشارون بأجوبة تفصيلية مكتوبة حول جل المحاور المطروحة في النقاش.

وفي إطار ردها على بعض الملاحظات والتساؤلات، لاسيما الاهتمام الذي استأثر بتأهيل دور غرف الصناعة التقليدية، أكدت أن تأهيل هذه الغرف يزكيه انكباب الوزارة على إدراج موضوع التأهيل ضمن مخطط تأهيل قطاع الصناعة التقليدية بكيفية شمولية، موضحة بأنه سيتم مواكبة تطور دور الغرف عبر توقيع 12 اتفاقية بشراكة مع كل جهات المملكة، وتقديم الدعم لمجموعة من المشاريع التنموية المنجزة من طرف الغرف في إطار الشراكة السالفة الذكر، وأيضا في إطار ترويج المنتوجات الحرفية عبر تنظيم المعارض الجهوية والمحلية، علاوة على دعم دور الغرف في مجال التكوين بالتدرج المهني.

هذا، وأقرت السيدة كاتبة الدولة بمحدودية تمويل الغرف، إلا أنها أصرت على أهمية تطوير الغرف لتمويلها الذاتي رغم التفاوت الحاصل على مستوى الغرف داخل

الجهات، محملة المسؤولية لرؤساء الغرف حول هذا الوضع القائم باعتبارهم الأمرين
بالصرف.

كما أفادت من جهة ثانية، أن قطاع الصناعة التقليدية يحظى باهتمام خاص
من طرف كل المهتمين والفاعلين في القطاع مما يعطيه دفعة قوية للإقلاع داخل
المخططات الوطنية ذات البعد الاستراتيجي المستقبلي وطنيا ودوليا.

وأضافت السيدة كاتبة الدولة أن الاهتمام بالجانب الخدماتي للقطاع من طرف
السادة المستشارون سبق وان تضمنته الرؤية الجديدة التي تم تسطيرها والاشتغال
على تأطيرها وتنظيمها من خلال مسودة مشروع قانون رقم 50.17 المتعلق بتنظيم
مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، والمعروض حاليا على مسطرة المصادقة، بحيث
سيحدد لوائح باسم الحرف الخدماتية.

وبخصوص استراتيجية الوزارة للنهوض بالقطاع على مستوى جهة درعة-
تافيلالت، أوضحت السيدة كاتبة الدولة أن الزيارة التي قام بها السيد رئيس الحكومة
مؤخرا لإقليم الراشيدية والتي تدخل في إطار المبادرة الحكومية للتواصل والتفاعل مع
الجهات تأتي في صلب اهتمامات الحكومة بانتظارات وحاجيات التنمية لجهة درعة -
تافيلالت ككل، بما فيها تنمية قطاع الصناعة التقليدية بهذه المنطقة الجنوبية
الشرقية من المملكة.

أما عن معايير جودة منتوجات الصناعة التقليدية، فقد أعلنت السيدة كاتبة الدولة أمام السادة المستشارين ما مجموعه 52 مواصفة للجودة، مصرة على أنه ينبغي الرفع من قيمتها أمام تنامي التنافسية الدولية، وأضافت أنه تم إحداث (3) علامات جماعية جديدة للجودة، علاوة على منح حق استعمال الشارة الوطنية للصناعة التقليدية المغربية وعلامات أخرى لفائدة (300) وحدة إنتاج، كما تم الشروع في إنجاز (7) علامات جماعية أخرى، في انتظار إحداث خمسة علامات أخرى في أفق سنة 2018.

وبالنسبة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي، فإن السيدة كاتبة الدولة بقدر إشادتها بالمكانة الاقتصادية البارزة التي يحتلها هذا القطاع نظرا لحجم الإمكانيات الهامة التي رصدت له، أقرت بهزلة مساهمته في الناتج الداخلي الخام التي ينبغي العمل مستقبلا على رفع نسبتها.

وختاما، أكدت السيدة كاتبة الدولة على حرص الوزارة بتوجيه الدعوة إلى كافة الفاعلين والمهنيين للحضور والمشاركة في تنشيط جميع التظاهرات والفعاليات بمن فيهم السادة البرلمانيون، وخاصة المستشارون لمالهم من دور محوري وهام، وبالنظر لتمثيليتهم لغرف الصناعة التقليدية داخل مجلس المستشارين.

وتجدون رفقة هذا التقرير الأجوبة التكميلية الكتابية للسيدة كاتبة الدولة

المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي .

عرض السيد الوزير



مشروع ميزانية وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لسنة 2018

عرض

أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

29 نونبر 2017



تقديم الوزارة وأهمية القطب في الاقتصاد الوطني

I

الرهانات والأولويات العامة والقطاعية

II

مشروع الميزانية لسنة 2018

III



تقديم الوزارة و أهمية القطب في الاقتصاد الوطني

I

الرهانات و الأولويات العامة و القطاعية

II

مشروع الميزانية لسنة 2018

III



- من أهم المبادئ الجوهرية التي ساهمت في تصميم الهندسة الحكومية هي الإرادة لتكثيف الجهود و التآزر بين القطاعات؛
- الهدف الرئيسي من تظافر الجهود هو الرفع من تنوع و تنافسية الاقتصاد المغربي والزيادة من المخرجات الإيجابية للقطاع على الساكنة المحلية في مجموع التراب الوطني، وبالتالي مصاحبة ورش الجهوية المتقدمة التي اعتمدها المملكة بشكل ناجع و عملي؛
- تُعدُّ قطاعات السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي قطاعات هامة ومتداخلة والتي سمح جمعها بخلق قطب اقتصادي واجتماعي رئيسي للاقتصاد المغربي؛
- يعتبر تثمين الثروات السياحية الطبيعية والشاطئية والثقافية و تأهيل مهارات ومعرفة صناعنا التقليديين من جهة، وتطوير البنيات التحتية والربط الجوي لبلادنا من جهة أخرى، رافعات هيكلية للتنمية الترابية وإشعاع المملكة.



الوزارة

السياحة

الاقتصاد
الاجتماعي

الصناعة
التقليدية

النقل الجوي

المكتب الوطني المغربي
للسياحة

مكتب تنمية التعاون

دارالصانع

الخطوط الملكية
المغربية

الشركة المغربية
للمهندسة السياحية

المكتب الوطني
للمطارات



السياحة

- 2,5 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر
- حوالي 8000 مقالة تعمل في القطاع
- 115 مليار درهم كرقم المعاملات المسجل سنة 2016
- 7% في المائة من الناتج الداخلي الخام
- 43% في المائة من تصدير الخدمات

الصناعة التقليدية

- 2.3 مليون منصب شغل مباشر
- 22 مليار درهم كرقم المعاملات المسجل سنة 2015 فقط
- بالنسبة للصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية
- 13.3 مليار درهم من القيمة المضافة سنة 2015
- 900 مقالة صغرى ومتوسطة تم إحداثها بين 2007 و 2015

الاقتصاد الاجتماعي

- تطور ملحوظ للنسيج الجمعوي والتعاوني بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف صاحب الجلالة نصره الله
- أكثر من 15 000 تعاونية تضم حوالي 500 000 منخرط
- 130 000 جمعية (مقابل 45 000 سنة 2009)

النقل الجوي

- 18 مليون مسافر
- 26 مطارا بالمملكة المغربية منها 18 مطارا دوليا
- 68 000 طن في الشحن الجوي
- 1376 رحلة جوية أسبوعية، ذهابا وإيابا سنة 2016
- معالجة 150 ألف حركة جوية سنة 2016
- 41 شركة طيران دولية تعمل بالمغرب
- 35 شركة خدمات (الشحن والتفريغ، الخ)



تقديم الوزارة و أهمية القطب في الاقتصاد الوطني

I

الرهانات و الأولويات العامة و القطاعية

II

مشروع الميزانية لسنة 2018

III



السياحة قطاع أفقي بامتياز يعيش تحولات جذرية ...

- تعد السياحة قطاعاً أفقياً بامتياز يستلزم إتقائية السياسات العمومية و إشراك جميع القطاعات لإعطائه الأولوية اللازمة ؛
- الانتقال العالمي نحو اقتصاد قليل الموارد؛
- التحول الدائم للخدمات السياحية المرتبط بالتكنولوجيات الجديدة و رقمنة الاقتصاد.



التحديات والرهانات

- تعبئة كافة الفاعلين من القطاعين العام والخاص من أجل إنعاش السياحة
- إعادة الثقة و المصدقية و الأولوية التي كان يحظى بها القطاع

من أجل رفع هاته التحديات تشتغل الوزارة على وضع اللمسات الأخيرة لخارطة الطريق لقطاع السياحة





الأولويات...

لتنزيل خارطة طريق قطاع السياحة، يجب التركيز على 4 أولويات أساسية:

- إعادة إطلاق دينامية الإستثمار
- تكثيف وتفعيل الإجراءات المرتبطة بالإنعاش والتواصل
- الاستثمار في الرأسمال البشري
- إصلاح نموذج الحكامة للقطاع



خارطة طريق (1/2)

الرهانات...

الأهداف

- رفع نسبة المأ (Occupation' Taux d)
- تطوير الربط الجوي
- التسويق والتوزيع
- انعاش السياحة الداخلية

تفعيل الطلب و الرفع من
جاذبية الوجهات السياحية

- إعادة إطلاق المخطط الأزرق
- مواكبة تنمية العرض السياحي
- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع أكادير-تغازوت
- تحسين الربط بين مراكش-الصويرة
- تطوير عرض السياحة الداخلية
- تحسين التجربة السياحية عبر الوسائل الرقمية
- تحسين جودة استقبال السياح

تطوير العرض

- انعاش الاستثمار السياحي الخاص
- تسهيل التمويل البنكي

إعادة إطلاق دينامية الاستثمار



خارطة طريق (2/2)

- تطوير هيكلية حكاما القطاع على المستويين الوطني والمحلي
- إعادة هيكلية الوزارة و مندوبياتها الجهوية قصد مواكبة الجهوية المتقدمة
- مرافقة الجهات لضمان تنفيذ وقيادة المكون السياحي في إطار خططها التنموية

إصلاح نموذج الحكامة للقطاع

• تعبئة الميزانيات العامة

تعبئة الميزانيات و دعم الجهات

• إعادة هيكلية جهاز التكوين و تثمين مسارات التكوين

تنمية الرأس مال البشري



آفاق 2018:

- سجل النشاط السياحي في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين يناير وشتنبر من سنة 2017 نتائج جيدة (+8,9% بالنسبة لعدد السياح و +15% بالنسبة لعدد المبيتات)
- من المرتقب تسجيل تزايد في عدد السياح بنسبة % 5,5 ما بين سنتي 2016 و 2017، نظرا لمجموعة من العوامل الإيجابية، لا سيما تحسن الناتج المحلي الداخلي لأهم الأسواق المصدرة للسياح والنقص في الأثر السلبي الذي سببه عدم الاستقرار في بعض المناطق وكذا الهجمات الإرهابية .

النمو المرتقب 2017- 2018	توقعات 2018	توقعات 2017	المؤشرات
5,4%	11,8	11,2	عدد الوافدين (بالملايين)
3,6%	69,3	66,9	الإيرادات بالعملة (مليار درهم)
4,4%	263 000	252 000	الطاقة الإيوائية الإجمالية (سرير)
2,4%	545 000	532 000	عدد مناصب الشغل



يعد قطاع النقل الجوي فاعلا أساسيا في :

- تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية السياحية كأول نمط لنقل السياح،
- تعزيز الاندماج الجهوي وتحسين الحركة،
- خلق فرص الشغل،
- تشجيع الاستثمار،
- تسهيل المبادلات التجارية وتطوير الصناعات المرتبطة بالطيران.



التحديات والرهانات

- توفير نقل جوي فعال يستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة مع الحفاظ على البيئة وحماية حقوق المسافرين،
- مواكبة الاستراتيجيات القطاعية (السياحة رؤية 2020، الإقلاع الصناعي، المغرب الأخضر.....)،
- المساهمة في تنزيل الجهوية الموسعة عبر توفير شبكة للخطوط الجوية الداخلية تربط بين مختلف الجهات.

من أجل رفع هاته التحديات يجب إرساء حكامه جيدة للرفع من فعالية القطاع





الأولويات...

لإرساء حكامه جيدة للرفع من فعالية القطاع، يجب التركيز على الأولويات التالية:

- تكثيف وتفعيل الإجراءات المرتبطة بإنعاش الربط الجوي الداخلي والدولي،
- تعزيز سلامة الملاحة الجوية وأمن النقل الجوي،
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين جودة الخدمات والمحافظة على البيئة،
- الرفع من طاقة المجال الجوي الوطني في مجال معالجة حركة الطائرات،
- تكريس المغرب كوجهة متميزة للاستثمار في الصناعات المرتبطة بالطيران المدني،
- تكريس المغرب كقطب متميز في مجال تكوين الكفاءات البشرية،
- تقوية المنظومة القانونية للطيران المدني بشكل يتوافق والتشريع الدولي.



أهم المؤشرات

سجلت حركة النقل الجوي للمسافرين بمطارات المملكة خلال التسعة أشهر الأولى 2017 :

- نقل 15,3 مليون مسافر أي بارتفاع بنسبة +11,03% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.
- منها 1,8 مليون مسافر عبر الرحلات الداخلية، أي بارتفاع 7,51% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.
- شحن 65 ألف طن من السلع أي بارتفاع 32%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.



آفاق 2018

- الوصول لنقل 21 مليون مسافر، أخذًا بمعدل ارتفاع سنوي 6%،
- الرفع من الطاقة الاستيعابية بمطارات المملكة إلى 37 مليون مسافر، مقارنة بـ 30 مليون مسافر لغاية 2017.
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي إلى 500 ألف حركة، مقارنة بـ 375 ألف حركة مسجلة خلال 2016.
- الوصول لشحن 90 ألف طن، أخذًا بمعدل ارتفاع سنوي 15%.



السياق العام:

- يشغل قطاع الصناعة التقليدية 2.3 مليون صانعة وصانع ، مما يدل على الوزن الاقتصادي والاجتماعي المهم للقطاع. وتتوزع اليد العاملة بالقطاع كما يلي:
 - الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية: 17 %
 - الصناعة التقليدية الإنتاجية النفعية: 30 %
 - الصناعة التقليدية الخدماتية: 53 %
- يعكس القطاع الهوية الثقافية المغربية المتجذرة في أعماق التاريخ ويشكل رصيذا وتراثيا لاماديا ثمينا وجب الحفاظ عليه بل وتطويره واثمينه.
- الإقبال الدائم والمتزايد على منتجات الصناعة التقليدية خصوصا من قبل المواطنين المغاربة (حسب نتائج الدراسة الأخيرة حول استهلاك منتجات الصناعة التقليدية)
- حققت رؤية 2015 للصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية أهدافا جد مهمة يتم استثمارها في بلورة استراتيجية جديدة تشمل كافة مكونات القطاع.



أهم إنجازات قطاع الصناعة التقليدية برسم سنة 2017:

- نمو قياسي لصادرات القطاع خلال سنة 2017 (فترة يناير – شتنبر) بنسبة 33 في المئة مقارنة مع 2016
- تحقيق تنوع مهم في أسواق الصادرات مع احتفاظ السوق الأوروبية بمكانتها كزبون رئيسي؛
- مواصلة هيكله النسيج الإنتاجي وتحسين جودة المنتجات وتأهيل منظومة التكوين المهني و تطوير البنيات التحتية للإنتاج والتسويق والترويج لمنتجات الصناعة التقليدية وطنيا ودوليا؛
- حماية وتثمين حرف الصناعة التقليدية كتراث ثقافي لامادي خصوصا بعد توقيع اتفاقية في هذا الشأن مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)؛

للإشارة، مكن البحث الميداني الذي قامت به الوزارة من الحصول، ولأول مرة، على مؤشرات مهمة خاصة بالطلب على منتجات الصناعة التقليدية.



الرهانات و التوجهات الرئيسية:

تم إعداد استراتيجية جديدة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية تشمل كل مكونات القطاع وتهم 2,3 مليون صانعة وصانع، و ستركز الاستراتيجية الجديدة على نتائج تقييم رؤية 2015 وكذا على المحاور المنصوص عليها في البرنامج الحكومي ، خصوصا:

- الرفع من جودة وجاذبية الخدمات والمنتجات
- تطوير النسيج المقاوالاتي للقطاع
- تطوير سلاسل الإنتاج
- ربط الصناعة التقليدية بالإرث الثقافي والتاريخي
- تطوير آليات تمويلية ملائمة
- تشجيع الترويج والتسويق
- الرفع من صادرات القطاع
- تنمية منظومة التكوين المهني للقطاع
- تحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين

وسيتم تقديم ومناقشة هذه الاستراتيجية خلال الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية الذي سينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من 23 إلى 31 دجنبر 2017.



السياق العام:

- يضم القطاع حاليا المكونات الرئيسية التالية: التعاونيات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي والتعاضديات.
- عرف القطاع تطورا ملحوظا منذ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف صاحب الجلالة نصره الله.
- استفاد القطاع من دينامية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية الأخرى "مخطط المغرب الأخضر" ورؤية 2020 للسياحة ورؤية 2015 للصناعة التقليدية وبرنامج اليوتيس وغيرها .
- إن المبادرة التي يركز عليها قطاع الاقتصاد الاجتماعي وارتباطه الوثيق بالمجال الترابي تجعل منه أداة ناجعة في خلق فرص الشغل ومحاربة الهشاشة والفقير عبر توفير المشاريع المدرة للدخل.
- شكل القانون الجديد رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات إطارا ملائما لتنمية وتطوير القطاع التعاوني، وقد تم تمديد آجال دخول هذا القانون حيز التنفيذ بالنسبة للتعاونيات القائمة الى غاية 31 دجنبر 2019 وذلك لتمكين حوالي 12000 تعاونية من ملاءمة أنظمتها الأساسية مع القانون الجديد.



الرهانات والتوجهات الرئيسية:

من بين أهم الأولويات:

- الإعلان عن طلب العروض لإعداد استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل توضيح الرؤية للقطاع و مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني وضمان تناسقها مع مختلف الاستراتيجيات القطاعية.
- مواصلة إعداد المشاريع القانونية الضرورية لتحسين حكامه وأداء القطاع ومن أهمها:
 - القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك لوضع تعريف للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحديد مكوناته وخصائص الفاعلين الملائم للسياق المغربي .
 - انطلاق دراسة لإعداد دليلين: الأول لمواكبة التعاونيات وتحسين طرق التسيير والتدبير لديها والثاني يتعلق بتيسير ولوج التعاونيات الى الصفقات العمومية.
- إعداد وتنفيذ برنامج عمل متكامل لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بناء على محاور البرنامج الحكومي، خاصة فيما يتعلق ب:
 - تقوية وتنظيم الفاعلين بالقطاع؛
 - توفير مناخ ملائم لتنمية وتثمين المنتوجات وتعزيز المبادرات المحلية والمجالية؛
 - تطوير فرص الولوج إلى مصادر التمويل ؛
 - دعم الشراكات خصوصا منها الجهوية والمحلية؛
 - تطوير البحث العلمي والإبداع لدى مكونات القطاع.



تقديم الوزارة و أهمية القطب في الاقتصاد الوطني

I

الرهانات و الأولويات العامة و القطاعية

II

مشروع الميزانية لسنة 2018

III



التباين (بالمائة)	2018	2017	
0,01%	791 895 000*	791 789 000	السياحة
7,0%	300 000 000**	282 000 000**	الطيران المدني
1,7%	627 730 000	617 347 000	الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
1,68%	1 719 625 000	1 691 136 000	المجموع

* مع احتساب كتلة الأجور للمديرية العامة للطيران المدني

** مرفق مسير بصورة مستقلة دون احتساب ميزانيات المكتب الوطني للمطارات و الخطوط الملكية المغربية

عرض السيدة كاتبة الدولة
المكلفة بالسياحة

Royaume du Maroc

Ministère du Tourisme, du Transport
Aérien,
de l'Artisanat et de l'Economie Sociale

Département du Tourisme



المملكة المغربية

وزارة السياحة و النقل الجوي،
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
قطاع السياحة



مشروع ميزانية قطاع السياحة لسنة 2018

حصيلة 2017 وبرنامج عمل 2018

عرض

أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

29 نونبر 2017



أهمية ودور القطاع السياحي

I

وضعية النشاط السياحي خلال سنة 2017

II

انجازات 2017 وبرنامج عمل 2018

III

مشروع الميزانية لسنة 2018

IV



أهمية و دور القطاع السياحي

I

وضعية النشاط السياحي خلال سنة 2017

II

انجازات 2017 و برنامج عمل 2018

III

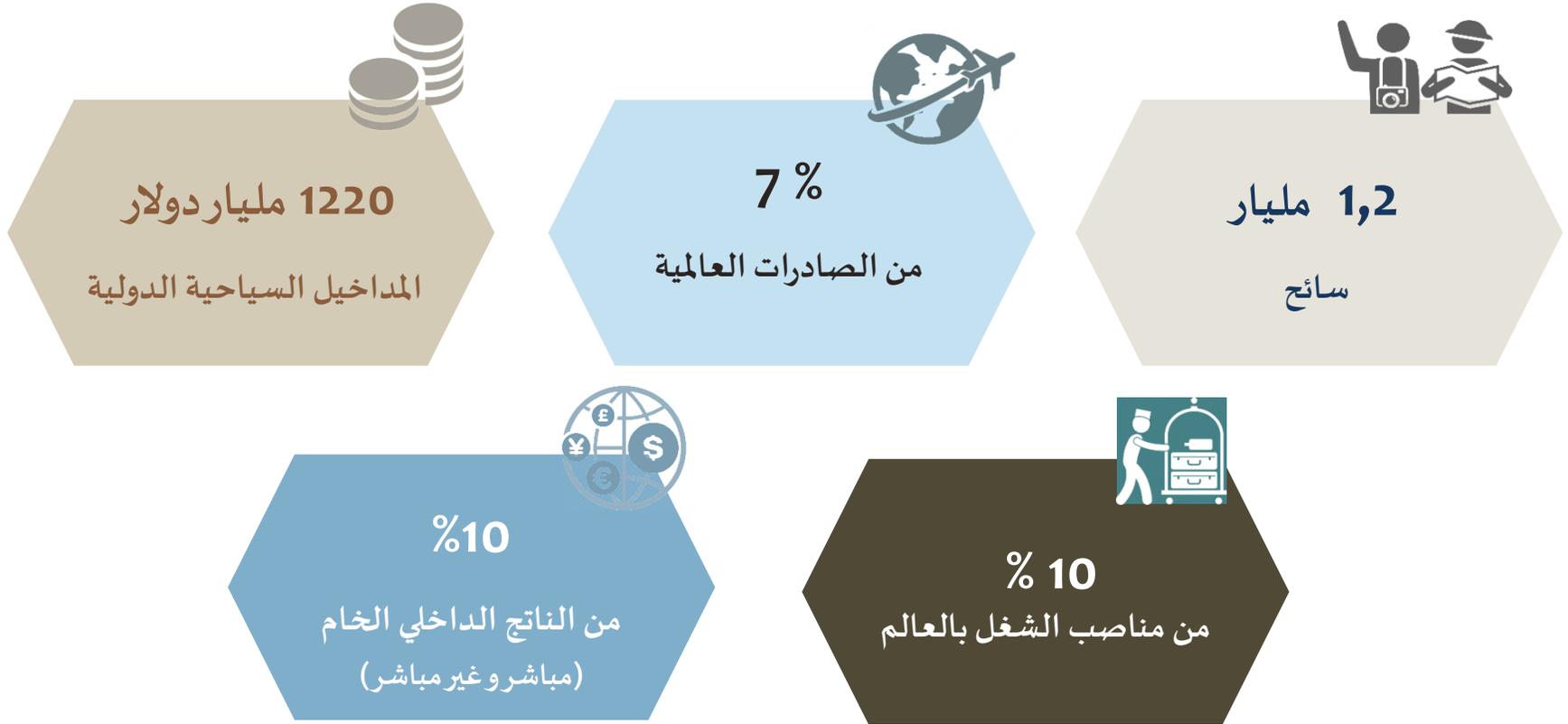
مشروع الميزانية لسنة 2018

IV

تعتبر السياحة من أكثر القطاعات مساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي



■ مؤشرات 2016



في أفق 2030، سيبلغ عدد السياح بالعالم 1,8 مليار سائح، بمعدل نمو سنوي يناهز 3,3 %

السياحة من القطاعات القليلة التي يحتل فيها المغرب مراكز متقدمة نسبيا



حجم المداخيل (بالمليار دولار) والرتبة				عدد السياح (بالمليون) والرتبة				
2016		2010		2016		2010		
5	42,5	3	47,0	1	82,6	1	77,6	فرنسا
...
17	18,7	9	22,6	13	25,3	6	31,4	تركيا
23	14,6	20	12,7	14	24,8	17	15,0	اليونان
33	9,6	33	8,1	26	13,8	26	9,1	كرواتيا
25	14,0	26	10,1	30	11,4	39	6,8	البرتغال
41	7,0	38	6,0	34	10,3	24	9,3	المغرب

في ما يخص عدد السياح، تراجع المغرب من المرتبة 24 في 2010 الى المرتبة 34 في 2016

الترتيب العالمي من أصل 217 دولة

المصدر : المنظمة العالمية للسياحة



التوازن الاجتماعي

الحد من عدم المساواة، إشراك السكان المحليين، وتشجيع المنتجات المحلية ...



النمو الاقتصادي

ثاني مساهم في الناتج الداخلي الخام الوطني وثاني مساهم في خلق مناصب الشغل



الإشعاع الدولي

التنمية المستدامة، التعاون جنوب-جنوب، وتبادل الخبرات



التنمية المجالية

تمكن السياحة من تحويل فضاء جغرافي إلى وجهة سياحية





مساهمة قطاع السياحة في سنة 2016



النمو الإقتصادي

~7%
من الناتج الداخلي
الخام



مناصب الشغل

2,5 مليون
منصب شغل مباشر
و غير مباشر

رقم المعاملات

~115
مليار درهم



ميزان الأداءات

~ 19%
من صادرات السلع
والخدمات

مساهمة السياحة في مناصب الشغل (دون
احتساب الفلاحة) حسب الجهات سنة 2015

43 %	مراكش
33 %	أكادير
13 %	طنجة
20 %	فاس ومكناس
9 %	الرباط والدار البيضاء

المدخيل بالعملة الصعبة

~ 64.2 مليار
من المدخيل بالعملة
الصعبة





أهمية و دور القطاع السياحي

I

وضعية النشاط السياحي خلال سنة 2017

II

انجازات 2017 و برنامج عمل 2018

III

مشروع الميزانية لسنة 2018

IV



على الصعيد الدولي، تستمر حالة عدم الاستقرار في الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح نحو المغرب

هجمات الشانزلزيه المسلحة في 20 أبريل و في 19 يونيو 2017.	فرنسا
هجوم مانشستر أرينا في 22 ماي، و هجوم لندن في 3 يونيو 2017.	انجلترا
هجوم برشلونة في 17 غشت 2017.	اسبانيا
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما أحدث زيادة كبيرة في عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي وأدى إلى تخفيض التنبؤات العالمية لعام 2017.	بريطانيا

هذه الهجمات الإرهابية وغيرها من التوترات الجيوسياسية التي تعرفها الدول الرئيسية المصدرة للسياح نحو المغرب تؤثر سلباً على تدفق السياح نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامة، ونحو المغرب خاصة، الشيء الذي يؤدي إلى تباطؤ نسب تقدم المؤشرات السياحية.

عرف القطاع تقدما نسبيا خلال السنوات الاخيرة ولكن بوتيرة بطيئة



معدل النمو السنوي

2010-2016

2016

2010

1,7 %

10,3

9,3

عدد السياح
بالملايين

1,1 %

19,2

18

ليالي المبيت
بالملايين

2,2 %

64,2

56,4

المداخل بالعملة الصعبة
مليار درهم

3 -نقاط

40%

43%

نسبة الملاء
Taux d'occupation

يبقى الرفع من نسبة الملاء من ابرز التحديات التي تواجه القطاع حيث يعد معيارا أساسيا من أجل جذب المستثمرين.

مقارنة تطور عدد السياح في بعض الوجهات السياحية المنافسة



عدد السياح الوافدين بالمليون

معدل النمو السنوي 2010-2016	2016	2010	
+10,6%	24,8	15	اليونان
+7,2%	13,8	9,1	كرواتيا
+7,3%	13,3	8,7	جزر الكناري
+10,3%	11,4	6,8	البرتغال
+1,8%	10,3	9,3	المغرب

رغم تحقيقه لتطور ملموس، يبقى معدل النمو السنوي بالمغرب محتشماً مقارنة بالوجهات الأخرى التي استفادت أكثر من الفرص المتاحة

عدد السياح المرتقب في أفق سنة 2017



النمو المرتقب 2017- 2018	توقعات 2018	توقعات 2017	المؤشرات
5,4%	11,8	11,2	عدد الوافدين (بالملايين)
3,6%	69,3	66,9	الإيرادات بالعملة (مليار درهم)
4,4%	263 000	252 000	الطاقة الإيوائية الإجمالية (سرير)
2,4%	545 000	532 000	عدد مناصب الشغل

من المرتقب تسجيل تزايد في عدد السياح بنسبة 5,5% ما بين سنتي 2016 و 2017، نظرا لمجموعة من العوامل الإيجابية، لاسيما تحسن الناتج المحلي الداخلي لأهم الأسواق المصدرة للسياح والنقص في الأثر السلبي الذي سببه عدم الاستقرار في بعض المناطق وكذا الهجمات الإرهابية.



أهمية و دور القطاع السياحي

I

وضعية النشاط السياحي خلال سنة 2017

II

انجازات 2017 و برنامج عمل 2018

III

مشروع الميزانية لسنة 2018

IV



التحديات والرهانات

▪ تعبئة كافة الفاعلين من القطاعين العام والخاص من أجل إنعاش السياحة

▪ إعادة الثقة والمصدقية والألوية التي كان يحظى بها القطاع

من أجل رفع هاته التحديات تشتغل الوزارة على وضع اللمسات الأخيرة لخارطة الطريق لقطاع السياحة





الأولويات...

لتنزيل خارطة طريق قطاع السياحة، يجب التركيز على 4 أولويات أساسية:

- إعادة إطلاق دينامية الإستثمار
- تكثيف وتفعيل الإجراءات المرتبطة بالإنعاش والتواصل
- الاستثمار في الرأس مال البشري
- إصلاح نموذج الحكامة للقطاع



خارطة طريق (1/2)

الرهانات...

الاهداف

- رفع نسبة المأوى (Occupation/Taux d)
- تطوير الربط الجوي
- التسويق والتوزيع
- انعاش السياحة الداخلية

تفعيل الطلب و الرفع من
جاذبية الوجهات السياحية

- إعادة اطلاق المخطط الأزرق
- مواكبة تنمية العرض السياحي
- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع أكادير-تغازوت
- تحسين الربط بين مراكش-الصويرة
- تطوير عرض السياحة الداخلية
- تحسين التجربة السياحية عبر الوسائل الرقمية
- تحسين جودة استقبال السياح

تطوير العرض

- انعاش الاستثمار السياحي الخاص
- تسهيل التمويل البنكي

إعادة اطلاق دينامية الاستثمار



خارطة طريق (2/2)

• تطوير هيكله حكامه القطاع على المستويين الوطني والمحلي
• إعادة هيكلة الوزارة و مندوبياتها الجهوية قصد مواكبة الجهوية المتقدمة
• مرافقة الجهات لضمان تنفيذ وقيادة المكون السياحي في إطار خططها التنموية

إصلاح نموذج الحكامة للقطاع

• تعبئة الميزانيات العامة

تعبئة الميزانيات و دعم الجهات

• إعادة هيكلة جهاز التكوين و تثمين مسارات التكوين

تنمية الرأس مال البشري

المنتوج



الإجازات إلى شتبر 2017

عرف قطاع السياحة إلى متم شهر يوليوز 2017 انجاز استثمارات و احداث طاقة ايوائية جديدة مكنت من تنوع و تعزيز المنتوج السياحي :

- مواكبة إنجاز استثمار يقدر بـ 3 مليار درهم من طرف المستثمرين الخواص و المؤسساتيين.
- خلق 5910 سرير من بينها 2295 سرير 5 نجوم

كما تم العمل على انجاز الدارسات التالية:

- المنتوج السياحي الطبيعي
- *انجاز دراسة الجدوى لمشروع المنتجع الترفيهي بالجيوبارك (ازيلال)
- المنتج السياحي الثقافي
- *انجاز دراسة مفاهيم مفصلة للمنتج السياحي الثقافي بالمدن العتيقة: فاس ،مراكش،الرباط

كما تم العمل على:

- تحسين آلية الضمان البنكي عبر الغاء الحد الاقصى للقرض البالغ 100 مليون درهم ؛
- تدبير منحة الوعاء العقاري بالتنسيق مع صندوق الحسن الثاني :مشروعين بالمحطة السعيدية (25 مليون درهم)، مشروع محطة ليكسوس (11مليون درهم)
- دعم الجهات لبلورة برنامج المنتوج السياحي في اطار إعداد برامجها التنموية الجهوية
- كما بدلت مجهودات من أجل إنعاش الاستثمار السياحي و ذلك بحضور أهم الملتقيات الدولية المختصة في الاستثمار السياحي .



ستقوم الوزارة و شركائها بالقطاعين العام و الخاص بتعبئة الجهود اللازمة من أجل مواصلة تنشيط دينامية الاستثمار ومواصلة إنجاز البرنامج المسطر في استراتيجية القطاع :

- مواكبة تنمية العرض السياحي
- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع أكادير-تغازوت
- تحسين الربط بين مراكش-الصويرة
- تطوير عرض السياحة الداخلية
- تحسين التجربة السياحية عبر الوسائل الرقمية
- تحسين جودة استقبال السياح
- تسهيل التمويل البنكي
- انعاش الاستثمار السياحي الخاص عن طريق وضع مدونة خاصة بالاستثمار السياحي وكذا إنشاء صندوق للتنمية السياحية
- إرساء مجموعة من التدابير ذات الطابع الجبائي كالإعفاء من رسوم التسجيل وتشجيع الاستثمار في مشاريع التنشيط السياحي

التسويق والتوزيع



التواصل المؤسسي

إنجازات 2017

تنفيذ حملات التواصل الإعلامي الموجبة للعموم لضمان حضور الوجهة في مخيلة السائح: تم العرض التواصلي عبر اللوحات الإشهارية في كل من (فرنسا و المملكة المتحدة)، عبر التلفزيون (من خلال دعم نشرة الأرصاد الجوية بفرنسا) أو عبر الإنترنت في كل من (بريطانيا و ألمانيا) وعبر الأثير (فرنسا و المملكة المتحدة)

تنمية الحملات الإعلامية التي تهدف إلى طمأنة السياح المفترضين حول الوضعية الأمنية المستقرة ببلادنا في ظل عدم الاستقرار الجيو- السياسي في بعض المناطق وذلك عبر مقالات صحفية أو أشرطة وثائقية وكذا شهادات بعض أصحاب الشهرة..

تنظيم أكثر من 84 رحلة لفائدة حوالي 700 صحفي: مما سمح بتحرير ما يقرب من 700 مقالة تشيد بالمنتج السياحي لمختلف المناطق السياحية المغربية و تصوير عدد من البرامج الإذاعية الدولية ذات نسب مشاهدة عالية.

كما يولي المكتب الوطني المغربي للسياحة اهتماما خاصا للتواصل المناسب من خلال مواكبته ودعمه لخمسين تظاهرة بجميع أنحاء المملكة المغربية، تهدف إلى تنشيط الوجهات السياحية من جهة و الترويج لصورة المغرب دوليا بفضل التغطية الإعلامية الكبيرة من جهة أخرى.

برنامج عمل 2018

يهدف المكتب الوطني المغربي للسياحة هذه السنة إلى ضمان استمرارية متواصلة للوجهة السياحية المغربية لجذب المزيد من السياح وذلك عبر مقاربة متعددة القنوات:

تعزيز تواجد علامة المغرب بالخارج من خلال حملات تواصلية رقمية وذلك لبلوغ ثلاث أهداف: السمعة، الصيت و تفعيل السفر.

القيام بعمليات ذات أهداف مزدوجة لتنمية التواصل والأعمال

نشر العلامة التجارية (المغرب) دوليا على مدار السنة من خلال بث المنتج المغربي عبر القنوات الإعلامية لإيصالها لمختلف الفئات عبر مختلف الأسواق.

التواصل من خلال تنظيم معارض ومهرجانات: وذلك من خلال استراتيجية تهدف إلى دعم المزيد من التظاهرات والبرامج التي بإمكانها أن توفر الإشعاع للمغرب كوجهة سياحية وذلك من خلال تقوية التغطية الإعلامية باعتبارها الدعامة الأساسية للتواصل المؤسسي الهادف ، والتي يمكن بثها على مدار السنة.

تنظيم حفل تخليد الذكرى المئوية لتأسيس المكتب الوطني المغربي للسياحة



الإستراتيجية الرقمية

إنجازات 2017

- الترويج على مختلف المنصات الرقمية الخاصة بالشركاء الوطنيين والدوليين (منظمي الرحلات السياحية على المواقع الإلكترونية، منظمي الرحلات السياحية التقليدية، المنصات الإلكترونية وشركات الطيران ...) مما مكن من تعزيز حصة سوق المغرب بما يفوق 30%.

- تنظيم رحلات استكشافية لفائدة مدونين مغاربة، برتغاليين، اسكندنافيين و أمريكيين

- اقتناء فضاءات إعلامية وبث الوصلات على وسائل إعلام تتيح نسبة مشاهدة عالية

- تكثيف التواصل عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي و ذلك بتسليط الضوء على تنوع وغنى المؤهلات السياحية في بلادنا

- تطوير المحتوى الذي يناسب المنصات الرقمية التي تهدف الى جعل متصفحها يغمسون في عوالم رقمية تعزينا للتجربة السياحية (فيلم 360 درجة)

- تنظيم لقاءات لصالح المدونين النافذين من أجل تعزيز العلاقات العامة معهم وبالتالي التواصل مع متابعيهم

•

برنامج عمل 2018

التواصل الرقمي: مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للمكتب:

- خلق و إنشاء أكاديمية للمدونين المعجبين بالوجهة السياحية المغربية المختصة بالسياحة والسفر والممثلين لمختلف أسواقنا.

- تنشيط المنصات الرقمية للمكتب وكذا تعزيز الشراكات مع الفاعلين السياحيين الدوليين من خلال هذه المنصات.

- اقتناء فضاءات إعلامية وبث الوصلات على وسائل إعلام تتيح نسبة مشاهدة عالية

- ضمان تدبير أفضل للسمعة الإلكترونية للمغرب على شبكات التواصل الاجتماعي

- خلق بنك معلوماتي رقمي متنوع المحتوى وتأمين بثه ونشره على مختلف المنصات الرقمية.

التوزيع الرقمي:

- حضور مختلف المواقع الإلكترونية الخاصة بالمكتب الوطني المغربي

للسياحة عن طريق تنوع محتوياتها واعتماد منهج جديد لتسيير العلاقات مع الشركاء عبر بوابات المواقع الخاصة بالمكتب.

- توسيع الشراكات مع الجهات الفاعلة بالقطاع وطنيا ودوليا لاستقطاب المزيد من الزبائن وتوجيههم على بوابات الإنترنت ذات الصلة بالمكتب.



التوزيع

إنجازات 2017

تعزيز العرض لدى أكبر الأسواق المصدرة للسياح من خلال توقيع شركات مع أهم المنعشين السياحيين. وقد سمحت هذه الشركات ب:

- توقيع شركات مع الفاعلين بالصين و دول الخليج
- دعم الشركات بالأسواق التقليدية
- إنشاء ربط جوي شتوي من روسيا نحو أكادير كاول تجربة من نوعها،

تنمية الرحلات الجوية انطلاقا من جميع الأسواق من خلال إبرام شركات مع شركات الطيران الأوروبية . وقد سمحت هذه الشركات بافتتاح خطوط جوية جديدة تشمل ما يلي:

- باريس - الداخلة
- أكادير - مدن هنغارية
- الصويرة - ليون

تعزيز الربط الجوي الداخلي:

- فاس مراكش
- الدار البيضاء مع الصويرة و الحسيمة
- طنجة الحسيمة

انطلاقا من يونيو 2017 الشروع في استغلال قواعد جديدة لشركات الطيران في كل من أكادير وفاس، التي ستمكن من تعزيز الحركة الجوية بهاتين المدينتين

برنامج عمل 2018

- 2 تعزيز التعاون مع مختلف منعشي الرحلات السياحية والتعاقد مع منعشين جدد الذين سيقومون ببرمجة الوجهة السياحية المغربية لأول مرة .
- التوجه إلى الاسواق الصينية والأمريكية والروسية في محاولة لجذب المنعشين السياحيين ووكالات أسفار جدد.
- تقوية التعاون مع المنعشين السياحيين الرواد بأوروبا و توسيع برمجتهم للمغرب من خلال فروعهم بكل من الصين ، روسيا و أوروبا الشرقية.
- تنشيط مواقع البيع بمختلف الاسواق وخلق دينامية منسجمة مع التوزيع الرقمي.
- تعزيز الربط الجوي بين مختلف الاسواق المصدرة بمختلف المناطق السياحية المغربية، خاصة فاس، ورزازات ، أكادير و طنجة.
- دعم و توظيف الخطوط الجوية المستغلة حاليا من اجل ضمان استمراريته.

التنافسية



تحديث وتحسين القوانين المنظمة للمهن السياحية و تحسين تأطير النشاط السياحي

إنجازات 2017

الإيواء السياحي

- إجراء افتتاحات سرية لفائدة 250 مؤسسة للإيواء السياحي في اطار مواكبة مؤسسات الإيواء لتحسين جودة الخدمات و تحضيرها للانسياق في اطار النصوص التنظيمية الجديدة.
- مواصلة تحضير النصوص التطبيقية للقانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى بمعية الشركاء المؤسستين (وزارة الداخلية، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الوقاية المدنية...) و الجامعة الوطنية للصناعة الفندقية.

توزيع الأسفار

- إدراج مشروع القانون المنظم لوكالات الأسفار في مسطرة المصادقة.

الارشاد السياحي

مواصلة الجهود لتفعيل مقتضيات القانون الجديد:

- التكوين المستمر
- إضافة اللغات
- هيكلية التمثيلية المهنية
- تنظيم مباراة لتسوية وضعية المرشدين الغير المعتمدين (نونبر - دجنبر 2017)

برنامج عمل 2018

الإيواء السياحي

- مواصلة إنجاز الأنشطة المسطرة في الاتفاقية الثلاثية بين وزارة السياحة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة العالمية للسياحة (مواصلة إجراء افتتاحات سرية لفائدة 250 مؤسسة للإيواء السياحي) .
- إدراج النصوص التطبيقية للقانون رقم 14-80 في مسطرة المصادقة.

توزيع الأسفار

- تحضير النصوص التنظيمية للقانون المنظم لوكالات الأسفار .

الارشاد السياحي

مواصلة الجهود لتفعيل مقتضيات القانون الجديد



هيئة النسيج ودعم الفاعلين السياحيين

إنجازات 2017

تحضير و صياغة عقود التطوير لتمثيلات المهن السياحية (الكنفدرالية الوطنية للسياحة و الجامعة الوطنية للصناعة الفندقية).

برنامج عمل 2018

العمل على تنزيل مقتضيات عقود التطوير مع الكنفدرالية الوطنية للسياحة و الجامعة الوطنية للصناعة الفندقية.

تحضير و صياغة عقد تطوير مع الجامعة الوطنية لوكالات الأسفار



دعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة

إنجازات 2017

التحسيس:

- تنظيم يوم دراسي لفائدة أساتذة المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة حول القوانين المنظمة للمهن السياحية بهدف تقديم التحديثات القانونية التي عرفها القطاع وحثهم على إدماجها في المقررات.
- تنظيم يوم دراسي تحسيبي لفائدة طلبة مستوى المستر بالمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة حول ضرورة تطوير روح المقاول.

برنامج عمل 2018

التحسيس:

- تطوير منصة إلكترونية لدعم المقاولات السياحية: من خلال 3 محاور:
 - منصة للتحسيس و التكوين الرقمي
 - منصة رقمية لتشخيص المقاولات السياحية و جرد حاجياتها و من تم توجيهها نحو آلية الدعم الأنجع و تمكينها من تتبع ملفات طلباتها إلكترونيا
 - منصة للأدوات تشتمل على النصوص القانونية ومجموع الوثائق التي يمكن أن تهم المقاولات السياحية.
- تحسيس الفاعلين السياحيين حول الإشكاليات الهيكلية للقطاع من خلال المنصة الإلكترونية لدعم المقاولات السياحية.



الاستدامة



رصد وتتبع الاستدامة

آلية تتبع الاستدامة:

إنجازات 2017

• الصياغة النهائية لجدول المؤشرات المتعلقة بالسياحة المستدامة (البيئية والثقافية والسوسيواقتصادية):

• إنجاز بحوث ميدانية لدى:

• 100 مؤسسة سياحية؛

• 2 كولف؛

• 1200 نسمة من الساكنة المحلية.

برنامج عمل 2018

- إنجاز التقرير الأول المتعلق بالسياحة المستدامة بالمنطقة النموذجية
- إطلاق نسخة أخرى لجهاز تتبع الاستدامة في منطقة سياحية أخرى (أكادير)



رصد وتتبع الاستدامة

وضع جهاز رصد وعرض الأداء البيئي للفنادق وإعداد حصيلة انبعاثات الغازات الدفيئة (Bilan GES) لقطاع السياحة وصياغة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني (NAMA) بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمناخ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبدعم من المبادرة الدولية للمناخ التي تمويلها الحكومة الألمانية

إنجازات 2017

جهاز رصد وعرض الأداء البيئي للفنادق (وضع العلامات البيئية)

- ملائمة وتعيين المرجع المتعلق بالعلامة البيئية طبقا للخصوصية المغربية؛
- تكوين مجموعة من المكونين في جهاز العلامة البيئية والتقييم البيئي للفنادق
- مواكبة وتتبع المكونين في مجال الاداء البيئي للفنادق

حصيلة انبعاثات الغازات الدفيئة لقطاع السياحة وصياغة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني

- إنجاز الدراسة المتعلقة باعداد حصيلة انبعاثات غازات الدفيئة لقطاع السياحة على مستوى وجهة مراكش
- صياغة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني (تخص كل سلسلة القيم السياحية)
- تحديد إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني

برنامج عمل 2018

جهاز رصد وعرض الأداء البيئي للفنادق

- تنظيم ورشة اختتام المشروع
- التواصل حول المشروع للتعريف بالتجربة

حصيلة انبعاثات الغازات الدفيئة لقطاع السياحة وصياغة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني

- البحث عن تمويل مختلف إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني لتنزيلها على ارض الواقع



تحسيس وتشجيع و تثمين المبادرات

إنجازات 2017

- تنظيم النسخة الثانية لليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولية تحت شعار السنة الدولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية 2017
- تتويج الفائزين بجوائز المغرب للسياحة المستدامة في دورتها السابعة:
- اطلاق البوابة الالكترونية للسياحة المستدامة على الانترنت

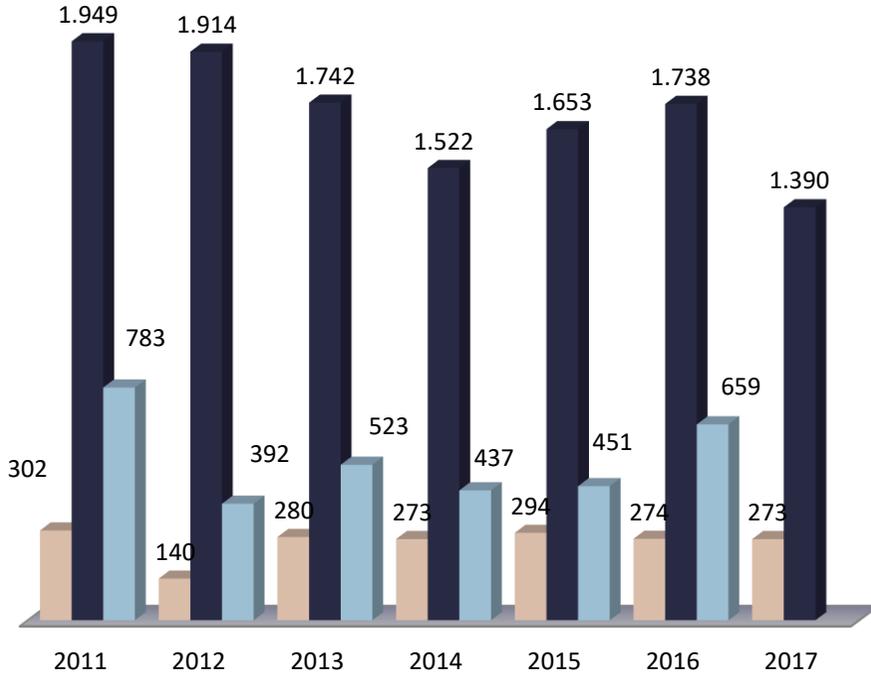
برنامج عمل 2018

- تنظيم النسخة الثالثة لليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولية
- اطلاق الدورة الثامنة لجوائز المغرب للسياحة المستدامة

الرأس مال البشري

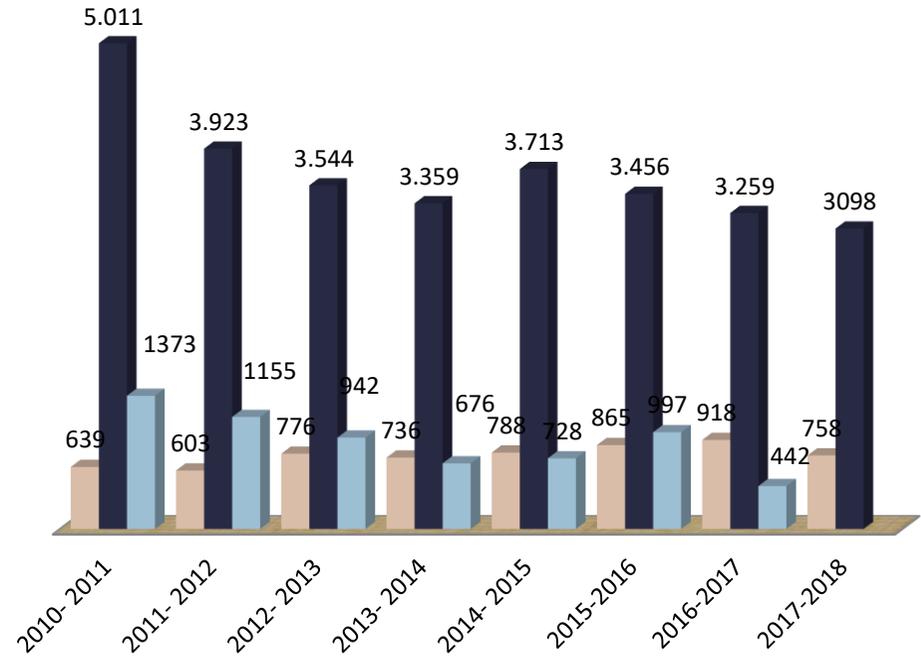


تطور عدد الخريجين من معاهد التكوين الفندقي والسياحي



- المعهد العالي للسياحة بطنجة
- مراكز و مؤسسات التكوين المهني : التكوين الاساسي
- مراكز و مؤسسات التكوين المهني : التكوين بالترج

تطور عدد المتدربين في معاهد التكوين الفندقي والسياحي



- المعهد العالي للسياحة بطنجة
- مراكز و مؤسسات التكوين المهني : التكوين الاساسي
- مراكز و مؤسسات التكوين المهني : التكوين بالترج

الرأسمال البشري: إنجازات 2017 وبرنامج عمل 2018



إنجازات 2017

تنوع العرض التكويني :

- بلورة 4 برامج تكوينية جديدة : السياحة البيئية-تدبير الكولف - السياحة الترفيهية المائية loisirs nautiques - السياحة الاسترخائية Spa et bien être
- إطلاق دراسة تقييمية حول التكوين بالتدرج المهني الفندقي والسياحي بغية تنوع التخصصات
- إتمام الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التواصل حول منظومة التكوين المهني الفندقي والسياحي التابعة للوزارة والشروع في تنزيل الإستراتيجية
- توسيع قاعدة العرض في مستوى البكالوريا والمسار المهني بالثانوي و الإعدادي على مستوى ثلاث مؤسسات تكوينية ومسار اكتشاف المهن في التعليم الأولي بمدينة القنيطرة كتجربة رائدة

الشراكات الدولية :

توسيع قاعدة تطبيق المقاربة بالكفاءات إلى 4 مؤسسات للتكوين المهني (الجديدة والسعيدية و ورزازات وطنجة) في إطار التعاون المغربي الكندي

- مع المنظمة الدولية للشباب (IYF):

- التأطير التقني و البيداغوجي لفائدة مكوني وأطر معاهد التكوين الفندقي والسياحي
- انجاز برنامج التكوين في المهارات الحياتية والمهارات التكميلية Life skills & Soft Skills
- المساهمة في إدماج خريجي المؤسسات التكوينية بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والمنظمة الدولية للشباب عبر التوجيه وتسهيل ولوج سوق الشغل
- مع البنك الدولي (BM)

- إحدات "المنصة الإلكترونية المخصصة للتكوين والمهن" التي سوف يتم إيوائها بالموقع الإلكتروني لمرصد السياحة لأجل رصد متطلبات القطاع كما وكيفا
- مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID):

- إحدات مركز لتدبير المسار المهني ((Career Center بالمعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بمراكش (افتتاح مرتقب في نهاية نونبر 2017)

برنامج عمل 2018

تنوع العرض التكويني :

- إحدات 2 برامج تكوينية جديدة : اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات و المعارض المهنية » MICE و سياحة الأعمال والتسويق الإلكتروني للمنتجات السياحية (E commercialisation des Produits Touristiques و إعادة بلورة برنامج التكوين في فن الطبخ، فن المائدة والخدمات
- إحدات شعب وتخصصات جديدة في التكوين بالتدرج المهني الفندقي
- تكوين أطر مراكز تتبع المسار المهني وبداية العمل بها على صعيد مؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي أكادير - المحمدية و فاس أناس
- توسيع قاعدة العرض في مستوى البكالوريا والمسار المهني بالثانوي الإعدادي ومسار اكتشاف المهن في التعليم الأولي إلى 2 مؤسسات أخرى
- تعميم التكوين بالمقاربة بالكفاءات على مجموع مؤسسات للتكوين المهني (15 مؤسسة تكوينية)

الشراكات الدولية و تامين المكتسيات :

- مع وكالة التعاون و التنمية الدولية كندا: (إعادة التربية عبر المقاربة بالكفاءات)

- تطوير حكامه تدبير مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي بشراكة مع المهنيين

- مع المنظمة الدولية للشباب (IYF):

- تكوين مكوني المكونين لمؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي
- تكوين مكوني مؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي في إحدات المقاولات Entrepreneuriat
- تعميم التكوين في المهارات الحياتية على مجموع المؤسسات التكوينية (15 مؤسسة تكوينية)

- مع البنك الدولي (BM)

- تفعيل "المنصة الإلكترونية المخصصة للتكوين والمهن" بالموقع الإلكتروني لمرصد السياحة

الحكامة



إنجازات 2017

- بلورة تصور لإعادة نموذج حكامة القطاع على المستويين الوطني والمحلي
- وضع لجن مركزية لحكامة القطاع :
- اللجنة التوجيهية للسياحة
- اللجنة المشتركة بين القطاعين العام والخاص
- إتمام الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلية الوزارة في إطار التصور الحكاماتي لرؤية 2020
- انعقاد مجموعة من الورشات و الاجتماعات مع الجهات، كجهة مراكش آسفي و جهة سوس ماسة من أجل إحداث شركات التنمية الجهوية للسياحة.

برنامج عمل 2018

- تنفيذ نموذج حكامة القطاع على المستوى الوطني :
- وضع اللجنة الوزارية للسياحة (في أقرب الأجال)
- خلق المجلس الأعلى للسياحة
- خلق و تعزيز الهيئات الجهوية للحكامة
- إعادة صياغة النصوص التنظيمية للوزارة و مندوبياتها الجهوية قصد مواكبة الجهوية المتقدمة
- تنظيم منتديات جهوية للتشاور و تبادل الآراء مع الفاعلين الجهويين من أجل إعداد و تنفيذ الخطط التنموية السياحية الجهوية



أهمية و دور القطاع السياحي

I

وضعية النشاط السياحي خلال سنة 2017

II

انجازات 2017 و برنامج عمل 2018

III

مشروع الميزانية لسنة 2018

IV



توزيع ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم)





توزيع ميزانية قطاع السياحة (بآلاف درهم)

نسبة	تباين 18/17	التسيروالاستثمارات		
		2018	2017	
%23	%0	141 298 462	141 298 462	الإدارة المركزية
%9	%0	53 877 538	53 877 538	مؤسسات التكوين
%49	%0	300 000 000	300 000 000	إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة
%19	% -8	114 700 000	124 700 000	إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية
%100	% -1,61	609 876 000	619 876 000	المجموع *

*دون احتساب أجور الموظفين

عرض السيدة كاتبة الدولة
المكلفة بالصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي

Royaume du Maroc

Ministère du Tourisme, du Transport Aérien,
de l'Artisanat et de l'Economie Sociale,

Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale



المملكة المغربية

وزارة السياحة والنقل الجوي
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي

تقديم مشروع ميزانية قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لسنة 2018

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية – مجلس المستشارين



الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

قطاع الصناعة التقليدية غني برأسماله البشري، يشغل 2,3 مليون صانعة وصانعا أي ما يمثل 20% من الساكنة النشيطة موزعة كالتالي :

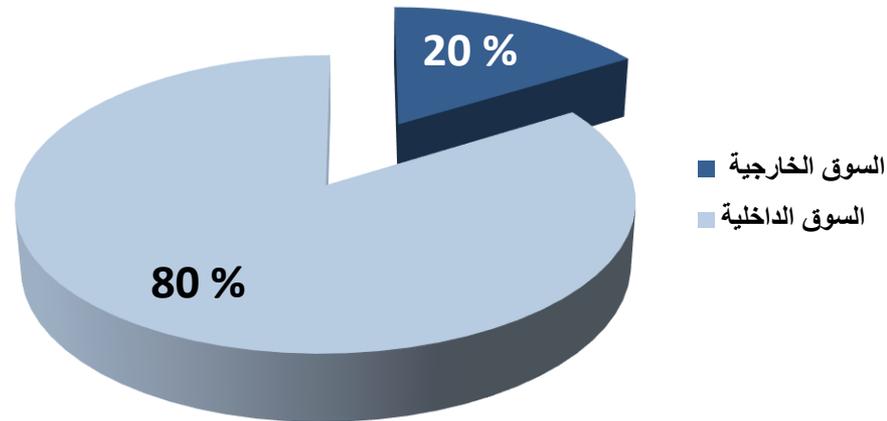
– 1,1 مليون بالصناعة التقليدية الإنتاجية التي تنقسم إلى صنفين : صنف النفعية (تشغل 700 ألف شخص) وصنف الفنية ذات الحمولة الثقافية (تشغل 400 ألف شخص).

– 1,2 مليون بالصناعة التقليدية الخدمائية.

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

فيما يخص رقم المعاملات الإجمالي، تشكل **السوق الداخلية** الزبون الأول للمنتوج التقليدي، حيث تحقق **80%** من رقم المعاملات.

أما **السوق الخارجية** بمكوناتها الثلاث (الصادرات، السياح الأجانب، المغاربة المقيمون بالخارج)، فتبلغ حصتها **20%**.

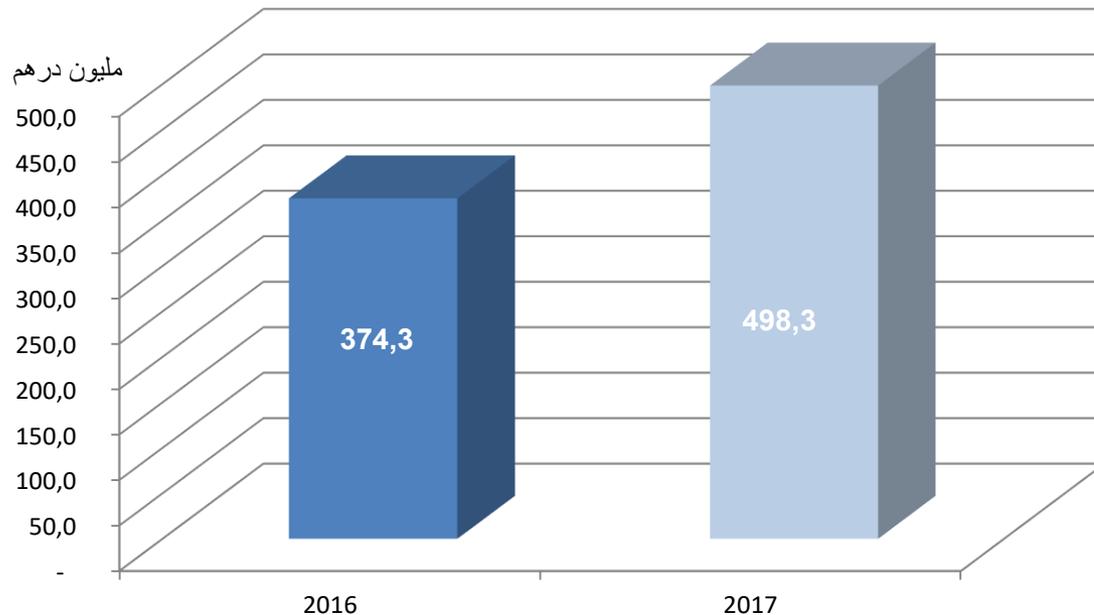


معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : صادرات الصناعة التقليدية

عرفت الصادرات نموا قياسيا خلال الفترة الممتدة ما بين يناير – شتنبر 2017،

بلغت نسبته **33%** مقارنة مع نفس الفترة من 2016.

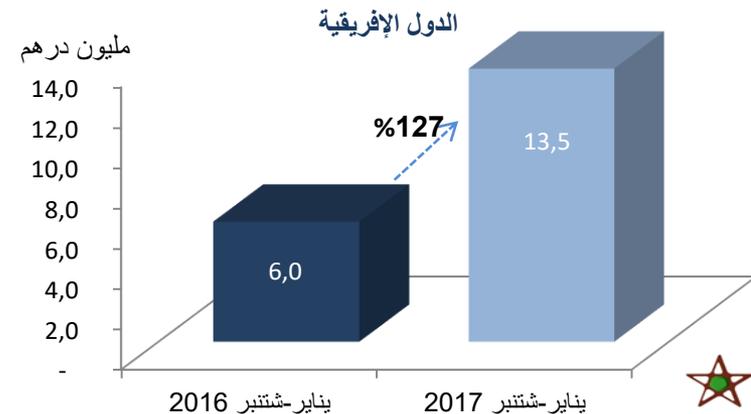
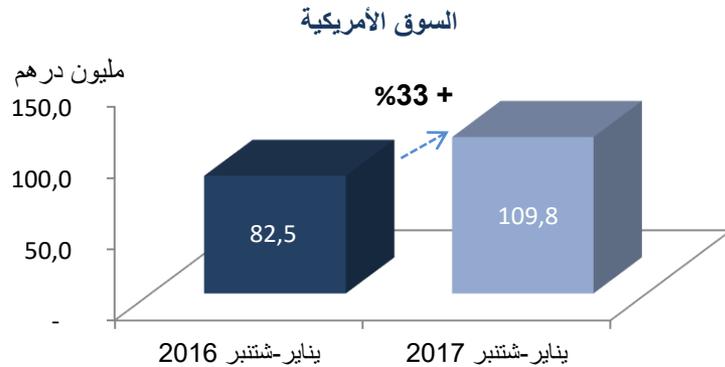
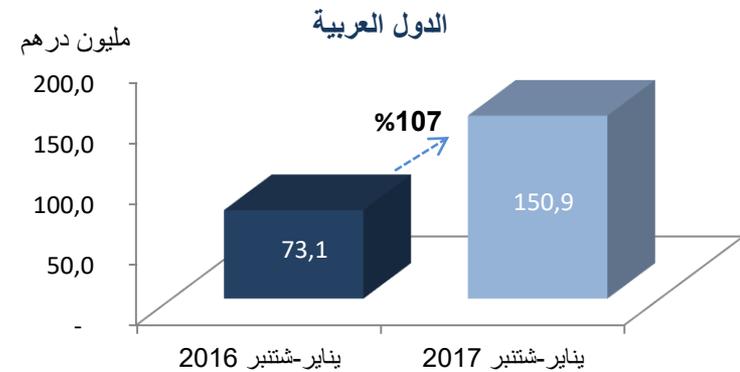
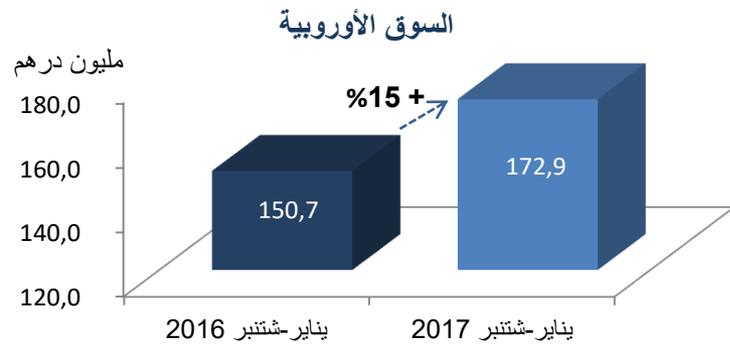
تطور الصادرات خلال التسعة أشهر الاولى من 2017



معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : صادرات الصناعة التقليدية

خلال فترة يناير – شتنبر 2017، عرفت صادرات الصناعة التقليدية تنوعا في الأسواق، مع

احتفاظ أوروبا بمكانتها كأول زبون للمنتوج التقليدي.



معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية

أنجزت الوزارة دراسة مكنت، لأول مرة بالقطاع، من معرفة مؤشرات خاصة بالطلب على منتوجات الصناعة التقليدية

(مع العلم أن الدراسات الفارطة تطرقت إلى جانب العرض فقط)



تم إجراء بحث ميداني لدى عينة من أزيد من 7000 وحدة من الفئات المستهلكة الأساسية

لمنتوجات الصناعة التقليدية : الأسر القاطنة بالمغرب والمغاربة المقيمين بالخارج

والسياح الأجانب

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية

○ نسبة رضى جيدة تجاه المنتج التقليدي: 85% بالنسبة للأسر القاطنة بالمغرب. 94% بالنسبة للسياح

الأجانب ومغاربة الخارج

نفقات الاستهلاك الإجمالية : 26,72 مليار درهم، بما فيها :

○ نفقات الأسر القاطنة : 17,1 مليار درهم

○ نفقات المغاربة المقيمين بالخارج : 3,75 مليار درهم

○ نفقات السياح الأجانب : 5,87 مليار درهم

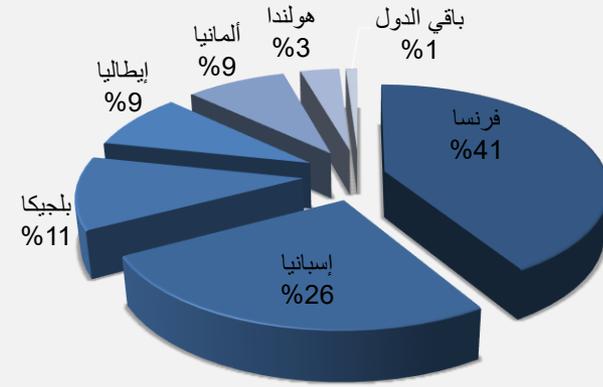
○ الملابس التقليدية والحلي ومنتوجات الخشب هي الأكثر استهلاكاً فيما يخص النفقات.

○ سجلت الأقاليم الجنوبية أعلى معدل سنوي للنفقات. على سبيل المثال، معدل النفقات بجهة الداخلة –

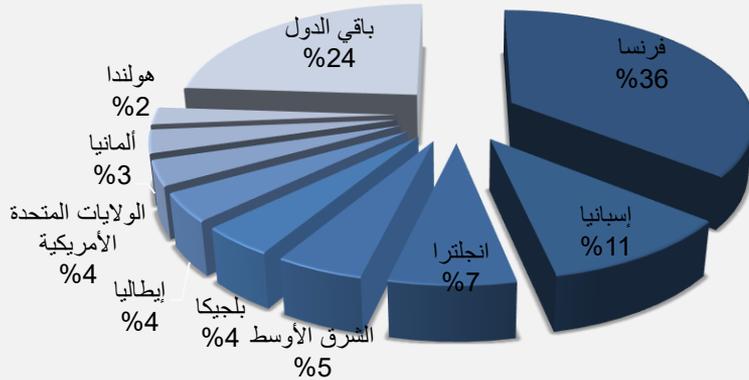
وادي الذهب بلغ 13765 درهم (المعدل الوطني السنوي بلغ 2361 درهم).

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية

توزيع نفقات المغاربة المقيمين بالخارج حسب دولة الإقامة



توزيع نفقات السياح حسب الجنسية

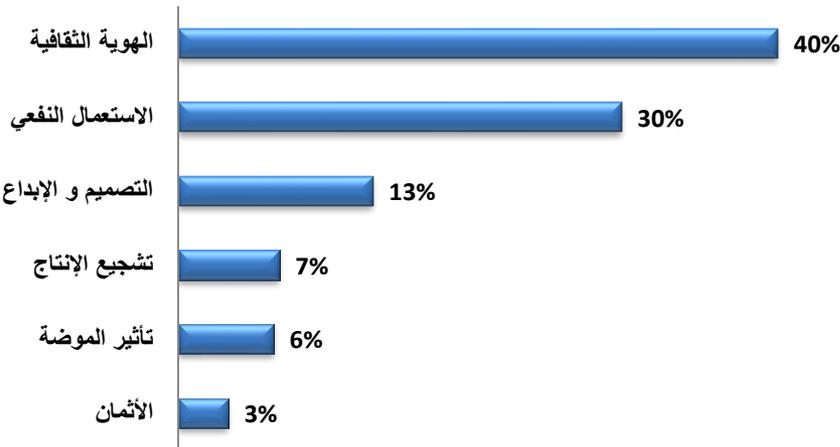


معظم نفقات المغاربة المقيمين بالخارج تتم من طرف مغاربة أوروبا

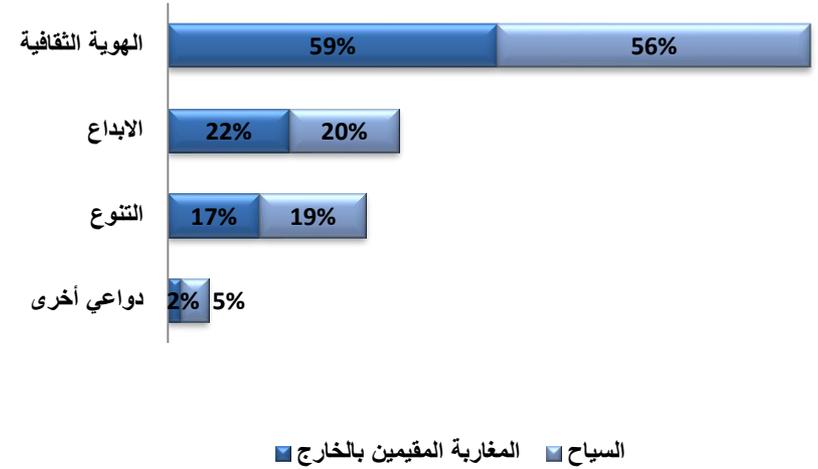
أزيد من ثلثي النفقات تتم من طرف السياح الأجانب القادمين من أوروبا

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية

دواعي استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية بالنسبة للأسر



دواعي استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية بالنسبة للسياح والمغاربة المقيمين بالخارج



منتوج الصناعة التقليدية يشكل رمزا للهوية الثقافية للمغرب

الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

استكمال الترسانة القانونية لقطاع الصناعة التقليدية

- إعداد مسودة جديدة لمشروع القانون رقم 50.17 المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية وإحالتها على مسطرة المصادقة؛
- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتطبيق القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

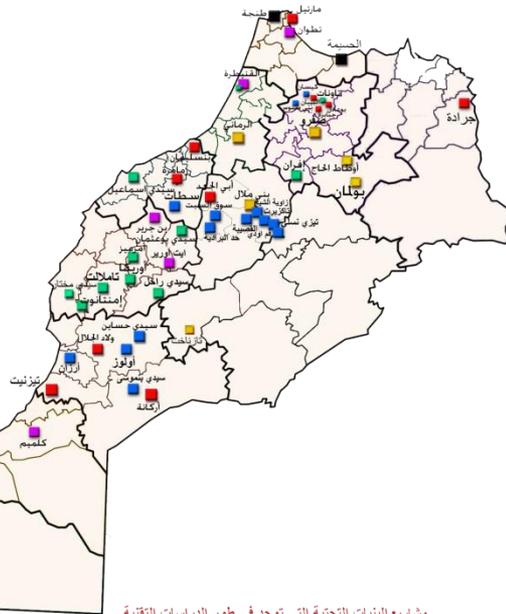
تعزيز البنيات التحتية

- تم الانتهاء من أشغال البناء أو التأهيل ب 13 بنية تحتية للإنتاج والتسويق (قرى ومجمعات الصناعة التقليدية، مركبات مندمجة، قيسارية، دور الصانعة)؛
- مواصلة بناء 24 بنية تحتية أخرى؛
- مشروع بنية تحتية في طور الدراسات التقنية.

حصيلة 2017 و برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

تبين الخرائط المتعلقة بالبنيات التحتية المنتهية أو التي في طور الإنجاز أو في طور الدراسات، عن تغطية واسعة للتراب الوطني.

البنيات التحتية في طور الدراسات التقنية



البنيات التحتية المنتهية (2017) أو التي في طور الإنجاز



حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة للقطاع

- توقيع 12 اتفاقية شراكة مع غرف الصناعة التقليدية بكل جهات المملكة بمبلغ إجمالي قدره 16.013.480 درهم
- توزيع دعم مالي إجمالي على غرف الصناعة التقليدية قدره 30.335.000 درهم لدعم ميزانياتها
- تقديم الدعم لمجموعة من المشاريع التنموية المنجزة من طرف غرف الصناعة التقليدية في إطار الشراكات الجهوية وفي مجال ترويج المنتوجات الحرفية من خلال المعارض الجهوية والمحلية
- دعم دور غرف الصناعة التقليدية في مجال التكوين بالتدرج المهني.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

المحافظة على التراث

- توصيف 4 حرف إضافية مهددة بالانقراض تتعلق بالدك الصويري، صناعة القباب، الجلابة الزناسنية، والبلغة البزوية، ليصل بذلك العدد الإجمالي للحرف المصنفة والمدونة إلى 26 حرفة؛
- توقيع اتفاقية تعاون مع منظمة اليونيسكو في أكتوبر 2017 بباريس تهدف إلى وضع «منظومة وطنية للكنوز الانسانية الحية» بقطاع الصناعة التقليدية خاص بالمملكة المغربية؛
- المشاركة في فعاليات الدورة 23 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية (COP23)، في نونبر 2017، لتقديم النتائج النهائية للدراسة حول «تأثير التغيرات المناخية على المحافظة على الموروث الثقافي اللامادي المرتبط بحرف الصناعة التقليدية»، وكذا المشاريع التي من شأنها تقليص تأثير التغيرات المناخية.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

دعم الصناع الفرادى

فيما يخص الدراسات والخبرات التقنية القطاعية:

- إنجاز دراسة من أجل استغلال وتثمين مادة الطين بفرع الفخار بجهات طنجة تطوان الحسيمة، بني ملال خنيفرة وسوس ماسة.

فيما يخص مراكز الدعم التقني:

- الشروع في إنجاز خبرة بخصوص تحديد الحاجيات من العتاد التقني من أجل إحداث مراكز الدعم التقني المتعلقة بالمعالجة السطحية لمنتجات الحدادة؛
- يبلغ عدد المراكز لحد الآن 12 مركزا تهتم فروع الفضة والخشب و الأحجار الرخامية والفخار والديباغة.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

دعم الصناع الفرادى

بالنسبة لدور الصناعة :

- بصدد تجهيز 3 دور للصناعة ويبلغ عددها حاليا 81.

بخصوص دعم التجمعات الحرفية:

- بصدد دعم صناع قطاع الفخار والخزف بكل من الجديدة وسلا لاقتناء أفرنة غازية؛
- بصدد إنجاز برنامج دعم وتثمين الخرقة البزبوية ؛
- بصدد دعم التجمعات الحرفية بقطاعات النسيج والطرز والخياطة بالحسيمة لاقتناء المعدات التقنية.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

الابتكار والبحث والتنمية

- تنظيم الدورة السابعة للجائزة الوطنية لأمهر الصناع؛
- مواصلة إنجاز الدراسة من أجل وضع برنامج معلوماتي لتطوير الفن الخزفي بقطاع الصناعة التقليدية مع جامعة القاضي عياض؛
- مواصلة إنجاز الدراسة الخاصة بتشخيص وتحسين جودة المنتوجات النحاسية بفاس مع جامعة ابن طفيل؛
- مواصلة إنجاز الدراسة الخاصة بتشخيص التسمم المرتبط بممارسة حرفة الدباغة بفاس مع كلية الطب والصيدلة بفاس؛
- توقيع اتفاقية من أجل إنجاز الدراسة الخاصة بتركيبة الطين وتحسين خصائصه لتحمل الحرارة أثناء عملية طهي الأواني الفخارية مع جامعة الحسن الثاني؛
- ويبلغ عدد الاتفاقيات المبرمة مع الجامعات والمعاهد لحد الآن 16 اتفاقية.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق الجودة وحماية منتوجات الصناعة التقليدية

العلامات الجماعية ومنح حق استعمالها لوحدات الإنتاج :

- إحداث 3 علامات جماعية جديدة: الدك الصويري وخنجر قلعة مكونة وبلوزة الشرق؛
- منح حق استعمال الشارة الوطنية للصناعة التقليدية المغربية وعلامات أخرى لفائدة حوالي 300 وحدة إنتاج؛
- الشروع في إنجاز 7 علامات جماعية أخرى (المنتوجات النباتية بتازة والحجر المنقوش بسلا والحدادة الفنية والصبغة الطبيعية والحديد الدمشقي وفنون الخشب والخياطة الرفيعة)؛
- يبلغ عدد العلامات حاليا 52 علامة.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق الترويج

بالنسبة للمعارض المهنية :

- تم تنظيم أو المشاركة في 8 معارض ، على المستوى الدولي
- تمت المشاركة في عدة معارض مهنية بكل من فرنسا – ألمانيا - المملكة المتحدة - الإمارات العربية المتحدة - والولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة للمعارض التجارية:

- تمت المشاركة في 6 معارض تجارية، 2 على المستوى الوطني و 4 على المستوى الدولي.

فيما يخص المعارض الجهوية:

- تم تنظيم معارض جهوية وذلك تنفيذاً لاتفاقية الشراكة الموقعة بين غرف الصناعة التقليدية ومؤسسة دارالصانع.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

الترويج

بالنسبة للأسابيع المغربية بالخارج:

- تمت المشاركة في 5 أسابيع مغربية بكل من : فرنسا - السنغال - صربيا - الولايات المتحدة الأمريكية - ماليزيا.

فيما يخص استشراف الأسواق:

- تم تنظيم لقاء عمل (B to B) بدبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

الترويج

الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية:

- يعتبر مناسبة للتعريف بالمنتوج المغربي والترويج له عبر مختلف جهات المملكة بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الأنشطة الموازية.
- في الفترة الممتدة ما بين 22 و31 دجنبر 2017 سيتم تنظيم الدورة الرابعة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

الترويج

التواصل:

- تم دعم برنامج صناعة بلادي على قناة 2M في نسخته السادسة.

عبر وسائل أخرى:

- ساهمت الوزارة في رعاية عدة أحداث من بينها : الدورة 44 لجائزة الحسن الثاني للكولف بالرباط - الدورة 21 للقفطان بمراكش - معرض الصناعة التقليدية على هامش مهرجان طان طان - معرض الفرس بالجديدة.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات العرض التكويني بالقطاع

استقبلت مؤسسات التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية برسم سنة 2017/2016 ما مجموعه 11.121 شابا وشابة، كما بلغ عدد الخريجين 5.170.

التكوين الأولي	عدد المسجلين	عدد الخريجين
التدرج المهني	8.483	4.400
التكوين النظامي	2.638	770
المجموع	11.121	5.170

بلغ عدد المسجلين بالتكوين الأولي برسم سنة 2018/2017 ما مجموعه 12.694 أي بزيادة 14% ويرتقب أن يصل عدد الخريجين 6.750 بزيادة 31% مقارنة مع 2017.

نمط التكوين	توقعات أعداد المسجلين	توقعات أعداد الخريجين	معدل زيادة عدد الخريجين مقارنة بسنة 2017
التدرج المهني	9.794	5.870	+33%
التكوين النظامي	2.900	900	+17%
المجموع	12.694	6.750	+31%

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات العرض التكويني بالقطاع

أكاديمية الفنون التقليدية بالدار البيضاء، تعليم عالي ومتنوع:

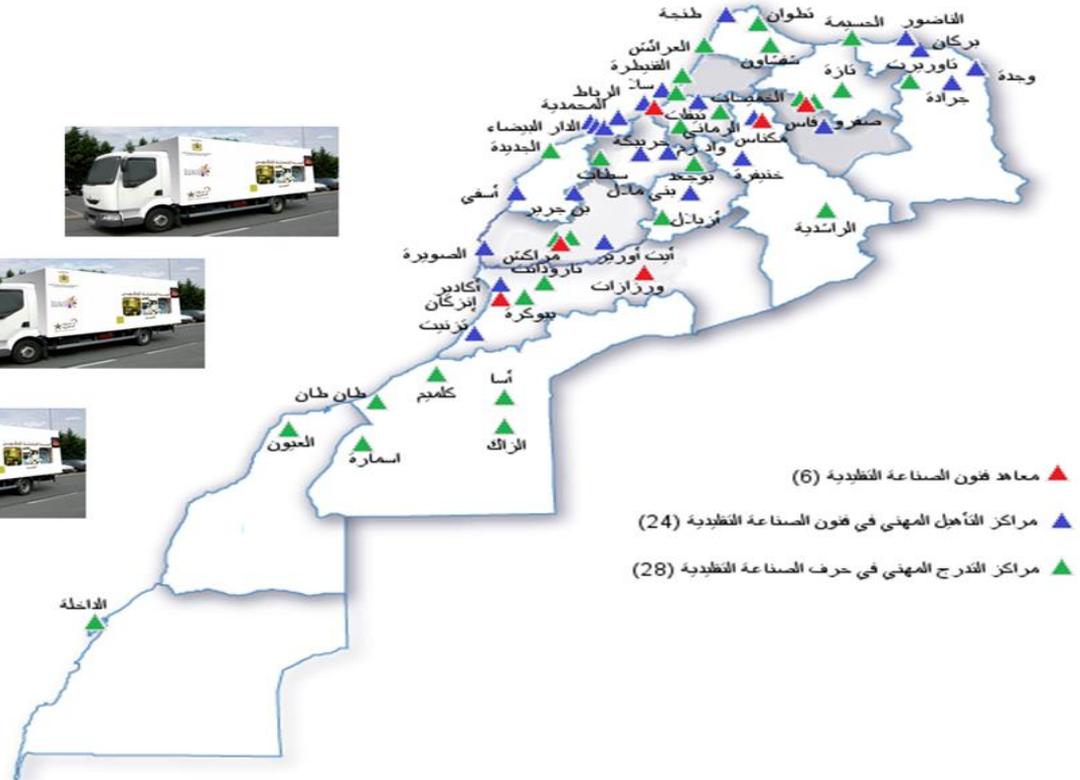
- بلغ عدد خريجي الفوج الثالث من هذه المؤسسة برسم سنة 2017 ما مجموعه 92 خريجا وخريجة. وبهذا وصل مجموع الخريجين 279 منهم 26% من الإناث (برسم 2015، 2016، 2017)؛
- كما تم تسجيل 220 طالبا برسم السنة التكوينية 2017/2018 منهم 66% من الإناث.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات العرض التكويني بالقطاع

- 58 مؤسسة للتكوين في حرف وفنون الصناعة التقليدية بطاقة استيعابية تبلغ 15.000 مقعدا بيداغوجيا.
- ثلاث وحدات متنقلة للتكوين المستمر.

التوزيع الجغرافي
لمؤسسات التكوين المهني
بقطاع الصناعة التقليدية



حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

دعم البنيات التحتية للتكوين

- إعداد الدراسات التقنية لأجل إحداث معهدين لفنون الصناعة التقليدية بكل من الداخلة والعيون في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021؛
- الانتهاء من تأهيل 6 مراكز للتكوين المهني بكل من : انزكان، تارودانت، المحمدية، تاوريرت، العيون، تيفلت

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

التكوين المستمر

- بلغ عدد المستفيدين من التكوين في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية، حوالي 9100 صانعة وصانعا
- استفاد كذلك 1000 صانعة وصانعا من دورات تكوينية حول التربية المالية؛
- استفاد 161 صانعا تقليديا مكونا من نزلاء السجون من برنامج التكوين المستمر في حرف الصناعة التقليدية في إطار شراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإدماج السجناء.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

برنامج محو الأمية الوظيفي الخاص بالصناعات التقليدية بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

- تم اعطاء انطلاقا برنامج تكوين 11.170 صانعة وصانعا، بشراكة مع 76 جمعية؛
- تم إطلاق تطبيق على الهواتف الذكية للتكوين عن بعد في مجال محو الأمية الوظيفي (تطبيق ألفا - نور).

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

تنويع وملاءمة عروض التكوين

- تم إعداد مرجعية المهن والكفاءات ودلائل الحرف والمهن شملت 150 حرفة (100 حرفة في صنف الصناعة التقليدية الفنية الإنتاجية، و50 حرفة في صنف الصناعة التقليدية الخدماتية)؛
- تم إنجاز دراسة حول التنزيل الجهوي لحاجيات القطاع من التكوين المستمر.

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

تحسين جاذبية التكوين وتعزيز الاندماج المهني

- إحداث مستوى التقني المتخصص بمؤسسات التكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية
- تم إعداد ست مرجعيات للتكوين وفق مقارنة الكفايات في مستوى التقني المتخصص، وتهم التخصصات التالية: المصنوعات الجلدية، النجارة الفنية، الحدادة الفنية، الخزف، النسيج التقليدي، والصياغة؛

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

تحسين ظروف عيش و اشتغال الحرفيين والصناع التقليديين

التغطية الصحية :

- المشاركة في اجتماعات اللجنة بين الوزارية الخاصة بتفعيل القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التغطية الصحية.

تعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر والأمراض المهنية في صفوف الصناع التقليديين :

- الشروع في إنجاز دراسة لوضع آليات التحسيس من أجل الوقاية من المخاطر المهنية المرتبطة بممارسة 5 حرف (الدباغة، الفخار والخزف، الحدادة الفنية، النحاسيات، المجوهرات)؛

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

رؤية استراتيجية جديدة للقطاع

- يتم إعداد وبلورة استراتيجية مستقبلية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية تستهدف الصناعة التقليدية الإنتاجية بما فيها الفنية والنفعية وكذا الصناعة التقليدية الخدماتية العناصر الأولية للرؤية الاستراتيجية جاهزة وستتم مناقشتها والتحاور في شأنها مع مختلف الفاعلين والشركاء على هامش الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية الذي سينظم خلال الفترة ما بين 22 و31 دجنبر 2017.

الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الحكامة:

توفير المناخ الملائم

- صدر بالجريدة الرسمية عدد 6597 بتاريخ 28 ذو القعدة 1438 (21 غشت 2017) القانون رقم 16-74 المتعلق بتغيير القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات، يقضي بمنح آجال إضافية للتعاونيات القائمة لملاءمة أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون المذكور إلى غاية 31 دجنبر 2019؛
- مواصلة تنظيم لقاءات تحسيسية لمواكبة التعاونيات من أجل ملاءمة أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون رقم 12.112 المتعلق بالتعاونيات، بعد كل من لقاء خريبكة والراشيدية وخنيفرة بلقاءات في كل من ورززات، تزنييت، تطوان، سطات وآسفي.

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الحكامة:

توفير المناخ الملائم

- لتمكين جميع مكونات الاقتصاد الاجتماعي من آلية تشريعية ملائمة، تم إعداد دراسة حول بلورة مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO)؛
- إعداد مشروع قانون إطار رقم 65.16 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: تقوية وتنظيم الفاعلين

برنامج مرافقة:

- يهدف هذا البرنامج إلى مواكبة التعاونيات حديثة التأسيس عبر التشخيص والتكوين الجماعي والمواكبة الفردية بمعدل 500 تعاونية في كل سنة؛ وقد بلغ عدد التعاونيات المستفيدة حوالي 1400 تعاونية.

دعم ومواكبة التعاونيات

- إعداد بنك للمشاريع الناجحة في أفق تقاسمها مع مختلف الشركاء

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق

الأسبوع الوطني للاقتصاد الاجتماعي التضامني

- تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تنظيم الدورة السادسة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ECOSS6) الذي تميز بمشاركة أكثر من 400 عارض من مختلف جهات المملكة.
- بالموازاة مع هذه الدورة تم تنظيم المعرض الدوري المغربي السنغالي والمغربي الايفواري بمشاركة ما يزيد عن 120 عارضا يمثلون الدول المعنية بشراكة مع مجموعات الدفع الاقتصادي المغربي-السنغال والمغرب-كوت ديفوار في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصناعة التقليدية.

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق

تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل من:

- جهة فاس-مكناس من 29 مارس إلى 2 أبريل 2017 بمدينة فاس؛
- جهة طنجة تطوان الحسيمة من 19 إلى 25 غشت 2017 بمدينة الحسيمة؛
- جهة سوس ماسة من 9 إلى 17 شتنبر 2017 بمدينة أكادير؛
- جهة الشرق من 12 إلى 15 أكتوبر 2017 بمدينة وجدة.

كما سيتم تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل من:

- جهة بني ملال خنيفرة بمدينة أزيلال؛
- جهة طنجة تطوان الحسيمة بمدينة المضيق.

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق

في إطار تنفيذ اتفاقيات الإطار المبرمة مع المجالس الجهوية حول تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم التوقيع على اتفاقيات الشراكة الخاصة بتنظيم الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل من جهة:

- طنجة تطوان الحسيمة؛
- سوس ماسة؛
- فاس مكناس؛

تشجيع المبادرات المحلية

تمت مواصلة تفعيل البرامج والمشاريع المنبثقة عن المخططات الجهوية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع المجالس الجهوية.

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

آليات التتبع والشراكة والتواصل

فيما يخص آليات التتبع تمت مواصلة إنجاز الدراسة حول وضع نظام معلوماتي جغرافي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي:

- المرحلة الخامسة والأخيرة من هذه الدراسة المتعلقة بنقل الخبرات والمساعدة على بدء العمل بالمشروع الجديد للنظام المعلوماتي الجغرافي هي الآن في طور الانجاز حيث تم تنظيم تكوينين في هذا الصدد يومي 19 و20 أبريل 2017 ومن المرتقب تنظيم دورة تكوينية قبل نهاية سنة 2017.

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

آليات التتبع والشراكة والتواصل

في إطار الشراكة بين الوزارة والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية (AECID) تم:

- انطلاق الدراسة المتعلقة بوضع التشخيص لتحديد السلاسل المحتمل دعمها بجهات سوس ماسة، الدار البيضاء – سطات والشرق في 20 فبراير 2017 حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة وتم تقديم التقرير الأولي لهذه المرحلة
- انطلاق الدراسة المتعلقة بوضع وتنفيذ برنامج لتقوية القدرات وتشجيع إبداع الفاعلين بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة وتم تقديم التقرير الأولي لهذه المرحلة ؛
- انطلاق الدراسة المتعلقة بوضع وتنفيذ استراتيجية التواصل المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة وتم تقديم التقرير الأولي لهذه المرحلة.

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

استراتيجية جديدة للقطاع

الرؤية الاستراتيجية الجديدة للقطاع

- يتم حاليا الإعداد لانطلاق الدراسة المتعلقة بإعداد استراتيجية شاملة وبرنامج عمل تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2018-2028.

الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

استكمال الترسنة القانونية لقطاع الصناعة التقليدية

- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 50.17 المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية؛
- استكمال مسطرة المصادقة على مشروع مرسوم يتعلق بتطبيق القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية؛
- إعداد مشروع مرسوم يحدد كيفية وشروط مسك سجل المقاولات والتعاونيات والصناع من طرف غرف الصناعة التقليدية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

تعزيز البنيات التحتية

- سيتم الشروع في إنجاز 7 بنيات تحتية جديدة وتأهيل / إعادة بناء 3 بنيات أخرى؛
- بالإضافة الى إنجاز 6 بنيات تحتية إضافية إذا تمت تعبئة الوعاءات العقارية الخاصة بها؛
- سيتم كذلك الشروع في تهيئة 7 مناطق للأنشطة.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة للقطاع

- مواصلة تقديم الدعم لغرف الصناعة التقليدية في مجال ترويج المنتوجات الحرفية من خلال المعارض الجهوية والمحلية؛
- مواصلة دعم دور غرف الصناعة التقليدية في مجال التكوين بالتدرج المهني؛
- مواصلة دعم الغرف في إنجاز مشاريع تنموية في إطار شراكات جهوية؛
- إعداد نص تنظيمي لتحديد الجمعيات المهنية والمقاولات والتعاونيات التي يمكنها تقديم مرشحين كأعضاء شركاء بالجمعية العامة لغرف الصناعة التقليدية؛
- تطوير نظام لتتبع أنشطة غرف الصناعة التقليدية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية

المحافظة على التراث

- سيتم توصيف 3 حرف إضافية أخرى مصنفة ضمن الحرف المهددة بالانقراض برسم سنة 2018، صناعة المنافيخ-فاس"، صناعة الفخار في المناطق القروية-الرشيدية"، "البلوزة الوجدية"؛
- الشروع في تفعيل اتفاقية التعاون مع اليونسكو، بوضع مخطط وطني لصيانة الموروث الثقافي المرتبط بحرف الصناعة التقليدية، في إطار التحضير لوضع منظومة وطنية للكنوز الإنسانية الحية بالقطاع.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق - دعم الصناع الفرادى -

فيما يخص الدراسات والخبرات التقنية القطاعية

- إنجاز دراسة من أجل استغلال وتثمين مادة الطين بفرع الفخار بجهة درعة تافيلالت؛
- إنجاز دراسة تتعلق بتركيبه الطين وتحسين خاصياته لتحمل الحرارة أثناء عملية طهي الأواني الفخارية بمنطقة مزوضا بمراكش؛
- إنجاز دراسة من أجل وضع نظام معلوماتي لتتبع وتقييم مختلف مشاريع الدعم التقني؛
- إنجاز دراسة حول سبل تطوير تقنيات الدباغة النباتية؛
- إنجاز دراسة من أجل تقييم برنامج دور الصناعة ووضع برنامج عمل لتطوير أداءها وتحسين وقعها على الفئات المستهدفة.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

- دعم الصناع الفرادى -

فيما يخص مراكز الدعم التقني:

- إحداث مركز الدعم التقني لنجارة الخشب بالعيون.

بالنسبة لدور الصناعة:

- مواصلة برنامج إحداث دور الصناعة حسب الحاجيات المعبر عنها.

بخصوص دعم التجمعات الحرفية:

- العمل على دعم التجمعات الحرفية بالمعدات التقنية حسب الحاجيات المعبر عنها ووفق الإمكانيات المتاحة ؛
- العمل على إنجاز مشاريع الدعم بالمعدات التقنية المرتبطة بالبرامج المندمجة لجهة كلميم واد نون وجهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب .

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق

الابتكار والبحث والتنمية :

- تنظيم الدورة الثامنة للجائزة الوطنية لأمهر الصناع؛
- مواصلة إنجاز عمليات البحث والتنمية طبقا للحاجيات المعبر عنها وإمكانيات الشراكة مع الجامعات والمعاهد الوطنية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق
الجودة وحماية منتجات الصناعة التقليدية

العلامات الجماعية ومنح حق استعمالها لوحدات الإنتاج :

- إحداث 5 علامات جماعية جديدة؛
- تعميم ومواصلة عملية منح حق استعمال الشارة الوطنية للصناعة التقليدية المغربية؛
- تعميم ومواصلة عملية منح حق استعمال العلامات الجماعية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق الترويج

بالنسبة للمعارض المهنية:

- سيتم تنظيم الدورة الخامسة لمعرض "من يدنا" تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

بالنسبة للمعارض التجارية:

- ستتم المشاركة في معارض تجارية بعدة دول عربية وأجنبية؛
- سيتم تنظيم معارض وطنية بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية بالمغرب.

فيما يخص المعارض الجهوية:

- سيتم تنظيم معارض جهوية بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية تشمل مختلف جهات المملكة.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

دعم الإنتاج والجودة بالقطاع وتطوير الترويج والتسويق الترويج

بالنسبة للأسابيع المغربية بالخارج:

- سيتم تنفيذ البرامج التي تدخل في إطار التعاون والشراكة بين مؤسسة دار الصانع والسفارات المغربية المعتمدة بالخارج وبعض المنظمات الدولية وذلك عبر المشاركة في الأسابيع المغربية بالخارج.

فيما يخص استشراف الأسواق:

- سيتم تنظيم زيارات عمل لفائدة رجال الأعمال المغاربة الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية بالدول المستهدفة.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

العرض التكويني بالقطاع

أكاديمية الفنون التقليدية بالدار البيضاء، تعليم عالي ومتنوع:

- ستعرف سنة 2018 تكوين الفوج الرابع، وكذا إحداث تكوينات جديدة في مجالات ترميم الخشب وترميم المعمار التقليدي.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

دعم البنيات التحتية للتكوين

- مواصلة إحداث 6 مراكز جديدة؛
- مواصلة دعم مؤسسات التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية من خلال أشغال الإصلاح والترميم وكذا توفير المعدات التقنية والتجهيزات المعلوماتية

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

التكوين المستمر

- سيتم تنظيم دورات تكوينية لفائدة حوالي 5000 مستفيدا من الصناع المزاولين للصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية؛
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية في اللغة الإنجليزية لفائدة 1600 من الصناع التقليديين، وذلك بشراكة مع الجمعية الثقافية الأمريكية؛
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية في مجال التريبة المالية بشراكة مع المؤسسة المغربية للتريبة المالية التابعة لبنك المغرب؛
- مواصلة تكثيف التعاون مع الجامعات لوضع برامج للتكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

برنامج محو الأمية الوظيفي الخاص بالصناع التقليديين بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

- سيتم إطلاق برنامج لتكوين 5000 صانعة وصانعا تقليديا في برنامج محو الأمية باللغة الفرنسية؛
- سيتم إطلاق برنامج يستهدف تكوين 3000 صانعة وصانعا تقليديا في برنامج محو الأمية باللغة العربية؛
- سيتم إعداد الدعائم البيداغوجية لمحو الأمية الوظيفي في صنف الصناعة التقليدية الخدمائية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

تنوع وملاءمة عروض التكوين

- سيتم إنجاز دراسة قطاعية لتحديد حاجيات القطاع من التكوين الأولي وإعداد مخطط للتكوين في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية في أفق 2027؛
- سيتم عرض الخرائط الجهوية للتكوين المستمر في حرف الصناعة التقليدية على الفاعلين الجهويين قصد المصادقة.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين ورفع القدرات

تحسين جاذبية التكوين وتعزيز الاندماج المهني

- ستتم مواصلة توسيع تفعيل اتفاقية الشراكة لإرساء المسار المهني بالثانوي-الاعدادي في حرف الصناعة التقليدية الانتاجية؛
- ستتم مواصلة تفعيل اتفاقية الشراكة لفائدة تكوين السجناء في حرف الصناعة التقليدية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

تحسين ظروف عيش و اشتغال الحرفيين والصناع التقليديين

التغطية الصحية :

- العمل على إعداد النصوص التطبيقية في إطار لجنة بين وزارية؛
- فتح باب المشاورات والاستشارات الضرورية مع كافة فئات الحرفيين من أجل تنزيل أفضل لمقتضيات هذا القانون.

تعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر والأمراض المهنية في صفوف الصناع التقليديين :

- التهيئ لإنجاز دراسة لوضع آليات التحسيس من أجل الوقاية من المخاطر المهنية بخمس حرف (النجارة، الحرف المرتبطة بالاشتغال على الأحجار، ميكانيك السيارات، حرف إصلاح وصباغة هياكل السيارات والحرف المرتبطة بالجلد)؛

الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الحكامة : توفير المناخ الملائم

وضع مشروع القانون الإطار رقم 65.16 في مسطرة المصادقة

إنجاز دراسة تفضي إلى إعداد دليلين حول مواكبة تنزيل المقتضيات القانونية الواردة في القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات :

- الدليل الأول: ويخص طرق تسيير وتدبير المقاولات التعاونية وتحسين حكاتها مصحوبا بقرص مدمج لبرنامج تدريسي، بواسطة رسوم بيداغوجية للإرشاد والتوجيه، مجسدة مختلف المواقف التي يمر منها المتعاون داخل تعاونيته.
- الدليل الثاني: يتعلق بإرشاد وتوجيه التعاونيات للمشاركة في الصفقات العمومية تنفيذا لمقتضيات المادة 9 من القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: تقوية وتنظيم الفاعلين

برنامج مرافقة

- برنامج مرافقة هو الآن في شطره الأخير

دعم ومواكبة التعاوانيات

- إعداد دليل 100 سؤال وجواب حول العمل التعاواني بالمغرب

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق

الأسبوع الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تنظيم الدورة السابعة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ECOS7).

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق

مواصلة تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنسبة لباقي الجهات.

تفعيل الاتفاقيات المبرمة خلال 2017 وتوقيع الاتفاقيات مع الجهات الاخرى بخصوص تنظيم هذه الأسواق.

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

الفاعلون: تشجيع المبادرات المحلية

في إطار مساندة التوزيع الجهوي المعتمد، سيتم إحداث 12 مصلحة بالمديريات الجهوية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي على صعيد المجالات الترابية.

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

آليات التتبع والشراكة والتواصل

إحداث خلية مجهزة خاصة لتتبع هذا النظام.

إنجاز الدراسة الخاصة بإعداد ووضع نظام للتغطية الاجتماعية لفائدة المنخرطين في القطاع التعاوني؛

تنظيم أيام تواصلية بالجهات الثلاث لعرض نتائج الدراسات؛

تنظيم يوم وطني حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعرض مختلف نتائج برنامج التعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية (AECID).

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

استراتيجية جديدة للقطاع

الرؤية الاستراتيجية الجديدة للقطاع

- تتبع مراحل إنجاز الدراسة المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للقطاع.

الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

حصيلة 2017 وبرنامج عمل 2018

الموارد البشرية لكتابة الدولة

:2017

الحصيلة بالأرقام

عدد أيام/شخص/تكوين (JHF)	نسبة مشاركة المصالح الخارجية %	عدد المشاركين من المصالح الخارجية	عدد المستفيدين	نوعية التكوين
368	55%	56	102	دورات تكوينية مؤطرة من طرف مكاتب دراسات و مؤسسات تكوينية
735	92%	389	422	دورات تكوينية داخلية
64	-	-	8	اللغات الأجنبية
1167		445	532	المجموع

• إنجاز المخطط المديرى الجديد للتكوين المستمر الخاص بالوزارة (دراسة قيد الانجاز)؛

• تحديد حاجيات موظفي الوزارة من التكوين المستمر برسم سنة 2018 وإعداد طلب عروض من أجل تنفيذ البرنامج السنوي.

:2018

• إعداد نظام معلوماتي لتدبير الموارد البشرية؛

• تفعيل الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى الجديد للتكوين المستمر؛

• تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين المستمر للوزارة برسم سنة 2018.

حصيلة 2017 وبرنامج عمل 2018

الموارد البشرية لكتابة الدولة: العمل الاجتماعي

2017:

- مواصلة ومواكبة استفادة موظفي الوزارة وأفراد عائلاتهم من التأمين الصحي التكميلي؛
- تنظيم عملية التلقيح ضد الزكام لفائدة الموظفين وأسرتهم؛
- تكريم المتقاعدين برسم سنة 2016؛
- تنظيم رحلات ترفيهية وثقافية؛
- استفادة موظفي الوزارة من الاصطيف العائلي؛
- تقديم منح مادية للموظفين الراغبين في القيام بمناسك الحج أو العمرة؛
- إعطاء الانطلاقة لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتقاعد التكميلي.

2018:

- العمل على وضع تصور لإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية خاصة بموظفي القطاع بشراكة مع قطاعات حكومية أخرى؛
- مواصلة الاهتمام بالرعاية الصحية للموظفين عبر تنظيم قوافل طبية بالتعاون مع جمعيات ومؤسسات مختصة؛

الفهرس

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

1

حصيلة 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

2

حصيلة 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

3

برنامج عمل 2018 لقطاع الصناعة التقليدية

4

برنامج عمل 2018 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5

الموارد البشرية لكتابة الدولة

6

مشروع الميزانية لسنة 2018

7

تقديم الميزانية حسب طبيعة النفقات

عرفت ميزانية الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي شبه استقرارين سنتي 2017 و2018 بارتفاع طفيف نسبته 1,68 % .

مشروع قانون المالية لسنة 2018 / قانون المالية لسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	قانون المالية للسنة 2017	
13,96 %	337.750.000	296.367.000	نفقات التشغيل
02,09 % -	127.300.000	130.020.000	نفقات الموظفين
26,51 %	210.450.000	166.347.000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
27,77 %	209.347.000	163.847.000	الميزانية العامة
55,88 % -	1.103.000	2.500.000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
09,65 % -	289.980.000	320.980.000	نفقات الاستثمار
09,69 % -	288.700.000	319.700.000	الميزانية العامة
00,00 %	1.280.000	1.280.000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
1,68 %	627.730.000	617.347.000	المجموع

ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج

هذا الجدول يبين توزيع الاعتمادات حسب البرامج.

مشروع قانون المالية لسنة 2018 / قانون المالية لسنة 2017	مشروع قانون المالية لسنة 2018	قانون المالية لسنة 2017	
05,24 %	212.535.000	224.292.000	برنامج الدعم والقيادة
05,24 %	212.535.000	224.292.000	الميزانية العامة
	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
03,52 %	316.775.000	305.985.000	برنامج الصناعة التقليدية
04,03 %	314.392.000	302.205.000	الميزانية العامة
36,95 % -	2.383.000	3.780.000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
13,03 %	98.420.000	87.070.000	برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
13,03 %	98.420.000	87.070.000	الميزانية العامة
	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
01,68 %	627.730.000	617.347.000	المجموع

حرف
المغرب
فن و إبداع

الأجوبة التكميلية
للسيدة كاتبة الدولة
المكلفة بالصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي



الأجوبة التكميلية على تساؤلات السيدات والسادة
المستشارين المحترمين أعضاء لجنة الفلاحة
والقطاعات الإنتاجية خلال مناقشة مشروع الميزانية
القطاعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة
التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2018
(قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي)

نونبر 2017

صعوبة ولوج مجمع الصناعة التقليدية بشيشاوة

تم إنجاز مجمع الصناعة التقليدية بشيشاوة من قبل عمالة الإقليم وبتنسيق من الوزارة كما أن البقعة الأرضية التي شيد عليها تم اختيارها من قبل الشركاء المحليين. على إثره تم انتقاء المستفيدين من المحلات المهنية في إطار اللجنة المحلية، والمجمع مشغل حاليا، حيث يتم استغلال هذه المحلات المهنية من قبل 12 صناعا فرديا في حرف الصياغة والخياطة والطرز والنحت على الزجاج والفوانيس والمصنوعات النحاسية والنحت على الحجر والزرايبي.

كما أن الوزارة حريصة على تجاوز صعوبة الولوج إليه بتنسيق مع الشركاء المحليين، وكذا وعلامات التشوير الخاصة به مع العمل على إدراجه في المدارات السياحية وتنشيطه بصفة مستمرة.

الاهتمام بالصناعة التقليدية بإقليم ورزازات

تعتبر المخططات الجهوية لتنمية الصناعة التقليدية الترجمة الترابية للاستراتيجية الوطنية للصناعة التقليدية الآخذة بعين الاعتبار الخصوصيات والمؤهلات التي تزخر بها كل جهة على حدة بما فيها العالم القروي والمناطق الجبلية ، حيث تقوم الوزارة بتغطية مختلف المناطق عبر برامج تنمية تشمل كل مكونات سلسلة القيمة.

في هذا السياق ، وبالنسبة لإقليم ورزازات، تضمن برنامج عمل الوزارة عدة إجراءات تهتم بالبنيات التحتية ودعم الإنتاج والتكوين والترويج؛ في هذا السياق تم إنجاز مشاريع هامة تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والخصوصيات المحلية، نذكر منها:

- تأهيل فرع الفخار بتنغير وسكورة وتامكروت،
- إنجاز برنامج للدعم والمواكبة التقنية للصناعات بنازناخت يهدف لتأهيلهن في تقنيات غسل وإعداد الصوف والغزل والنسيج وكذا التأطير في مجال استعمال الصباغة النباتية.
- إنجاز دراسات وخبرات تقنية لتطوير وتأهيل الزربية القروية للأطلس الكبير بورزازات والتزود بمادة الصوف .
- إعداد وتبني علامتين جماعيتين للجودة " الزربية الوزكيتية" و "خنجر قلعة مكونة" وتسجيلها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.
- إحداث وتجهيز 5 دور للصناعة بكل من قلعة مكونة وسكورة وتازناخت وتانسيفت وسيروا وأخرى مبرمجة بالذئيف.

إعادة النظر في تدبير دور الصانعة

- لا بد في البداية من التذكير بأن برنامج إحداث دور الصانعة جاء استجابة لحاجيات النساء الحرفيات، خاصة بالعالم القروي والتي تبقى قدراتهن محدودة سواء على المستوى المادي أو المهني أو التدبيري لمواجهة التحديات المطروحة حيث لا يمكن لهذه الفئة لوحدها مواجهة مختلف التحديات دون دعم تقني ومواكبة ملائمة على مستوى كل مراحل سلسلة القيمة، وهو الدور الذي تلعبه دور الصانعة كبنيات للقرب مخصصة لهذه الفئة من النساء تستجيب لانتظاراتهن؛ وقد انطلق البرنامج الخاص بها منذ 2010، ويبلغ عددها حاليا 81 دارا.
- وبخصوص الملاحظة المتعلقة بمشكل التدبير والتسيير ببعض دور الصانعة، وجبت الإشارة أن الوزارة ستقوم بإنجاز تقييم لهذا البرنامج بهدف تطويره وتجويده حتى يقوم بالدور الذي أحدث من أجله على أكمل وجه بتعاون وشراكة مع مختلف المتدخلين وكذا المستفيدات حتى تؤدي الدور المنوط بها على أحسن وجه.

تقوية الموارد المالية للغرف

- تعتبر غرف الصناعة التقليدية شريكا وفاعلا أساسيا للوزارة في مجال التنزيل المجالي للبرامج والمشاريع الخاصة بتنمية الصناعة التقليدية.
- لهذه الغاية، ولتأهيل غرف الصناعة التقليدية من حيث الموارد المالية للرفع من أدائها، فإن الوزارة تبذل كل الجهود لتأمين تمويل كاف لها لسد الخصاص في مواردها المالية، والتي تتشكل حاليا من حصة عائدات الرسم المهني المخصص للغرف المهنية، إذ يتم كما تعلمون تخصيص 31 % من هذه الحصة لفائدة غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.
- واعتبارا لكون متوسط العائدات السنوية للرسم المهني المخصص لغرف الصناعة التقليدية لا يتعدى 75 مليون درهما وهو ما لا يكفي لتغطية نفقات تسيير ميزانيات هذه الغرف، فإن الوزارة تخصص سنويا حوالي 22 مليون درهما كدعم لميزانية تسيير الغرف وما يناهز 23 مليون درهما لميزانية الاستثمار أي ما مجموعه 45 مليون درهما.

كذلك ولتقوية هذه الموارد، فإن غرف الصناعة التقليدية في سياق بعدها الجهوي الجديد تعمل على تقوية الشراكات في إطار مشاريع مندمجة تمكنها من تنفيذ برامج تنموية لفائدة الصناع التقليديين على مستوى الجهات، حيث أنها منخرطة مع الوزارة ضمن المقاربة التشاركية في عدة برامج وأوراش نذكر منها التدرج

المهني وإنجاز البنيات التحتية والدعم التقني وكذا التكوين المستمر للصناع والصناعات، ومختلف البرامج المرتبطة بالترويج والتسويق بالداخل والخارج (معارض وطنية وجهوية ومحلية ودولية).

هناك كذلك فرص عديدة في إطار التعاون الدولي اللامركزي الذي يمكن الغرف من موارد مالية إضافية لتنفيذ برامجها التنموية، إضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب وغيرها؛ هذا إضافة إلى إمكانية تقديم خدمات مقابل مداخل من شأنها أن تدعم وتعزز ميزانيتها.

ضرورة تحسين الجودة ومواجهة منافسة المواد المستوردة

أصبحت منتجات الصناعة التقليدية تعرف منافسة قوية في السنين الأخيرة داخل السوق الوطني من طرف بعض المنتجات الخارجية وذلك في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها المغرب في معاملاته التجارية.

ولمواجهة هذه الوضعية تقوم الوزارة بتنفيذ استراتيجية متكاملة لتنمية سلسلة الإنتاج وتقوية قدرات الفاعلين بتقديم الدعم التقني لتحديث وسائل الإنتاج وتوفير شروط ملائمة للعمل وتحسين جودة منتجات الصناعة التقليدية بهدف توسيع قاعدة رواجها وكسب مزيد من ثقة المستهلك، بالإضافة إلى إجراءات للحفاظ على موروثنا الثقافي وتثمينه و تتمثل في:

- وضع وتنفيذ برنامج للمواصفات تهم عددا من المنتجات الحرفية التي قد تعرف منافسة غير مشروعة وذلك كحاجز غير جمركي، من طرف منتجات أجنبية مماثلة، حيث أن الامتثال لهذه المواصفات يقتضي استعمال مواد أولية ذات جودة عالية وهو ما لا يسمح بإغراق السوق الوطني بمنتجات رديئة الجودة ومنخفضة الثمن، ويبلغ عدد المواصفات حاليا 258 مواصفة؛
- تعيين مراقبين محلفين تابعين لقطاع الصناعة التقليدية بمختلف مناطق الإنتاج قصد ضمان المراقبة الدائمة للمنتجات الخاضعة للمواصفات ذات التطبيق الإجمالي؛
- التنسيق مع إدارة الجمارك من أجل مراقبة المنتجات المستوردة؛
- وضع برنامج لعلامات الجودة خاص بمنتجات الصناعة التقليدية، حيث تم إعداد 52 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لحمايتها وطنيا، وكذلك دوليا بالاتحاد الأوروبي وبالولايات المتحدة الأمريكية. كما تعكف الوزارة حاليا على وضع علامات جماعية أخرى؛
- صدور القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية، من أجل الحفاظ على تنوع منتجات حرف الصناعة التقليدية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها بالاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها ويبقى الهدف الأسمى هو الرفع من جودة منتجات حرف الصناعة

التقليدية وإنعاش تسويقها لتحسين مستوى المداخل المترتبة عن تثمينها لصالح مختلف الفاعلين المحليين المتدخلين في تهيئة المنتوجات المذكورة.

مفهوم صانع تقليدي

في إطار تفعيل البرنامج الحكومي الذي نص على ضرورة تعزيز الإطار القانوني بالقطاع، فقد جعلت الوزارة ورش تنظيم أنشطة الصناعة التقليدية أحد أولويات الاستراتيجية الجديدة، لكونه يشكل أداة ناجعة لمحاربة الأنشطة غير المهيكلة والاعتراف بالمهارات الحرفية وتثمينها لتحسين صورة الصناعة التقليدية وتعزيز مكانة المنتج الوطني.

وعليه، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، والذي تضمن مقتضيات حول تعريف الصانع التقليدي، وكذا فئات الفاعلين بالقطاع الذاتيين والاعتباريين بالإضافة إلى أحكام تتعلق بتأهيل الصناع التقليديين.

ويتضمن المشروع تعريف أنشطة الصناعة التقليدية بصنفيها الإنتاجي والخدمي والصانع والصانع المعلم وتعاونية ومقولة الصناعة التقليدية وذلك بهدف هيكلة أنشطة القطاع بصنفيها الإنتاجي والخدمي وتثمين منتوجات الصناعة التقليدية وعمل الصناع التقليديين.

وقد تمت صياغته بمعية مختلف الشركاء وعلى رأسهم الحرفيين من خلال غرف الصناعة التقليدية؛ وباقتراح من مجلس الحكومة المنعقد في 27 نونبر 2017 أحيل المشروع على لجنة بين وزارية، قصد تعميق دراسته قبل إحالته على مسطرة المصادقة.

غياب إحصائيات متعلقة بالمشاركة في المعارض وحجم المبيعات

تعتبر المشاركات في المعارض الوطنية والدولية هي العمود الفقري لنشاط المؤسسة، و لتحقيق تنفيذ أمثل، تقوم مؤسسة دار الصانع بتحضير برنامج سنوي يشمل جميع التظاهرات التي تعتمزم المشاركة فيها والتي تتلاءم والتوجهات الاستراتيجية، على إثرها يتم إخبار غرف الصناعة التقليدية ومديريات الصناعة التقليدية وجامعة غرف الصناعة التقليدية وفدرالية مقاولات الصناعة التقليدية، بكل تظاهرة على حدة كما يعلن عنها من خلال 'نداء التظاهرة' في الجرائد اليومية وكذا في الموقع الإلكتروني للمؤسسة وبمقرها أيضا.

خلال سنة 2017، أنجزت المؤسسة 83 عملية منها 10 معارض مهنية و41 معرض تجاري و6 أسابيع مغربية، بالإضافة إلى 25 أنشطة في مجالي تقديم الدعم والحضور المؤسسي .

أما عن حجم المبيعات، فيصعب تقديم أي رقم رسمي سيما وأن الأمر يتعلق بالمشاركين الذين يتحفون على تقديم أي تصريح بحجم مبيعاتهم في المعارض.

التكوين بالتدرج المهني في صنف الصناعة التقليدية الخدمائية

جدير بالذكر أن منظومة التكوين المهني التابعة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لا تغطي حاليا الحرف الخدمائية نظرا لعدم توفرها على المكونين المتخصصين في هذا المجال وعلى البنيات التحتية والتجهيزات اللازمة.

ويبقى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل هو المؤسسة التي توفر التكوين الأولي في هذا الصنف من الحرف نظرا لتوفره على البرامج والأطر والتجهيزات الضرورية.

وللاستفادة من خبرة هذا المكتب في مجال التكوين المستمر للصناع، تفقد تم إبرام شراكات مع هذا المكتب من أجل ضمان التكوين المستمر في 4 مجالات، وهي ميكانيك السيارات، وكهرباء البناء، والترصيص، وصيانة وصباغة البنايات، وذلك وفق برامج سنوية في هذا المجال.

المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض

تكتسي المحافظة على حرف الصناعة التقليدية، خاصة ذات الحمولة الثقافية، أهمية بالغة، بحكم أنها جزء لا يتجزأ من تراثنا الثقافي ومن الرأسمال اللامادي لبلادنا، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالهوية المغربية، وبالتالي يتعين الحفاظ عليها وحمايتها وضمان انتقالها إلى الأجيال الناشئة من خلال منظومة ملائمة للتكوين المهني، حيث عملت الوزارة على جرد اثني وأربعين (42) حرفة مهددة بالانقراض على الصعيد الوطني.

في هذا السياق تم وضع برنامج طموح للمحافظة على هذه الحرف وحمايتها، وضمان انتقال تقنياتها عبر الأجيال وفق مقاربة متكاملة ومنهجية علمية، حيث تم إلى حدود الساعة المحافظة على اثني وعشرين (22) من بينها أربع حرف تنتمي للأقاليم الجنوبية للمملكة وتهم حرف المصنوعات النباتية، نسج الخيام، الخشب المنقوش "جداري" والمصنوعات الجلدية.

وبرسم سنة 2017 تم إعداد برنامج يهم عملية توصيف وتدوين أربع حرف أخرى تعتبر تراثا ثقافيا لا ماديا محليا ووطنيا ويتعلق الأمر: بشربيل الأطلس ببني ملال، والجلابة الزناسنية ببركان، وصناعة القباب بفاس، والدك الصويري.

والجدير بالذكر أن الفضل في المحافظة على هذه الحرف يرجع بالأساس إلى كبار المعلمين حاملي هذه المعارف والمهارات، الذين انخرطوا بكل طواعية وتلقائية في إعداد هذا البرنامج وتفعيله، وكذلك تمرير المهارات والمعارف عبر تلقينها للأجيال الصاعدة.

إدماج خريجي مؤسسات التكوين المهني في سوق الشغل

تعتمد منظومة التكوين في حرف الصناعة التقليدية على منظومة تضم 58 مؤسسة للتكوين المهني، بطاقة استيعابية عامة تصل إلى 15.000 مقعدا بيداغوجيا، مع تغطية جغرافية لمجموع التراب الوطني.

توفر هذه المنظومة تكويننا أوليا للشباب من خلال نمطين من التكوين: النظامي والتدرج المهني، وتساهم مؤسسات التكوين المهني في تعزيز النسيج الإنتاجي بشباب مؤهل وقادر على تنمية القطاع وخوض غمار التنافسية.

ومن أجل معرفة مدى ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل؛ قامت الوزارة سنة 2016 بإنجاز دراسة ميدانية للوقوف على إدماج خريجي مؤسسات التكوين المهني بالقطاع؛ وقد أبان البحث على أن نسبة الإدماج سجلت 71% بعد تسعة أشهر من التخرج، و90.4% بعد 36 شهرا من التخرج.

كما سجلت الدراسة ملاءمة كبيرة بين التكوين الملقن والنشاط المزاوول حيث وصلت نسبة الملاءمة إلى 93%.

أكثر من ذلك يتجه عدد مهم من خريجي منظومة التكوين بالقطاع نحو إحداث مقاولات وخلق مشاريع ذاتية.

مراجعة التكوين بالتدرج المهني

يعتبر التكوين بالتدرج المهني التكوين الأكثر ملاءمة لتلقين حرف الصناعة التقليدية، ويتم اعتماد هذا النمط وفق مقتضيات القانون 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني، وكذلك من خلال 12 اتفاقية شراكة مبرمة بين الوزارة وقطاع التكوين المهني وغرف الصناعة التقليدية.

وفي إطار البرنامج الاستعجالي للتدرج المهني، عرف هذا النمط نموا ملحوظا سواء على مستوى إحداث البنيات الجديدة التي تميزت بعضها بشرف تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما يساهم هذا النمط من التكوين في تعزيز النسيج الإنتاجي بشباب مؤهل وقادر على تحسين جودة المنتج والمساهمة في تنمية القطاع، ويتزايد الإقبال عليه سنويا، حيث وصل مجموع الخريجين ما بين الفترة 2009 و2016 إلى 33.400 شابا وشابة.

ومن أجل ملاءمة التكوين مع متطلبات مختلف جهات المملكة، تم إحداث لجن جهوية تضم ممثلين عن الشركاء المعنيين، تسهر على تحديد الحرف المستهدفة وضبط أعداد المسجلين ومتابعة سير عملية التكوين.

القانون المتعلق بالتعاونيات والصعوبات المطروحة لحصول التعاونيات على السجل التجاري

يعتبر تحسين الحكامة من أهم أورش تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث عملت الوزارة على إصدار القوانين التالية:

- صدور القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات بالجريدة الرسمية بتاريخ 18 دجنبر 2014 ونصومه التطبيقية، لتوفير المناخ الملائم لتطوير الأنشطة التعاونية ومدها بآليات قانونية تساعد التعاونيات على تحسين مستوى تدبيرها وتنمية مواردها، بالإضافة إلى مرونة مسطرة تأسيسها ودعم استقلاليتها، ووضع سجل خاص بالتعاونيات أطلق عليه إسم السجل العمومي للتعاونيات ؛
- ومن هذا المنطلق، فإن التعاونيات غير ملزمة بالتسجيل بالسجل التجاري لأن القانون المذكور أعلاه أحدث سجلا خاصا بالتعاونيات يتكون من سجلات محلية تمسك على مستوى المحاكم الابتدائية وسجل مركزي يمك من طرف مكتب تنمية التعاون.
- صدور القانون رقم 16-74 المتعلق بتغيير القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات بالجريدة الرسمية عدد 6597 بتاريخ 28 ذو القعدة 1438 (21 غشت 2017) والذي سيمكن أزيد من 12000 تعاونية واتحاد تعاوني من آجال إضافية لملاءمة أنظمتها الأساسية مع مقتضيات قانون التعاونيات وذلك إلى غاية 31 دجنبر 2019 .
- تنظيم حملات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة التعاونيات القائمة حول مستجدات القانون المذكور، لحثها على التقيد بالمقتضيات الجديدة الواردة به، وذلك بتنسيق وتعاون مع الإدارات والمؤسسات العمومية المكلفة بنشاط التعاونيات؛
- إعداد نماذج للوثائق الواجب الإدلاء بها من طرف التعاونيات، لمطابقة أنظمتها الأساسية وملاءمتها مع مقتضيات القانون الجديد؛
- إعداد دليل لتأسيس المشاريع التعاونية ومطويات وكتيبات حول الإجراءات والتدابير الواجب القيام بها.

توفير رؤية واضحة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وصناديق لإنجاز مشاريع القطاع خصوصا على مستوى جهة العيون – الساقية الحمراء.

عملت الوزارة بهذا الخصوص على تعميق الدراسة حول مشروع القانون الإطار رقم 65.16 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي سيوفر الإطار القانوني والتنظيمي، هذا إضافة إلى وضع العناصر الأولية لاستراتيجية تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010 - 2020، تم من خلالها وضع مخططات جهوية لتنمية وتطوير هذا القطاع على صعيد الجهات، نتج على إثرها توقيع البرنامج التعاقدى لإنجاز المشاريع المتعلقة بهذا القطاع على مستوى الجهات التي أنجزت فيها هذه المخططات.

ومن بين هذه الجهات جهة العيون – الساقية الحمراء، التي كانت من بين الجهات السباقة لتوقيع البرنامج التعاقدى الخاص بتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى هذه الجهة بمبلغ إجمالي قدره يناهز 5 مليون درهم إلا أن عدم التزام بعض الأطراف بتحويل الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أدى إلى توقفه.

كذلك، وفي إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية الموقع تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يقضي الشق المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمنح جهة العيون- الساقية الحمراء غلafa ماليا قدره 3,3 مليون درهم سيخصص لتنظيم الأسواق المتنقلة والمعرض الجهوي للجهة ودورات تكوينية لتقوية قدرات حاملي المشاريع الممكن إنجازها في إطار وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



لجنة

الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

برسم سنة 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَهْلًا وَسَهْلًا
بَارِكًا مَبْرُكًا
مُحْتَرَمًا

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية إجتماعا بتاريخ 30 نونبر 2017
لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم
السنة المالية 2018، وذلك برئاسة السيد العربي العرايشي رئيس اللجنة، وبحضور
السيد عزيز الرباح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، مرفوقا بالسيدة نزهة
الوافي كاتبة المكلفة بالتنمية المستدامة.

لقد تفضل السيد الوزير بإلقاء عرض تقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع
الطاقة والمعادن، تطرق فيه لعدة جوانب همت بالأساس قطاع الطاقة حيث أكد أن
الطلب على الطاقة (الكهرباء، الغاز، المحروقات)، يتزايد ما بين 4% و 6%، أي بكلفة

مالية تفوق 50 مليار درهم تؤدي بالعملة الصعبة، وأشار إلى حرص جلالته الملك على إعطاء تعليماته للحكومة قصد التسريع من وتيرة الانتقال إلى الطاقات المتجددة، وذلك لبلوغ هدف 52% من الطاقة الكهربائية في مصادر متجددة في أفق 2030.

كما أكد السيد الوزير على أن النجاعة الطاقية تشكل أولوية وطنية في الاستراتيجية الطاقية الرامية إلى تحقيق اقتصاد في الطاقة بنسبة 5% في أفق 2020 و20% في أفق 2030. من خلال تنفيذ العديد من البرامج والإصلاحات تهدف إلى إدخال تقنيات النجاعة الطاقية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، بحيث تم وضع برنامج تعاقدي خلال الفترة الممتدة 2017-2021، في إطار تنفيذ مرحلة جديدة من الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، قصد تطوير برامج النجاعة الطاقية لفائدة القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة بما في ذلك النقل والصناعة والمباني والفلاحة والإنارة العمومية، موازاة مع الإعداد حالياً لخارطة طريق تهدف إلى التثمين الطاقى للكتلة الحيوية (Biomasse) والطاقة الحرارية الأرضية (Energie Géothermique).

أما على المستوى التنظيمي، أشار إلى صدور المراسيم اللازمة لتطوير تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة بتقييم آثار الطاقة، وكذا إحداث الشركات المتخصصة في الخدمات الطاقية.

كما أكد على ان بلادنا تسعى إلى تعزيز البنية التحتية للغاز الطبيعي عبر مخطط الغاز بإنشاء خط أنبوب الغاز الجديد الرابط بين المغرب ونيجيريا الذي يهدف إلى إقامة سوق إقليمي تنافسي للكهرباء على ربطه بأوروبا وكذا تمكينه من تطوير أقطاب صناعية مندمجة، ويهدف مشروع الغاز أيضا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين التنافسية للصادرات.

أما فيما يخص قطاع المعادن، فقد أكد السيد الوزير أن المغرب يعرف ثورة معدنية حقيقية، وسيكون المغرب رائدا في عدد من المجالات المرتبطة بالفوسفات، وقام بعقد عدد من الشراكات مع عدد من الدول الإفريقية والآسيوية وأفريقيا الجنوبية وغيرها.

وأضاف أن قطاع الفوسفات انخرط منذ مدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والتنمية المحلية، والمكتب الشريف للفوسفات يلتزم مع الجماعات من أجل بلوغ أهداف التنمية المحلية، وفي هذا الإطار أطلق مؤخرا مشروعا لتحويل 600 هكتار إلى قطب فلاحي بكل مكوناته.

كما أن قطاع الفوسفات -يضيف السيد الوزير- أصبح يلعب دورا كبيرا في التعليم العالي من خلال جامعة محمد السادس ببنكري، وهي جامعة لها تصور كبير في مجالات دقيقة جدا.

و أوضح أن بلادنا أعطت حيوية جديدة للقطاع المعدني خارج الفوسفات من خلال وضع قانون جديد للمناجم ذو جاذبية وسيتم إصدار جميع المراسيم إلى حيز الوجود في السنة المقبلة، وسحب جميع الرخص التي لا يتم استغلالها، وستعطى تسهيلات في مجال الاستثمار في قطاع المعادن، كما سيتم تسريع وثيرة الإنتاج الخرائطي، ومواكبة نظام المعلومات الجيولوجي، ووضع خرائط جيولوجية، مع وضع المعلومة الجيولوجية رهن إشارة الجميع.

من جانبها استهمت كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة عرضها التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع التنمية المستدامة بالتذكير بالتوجهات الملكية السامية بشأن التنمية المستدامة، ولإسيما تنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بشأن الميثاق الوطني للتنمية المستدامة، وأوضحت أن المغرب وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030، والتي قدمت واعتمدت في المجلس الوزاري في 25 يونيو 2017.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إرساء أسس اقتصاد أخضر وشامل في المغرب بحلول 2020، وتراعي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الاستراتيجية القطاعية المعتمدة بما في ذلك أجرأتها وبلورتها على المستوى الجهوي، وأضافت أن هذه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تهدف إلى:

- تعزيز الالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- تكريس مفهوم التنمية المستدامة كمقاربة للتنمية، تركز على توازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية.

- إدراج ثقافة التنمية المستدامة في البرامج التربوية.

- تشجيع برامج البحث والتنمية في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وخاصة الأنشطة ذات الأولوية والمتعلقة بالطاقة والماء والغابات والصيد البحري والفلاحة والنقل والسياحة والتعمير والبناء والصناعة، وتدير النفايات التي تكتسي أولوية من حيث متطلبات التنمية المستدامة.

- تنفيذ سياسة عمومية في مجال البيئة.

هذا، وتطرقت السيدة كاتبة الدولة إلى أهم برامج التدخل المعتمدة في تنفيذ السياسة العمومية في مجال البيئة وهي كالاتي:

● البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة:

- عرفت سنة 2017 مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل من خلال مواصلة المشاريع قيد الإنجاز وكذا إعطاء انطلاقة مشاريع جديدة بميزانية

تقدر ب 545.8 مليون درهم، وإلى غاية 2017 بلغ معدل الربط بشبكة التطهير
السائل 75% وبنسبة معالجة المياه العادمة إلى 44.22%.

• البرنامج الوطني للنفايات المنزلية:

عرفت سنة 2017 مواصلة تفعيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية بتمويل من
طرف الدولة بغلاف مالي يقدر ب 290 مليون درهم.

وإلى حدود نهاية 2017 بلغت نسبة جمع النفايات المنزلية 85.2% في حين
ساهمت المطارح ومراكز استغلال النفايات في معالجة 3.81 مليون طن في السنة من
النفايات أي ما يعادل 60.4% من إجمالي النفايات المنزلية.

ونظرا لأهمية العرضين التقديميين، نورد هـما مفصلين ضمن محتويات التقرير

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة،
ثمن السيدات والسادة المستشارون ماجاء في عرضي السيد الوزير والسيدة كاتبة
الدولة، وأشادوا بوجهة دمج قطاع الطاقة والمعادن وقطاع التنمية المستدامة في وزارة
واحدة نظرا للترابط الوثيق بين القطاعين، مما سيعزز التقائية البرامج الحكومية في
هذا المجال بما يضمن شروط نجاح مختلف البرامج والمخططات الاستراتيجية
القطاعية سواء على المستوى الجهوي أو الوطني.

وأكدوا على أن بلادنا اختارت الرهان على الطاقات المتجددة والطاقات النظيفة
عبر الانخراط في عدة مشاريع تهدف إلى جعل الطاقات المتجددة من قبيل الطاقة
الشمسية والطاقة الريحية مصدرا حقيقا للإنتاج الطاقوي وبديلا يستطيع المغرب
المراهنة عليه لضمان النجاعة الطاقوية والتنمية المستدامة، ويبقى أهم تحدي
سيواجه بلادنا على المدى المتوسط والبعيد هو كيفية ضمان تزويد الاقتصاد الوطني

بما يحتاجه من الطاقة من مختلف المصادر سواء كانت أحفورية أو متجددة، وذلك استجابة للطلب الوطني المتزايد على الطاقة، والذي أخذ في السنوات الأخيرة منحى تصاعديا كنتيجة طبيعية للطفرة الاقتصادية التي عرفتة عدة قطاعات صناعية في إطار التحول الهيكلي للصناعة المغربية وتطور النمو الديمغرافي الذي يعرفه المغرب، هذا إضافة إلى التبعية الطاقية التي لازالت جد مرتفعة وتتعدى نسبتها %93 أي ما يعادل 52 مليار درهم كفاتورة طاقية وهو رقم كبير جدا علما أنه يؤدي بالعملة الصعبة.

كما سجل السادة المستشارون ضعف إقبال الفاعلين الدوليين للاستثمار في هذا المجال مقارنة مع دول أخرى بتنافسية أقل بكثير، بالرغم من المؤهلات والإمكانات الواعدة التي يتيحها المغرب لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة (خاصة الريحية) بقوة عالية وبكلفة تعتبر الأقل انخفاضا على المستوى العالمي.

ودعا السادة المستشارون إلى ضرورة توجيه الاستثمار العمومي لتعزيز وتقوية قدرة الشبكة الكهربائية لتصريف الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة التي تتسم بإنتاج لامركزي، عبر إحداث وتطوير الشبكات الذكية (Smart Grids). وكذا العمل على تسريع ربط الشبكة الكهربائية للأقاليم الجنوبية مع الشبكة الكهربائية الوطنية.

كما تمت الإشارة إلى التعثر الكبير الذي تواجهه النجاعة الطاقية بسبب عدم الالتزام بالتخفيف من استهلاك الطاقة أمام المجهودات المبذولة لتحقيق نسبة 5% في اقتصاد الطاقة في أفق 2020 ونسبة 20% في أفق 2030.

وفي إطار الرغبة الأكيدة للسادة المستشارين من أجل تنمية القطاع المعدني دعوا إلى اتخاذ مجموعة من التدابير منها:

- الرفع من نسبة التخريط الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيميائي ووضع مختلف المعطيات رهن إشارة المستثمرين المحتملين لتشجيعهم على الاستثمار في البحث والتنقيب عن المعادن أو لتوسيع أنشطتهم القائمة.

- تحفيز المقاولات والشركات المنجمية للقيام بأعمال البحث والتنقيب في المناجم واستكشافها وتطوير البحث في القطاع المنجمي وذلك قصد ضمان استدامة وتطوير هذا القطاع على غرار ما هو معمول به في عدد من الدول الإفريقية.

أما فيما يتعلق بقطاع التنمية المستدامة، فقد تم التأكيد أن هذا القطاع أصبح يحظى باهتمام وطني ودولي متزايد أملته الحاجة إلى تحقيق أهداف الوصول إلى مستقبل مستدام بعدما أصبح العالم يعيش مجموعة من الإشكالات التي تهدد مستقبل البشرية كالاختباس الحراري والتدهور البيئي وتزايد نسب الفقر والهشاشة، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، وفي هذا الإطار دعا

السادة المستشارون إلى تفعيل كل الجوانب المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي وذلك من خلال:

- تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والمخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل ومعالجة المياه العادمة.

- دعم الإمكانيات المالية المخصصة لمحاربة التلوث الصناعي والآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي .

- بلورة مخططات تنمية جهوية وإقليمية تعتمد الاقتصاد الأخضر كمحور أساسي للتنمية.

- تعزيز حماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمناطق الرطبة.

- المحافظة على التدبير المستدام للموارد الغابوية.

- تفعيل قانون الساحل.

- ترشيد بعض الأنشطة الفلاحية التي تسبب في استنزاف المياه الجوفية وارتفاع

ملوحة التربة وتلويثها، واستبدالها بالأنماط البيولوجية المستدامة.

- معالجة كاملة للنفايات عن طريق المطارح المراقبة والعمل على إعداد

استراتيجيات من أجل تدويرها وتثمينها.

- الاهتمام بالبحث العلمي والتكوين في المهن البيئية.

- معالجة إشكالية مقذوفات معامل الزيتون وخاصة مادة المرجان التي لها تأثير كبير على تلوث الفرشة المائية،
- العناية والاهتمام بالوحدات التي أصبحت تعرف تدهورا كبيرا، خاصة وأن 2.5 مليون من الساكنة تعيش في ارتباط وثيق بهذه الوحدات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على تدخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن تنفيذ الاستراتيجية الطاقية يروم إجراء تغيير جذري في القطاع الطاقى الوطني للطاقة وهناك مجموعة من التحديات متعلقة بإيجاد الحلول الممكنة لتحقيق الأهداف المسطرة، بالرغم من التقدم الملحوظ في مسلسل تحرير الكهرباء الخضراء، وإرساء بنىات تحتية مهمة مخصصة للبحوث والتنمية والابتكار، وتوفير تكوينات متخصصة في كل من مجال النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

وفي هذا الصدد ذكر السيد الوزير بافتتاح المنصة العالمية للبحث والاختبار والتكوين في مجال الطاقة الشمسية « Green Energy Pack » وهي بمثابة الحلقة الأولى لشبكة منصات الأبحاث في مجال الطاقات المتجددة.

مع ذلك، أقر السيد الوزير بوجود تحديات أخرى، يكمن أولها في الحاجة إلى توفير الشروط الملائمة لتعبئة التمويل الخاص على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة التي بلغت في مجموعها 40 مليار دولار، منها 30 مليار دولار لمشاريع الكهرباء المتجددة.

أما التحدي الثاني فيتعلق بالحاجة إلى تعزيز الشبكة الوطنية للكهرباء من أجل الاستجابة لتزايد الطاقة الكهربائية المتجددة والتي تتم بإنتاج لامركزي مما يستدعي الابتكار في هذا المجال من خلال إنشاء " الشبكات الذكية « Smart grids » . ويتعلق التحدي الثالث بعدم انتظام إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والتي تتميز أحيانا بالتقطع، وبفائض في الإنتاج أحيانا أخرى.

ولتجنب التبذير -يوضح السيد الوزير- ينبغي أولا وقبل كل شيء تعزيز اندماج المملكة في سوق الكهرباء الإقليمية، ولكن أيضا استكشاف مختلف إمكانيات التخزين (محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ في البحر « STEP maritimes » والترويج التجاري عند مختلف الفاعلين الاقتصاديين (تخفيض أسعار الكهرباء خلال الفترات

التي تعرف فائضا في الإنتاج)، كما يجب رفع تحديات أخرى منها على الخصوص ضرورة الرفع من معدل الاندماج المحلي، والاعتماد على مقاربة النجاعة الطاقية في جميع السياسات العمومية، انطلاق مخطط الغاز وخط أنبوب الغاز الجديد الرابط بين المغرب ونيجيريا.

وعلاقة بالموضوع، أكد السيد الوزير أن الغاز الطبيعي يعد خيارا استراتيجيا من أجل المساهمة في تنوع مصادر الطاقة وتجنب مشاكل التزود المتقطع بالكهرباء نتيجة الإدخال المكثف للكهرباء المتجدد، وضمان تزويد محطات توليد الكهرباء والتي تستخدم الغاز الطبيعي، وكذا تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.

وفي هذا الإطار ذكر بأهداف مشروع « GAS TO Power » الرامي إلى إنشاء محطة غازية في أفق 2019 وذلك للمساهمة في استيراد احتياجات البلاد من الغاز الطبيعي، والتي تقدر بحوالي 5 مليارات متر مكعب في السنة، وبناء 4 محطات كهربائية بقدرة إجمالية تناهز 4.800 ميكاواط خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و 2030 بالإضافة إلى بنيات تحتية أخرى، موردا أن التكلفة الإجمالية لهذا المشروع تبلغ 4.6 مليار دولار.

وفي نفس السياق الذي يهتم تطوير الغاز وأهميته في التكامل الإقليمي والإفريقي، كشف السيد الوزير عن التوقيع على اتفاق ثنائي في دجنبر 2016 بين المغرب ونيجيريا، ويهم هذا الاتفاق، مشروع خط الأنابيب، الذي يربط بين البلدين بطول حوالي 5 آلاف

كلم والذي سيكلف ما بين 15 و 20 مليار دولار وفقا لتقديرات مبدئية كما يهدف، إلى إقامة سوق إقليمي تنافسي للكهرباء يمكن ربطه بأوروبا وكذا تمكينه من تطوير أقطاب صناعية مندمجة، علاوة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين التنافسية للصادرات، وتحفيز التثمين المحلي للموارد الطبيعية المتنوعة من أجل تزويد الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي سيتم إدراج المتطلبات التشريعية والتنظيمية والإدارية والتعاقدية لهذا المشروع في إطار قانون تدبير قطاع الغاز الوطني.

وفي إطار جواب السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة على تدخلات السادة المستشارين أشادت بالاهتمام الكبير بالقطاع ، وأكدت أن بلادنا تتوفر على مجموعة من الشروط الموضوعية لإنجاح ورش التنمية المستدامة وذلك في إطار علاقته بالسياق الدولي وبنجاح COP22 وبالشراكة القوية مع باقي الفاعلين.

وأضافت أن بلادنا تعمل على تفعيل مجموعة من الأوراش والبرامج العملية في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وحول موضوع إعطاء الأهمية للوائح وخاصة جهة درعة تافيلالت أكدت ان الوائح تشكل ثروة وطنية يجب المحافظة عليها، لكونها تشكل مدخلا اجتماعيا للرفع من مستوى عيش الساكنة لمواجهة مشكل الخصاص والهشاشة.

وفيما يتعلق بمعالجة مقذوفات معامل الزيتون أفادت أن كتابة الدولة بصدد إعداد دراسة في الموضوع مع باقي القطاعات المختصة وخاصة وزارة الفلاحة من أجل إحداث شعبة مختصة في هذا المجال تندرج ضمن برمجة شطر خاص بتفعيل اتفاقية جمع ومعالجة وتثمين وإعادة استعمال النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن قطاع زيت الزيتون.

وبالنسبة لأهداف البرنامج الوطني للتطهير السائل أبرزت السيدة كاتبة الدولة أن الهدف هو تحقيق نسبة 80% من الإنجاز في أفق 2020 عوض 75% بين كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ووزارة الداخلية، وتقليص نسبة التلوث المنزلي بنسبة إنجاز تصل إلى 60% في أفق 2020 وإعادة استعمال المياه العادمة بنسبة 50% في أفق 2030، بالإضافة إلى الشروع خلال هذه السنة في إدماج البرنامج الوطني للتطهير السائل في العالم القروي وذلك بالنسبة للمراكز الجماعية (حوالي 1200 مركزا)، وكذا إضافة استعمال المياه المعالجة كعنصر ضروري في تدبير المياه العادمة.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية



وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
برسم السنة المالية 2018
أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

السيد عزيز رباح
وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

السيدة نزهة الوفي
كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
المكلفة بالتنمية المستدامة

محتوى العرض

الشق الأول : قطاع الطاقة والمعادن

1. إكراهات وتحديات قطاعات الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
2. أهم مؤشرات قطاع الطاقة والمعادن
3. قطاع الطاقة
 - الاستراتيجية الطاقية
 - الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والإدارية
 - الأنشطة الاقتصادية والاستثمار والوجستيك
4. قطاع المعادن والجيولوجيا
 - الاستراتيجية المعدنية
 - الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والإدارية
 - الأنشطة الاقتصادية والاستثمار والوجستيك
 - الجيولوجيا
5. الأنشطة المواكبة
6. الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم سنة 2018

الشق الثاني : قطاع التنمية المستدامة

الشق الأول

قطاع الطاقة والمعادن



■ تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بتطوير قدرات الإنتاج والتحكم في الإستهلاك

■ الحد من تأثير تقلبات أسعار المواد الطاقية الأحفورية باللجوء إلى تطوير تكنولوجيات الطاقات المتجددة والتي توفر رؤية على المدى البعيد فيما يتعلق بأسعار الطاقة

■ الاعتماد الشبه كلي على الخارج لتلبية الحاجيات الوطنية بسبب محدودية الموارد الطاقية الوطنية الأحفورية



■ محدودية النشاط المعدني باستثناء الفوسفات
بسبب ضعف الاستثمارات المخصصة للتنقيب
والبحث المعدني لاستكشاف مكامن جديدة



■ تفعيل البحث والتنقيب المعدني

■ تطوير الاستغلال ومعالجة الخامات المعدنية

■ تقوية التقييم والتحويل المحلي للمواد المعدنية



التنمية الاقتصادية

- الناتج الداخلي الخام سنة 1992: 28,7 مليار دولار أمريكي.
- الناتج الداخلي الخام حاليا: 100 مليار دولار أمريكي.

التصنيع (حوالي 9 000 وحدة صناعية).

المشاريع والأوراش الكبرى

(الطرق، السدود، الموانئ...).

المشاريع السياحية

(حوالي 11 مليون سائح حاليا - المرتبة 20 عالميا من حيث استقطاب السياح -).

الأنشطة الفلاحية

صالحة للزراعة منها 15% مسقية).



التغير المناخي

- تكاثر الظواهر القسوى (الفيضانات، الجفاف...).
- عدم انتظام التساقطات المطرية في المكان وفي الزمان (انخفاض معدل التساقطات من 530 ملم قبل سنة 1970 إلى 470 ملم حاليا).

التغيرات الديمغرافية

- النمو الديمغرافي (ارتفاع عدد السكان من 22,5 مليون نسمة سنة 1992 إلى 34 مليون نسمة حاليا).
- التمدن.
- تحسين مستوى العيش:
 - ارتفاع نسبة الولوج للماء الصالح للشرب بالوسط القروي من 14% سنة 1992 إلى حوالي 94% حاليا؛
 - ارتفاع نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي من 70% سنة 2005 إلى 73% حاليا؛
 - ارتفاع معدل الكهربية بالوسط القروي من 15% سنة 1992 إلى حوالي 98% حاليا.

تدهور الوسط الطبيعي

تدهور جودة الأوساط الطبيعية

نقص الثروات الطبيعية

التأثير على صحة وإطار عيش السكان



35,4 طيراواط ساعة
8 327 ميغاواط
10 %
99,43%

الطلب على الكهرباء
القدرة الكهربائية المنشأة
الهامش الاحتياطي
نسبة الكهربية القروية

الكهرباء



2 828 ميغاواط
34 %
16,5 %

القدرة الكهربائية المنشأة
الحصة في القدرة المنشأة
الحصة في إنتاج الطاقة الكهربائية

الطاقات المتجددة



10,86 مليون طن
55,1 %
7,1 مليار درهم

الطلب
الحصة في الباقية الطاقية
الدعم المباشر لغاز البوتان

البتترول



1,16 مليار متر مكعب
6 %

الاستهلاك الوطني
الحصة في الباقية الطاقية

الغاز الطبيعي

الاستهلاك من الطاقة الأولية: 0,57 ط.م.ب للفرد على المستوى الوطني مقابل 1,9 ط.م.ب للفرد على المستوى العالمي

الفاتورة الطاقية الصافية: 52,5 مليار درهم

التبعية الطاقية: 93,4 %

سنة 2016

أهم مؤشرات قطاع المعادن والهيدروكربورات

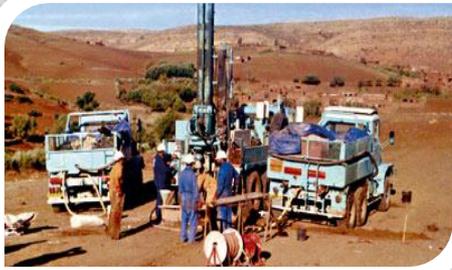


27 مليون طن
11,89 مليون طن
2,02 مليون طن
319 142 طن
6353
1201

92% من الإنتاج الإجمالي
8% من الإنتاج الإجمالي

إنتاج الفوسفات الخام
إنتاج مشتقات الفوسفات
إنتاج المواد المعدنية الأخرى
الإنتاج المعدني التقليدي
عدد رخص البحث
عدد رخص الاستغلال

المعادن



23
321.000 كلم² من بين 900 000 كلم²
9
93 منها 64 بحرية
5
50,6 مليون متر مكعب من الغاز
و 4.841 طن من المكثفات (Condensat)

عدد الشركات العالمية
المساحة الإجمالية
امتيازات الإستغلال
الرخص البترولية
تراخيص الاستكشاف
الإنتاج

البحث عن
الهيدروكربورات



ضعف نسبة التغطية
36%
42%
8%

معدل التغطية الجيولوجية
معدل التغطية الجيوفيزيائية
معدل التغطية الجيوكيميائية

الجيولوجيا

قطاع الطاقة

5 توجهات استراتيجية

باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة
وتنافسية

تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد
للطاقات المتجددة

جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية

تعزيز الاندماج الجهوي

التنمية المستدامة



4 أهداف رئيسية

تأمين
الإمدادات الطاقية
و التزود بالطاقة

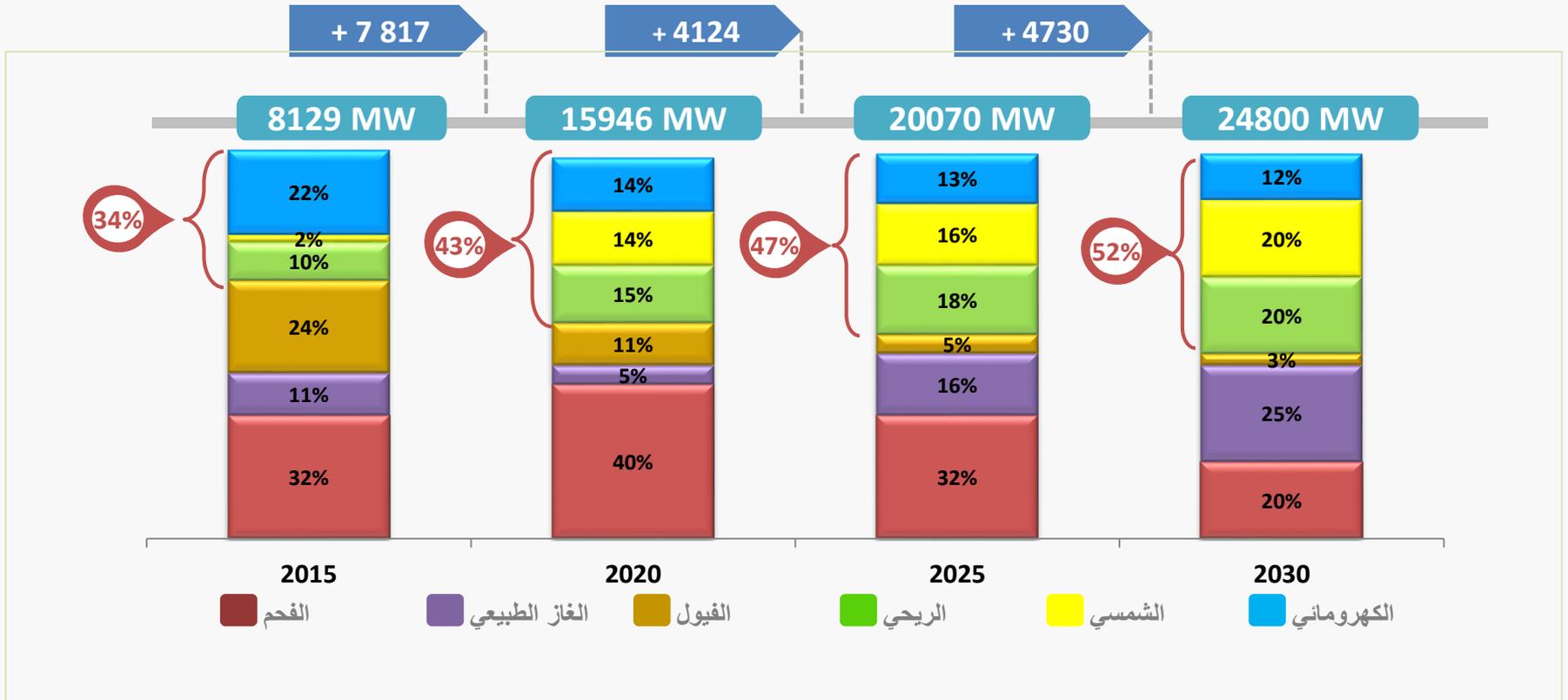
تعميم
الولوج إلى الطاقة
بأسعار تنافسية

التحكم في الطاقة

الحفاظ على البيئة

وضع استراتيجية جديدة تعتمد تنمية الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية و الاندماج الجهوي

دفعة ملكية سامية للطاقات المتجددة لبلوغ هدف 52% في أفق 2030



منعطف تاريخي في أفق 2030، إثر تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقات المتجددة، حيث ستفوق حصة الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة حصة الطاقة الأحفورية



تراجع التبعية الطاقية

3

من 98% سنة 2008
إلى 93,4% سنة 2016



ارتفاع حصة الطاقة الشمسية
و الريحية (في القدرة المنشأة)

2

من 2% سنة 2009
إلى 13% سنة 2016



تحسين الهامش الاحتياطي
للطاقة الكهربائية

1

فوق 10%

الانخراط الفعلي للمغرب في مسار الانتقال الطاقى

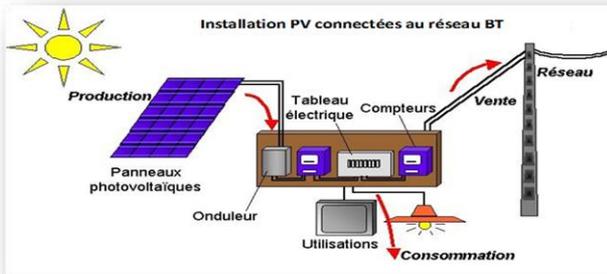


تفعيل دور الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، ووضع هيكلها والشروع الفعلي في ممارسة مهامها، وتوسيع هذه المهام لتشمل ضبط أنشطة الغاز الطبيعي والبنيات اللوجستكية للمواد النفطية وكذا إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.



بلورة وإصدار قانون الكهرباء يهدف إلى إعادة تنظيم قطاع الكهرباء بما فيه أنشطة التوزيع.

إرساء مدونة الشبكة الكهربائية الوطنية وإنجاز خريطة لتحديد قدرات الشبكة الكهربائية لاستقبال مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة.



إصدار النصوص التطبيقية الضرورية لفتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط لفائدة الصناعيين والمنخفض لفائدة المنتجين المنزليين والخدمات من الطاقات المتجددة.

توقيع الاتفاقية الثلاثية المتعلقة بنقل جميع الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة وتنفيذها في الآجال المحددة



تتميم وتغيير القانون رقم 13-09 لإدخال بعض الإصلاحات، بما فيها تغيير مدة صلاحية رخص إنجاز المشاريع الكهرومائية

بلورة الإطار القانوني لإحداث شركات جهوية للتوزيع متعددة الخدمات مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والجماعات الترابية كمساهمين

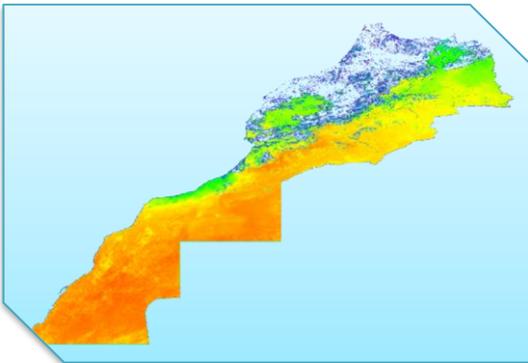




بلورة واعتماد نظام من أجل برمجة وتتبع مشاريع الطاقات المتجددة التي سيتم إنجازها من طرف الخواص، والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة في أفق 2030، تطبيقا للقانون رقم 16-37 المغير والمتمم للقانون رقم 09-57 المحدث للوكالة المغربية للطاقة الشمسية، و رقم 38.16 المغير والمتمم للفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 5 أغسطس 1963 القاضي بإحداث المكتب الوطني للكهرباء



إعداد القرار المتعلق بتحديد الأظرفة الكهربائية من طرف الموزعين الكهربائيين بهدف تشجيع الاستثمار في إنتاج الكهرباء من طرف الخواص من مصادر متجددة المتعلقة بالجهد المتوسط



إنجاز بوابة إلكترونية لنشر المواقع المؤهلة لاحتضان وإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة من طرف الخواص

إنجاز 7250 ميغاواط، أكثر من 74 %
منها من مصادر متجددة



تقوية قدرة الشبكة الكهربائية
لتصريف الكهرباء المنتجة من
الطاقات المتجددة

تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة
بإحداث شركات متخصصة في
الخدمات الطاقية



بلورة برنامج الشطر النهائي للكهربة
بالعالم القروي (رفع نسبة الكهرباء
القروية من 99,52 % سنة 2017
إلى 99,81 % سنة 2019)

تقوية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة لمواكبة مشروع تبادل الكهرباء بين المغرب والدول المجاورة وخاصة بإنجاز الربط الكهربائي مع البرتغال وربط ثالث مع إسبانيا وإخراج مشروع الربط مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء

خط الربط الكهربائي بين المغرب و البرتغال (1000 ميغاواط)
دراسة الجدوى في طور الإنجاز

خط الربط الكهربائي بين المغرب و الجزائر

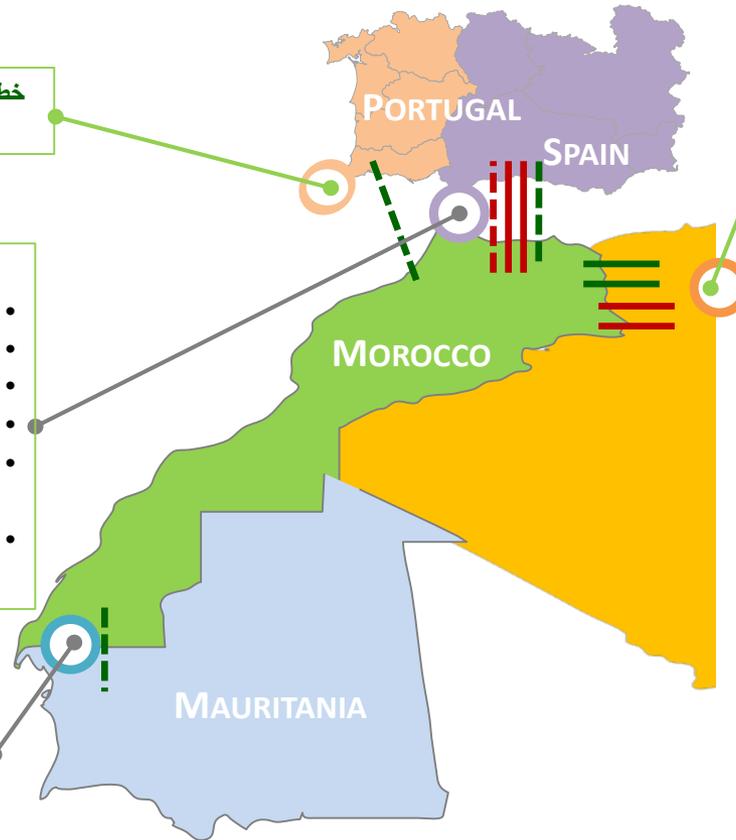
- تشغيل الخط سنة 1988.
- التعزيز بخط 400KV سنة 2008.
- القدرة : 1200 MW.

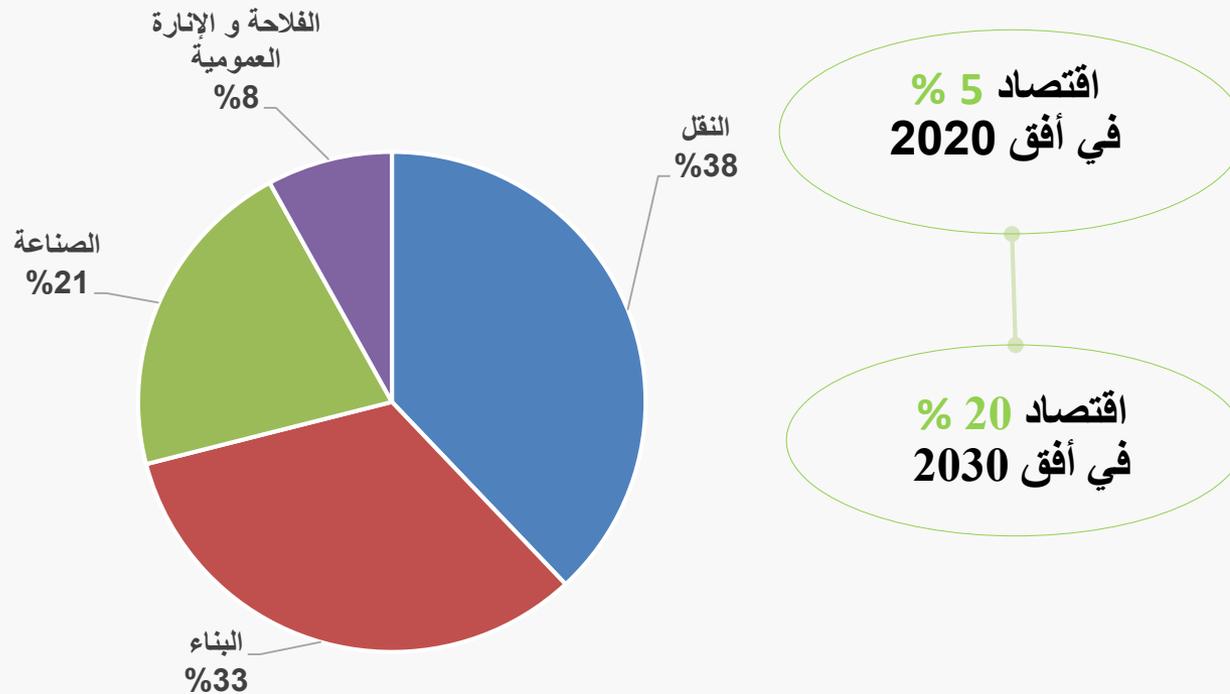
خط الربط الكهربائي بين المغرب و إسبانيا

- تشغيل الخط سنة 1997.
- تعزيز الخط سنة 2006.
- قدرة التبادل : 1400 MW.
- القدرة التجارية : 900 MW.
- المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب:
- رابع فاعل في السوق الكهربائية الإسبانية.
- خط ثالث قيد الدراسة.

خط الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا

- إدماج الأنظمة الكهربائية لغرب إفريقيا في الشبكة الأوروبية عبر خط الربط المغرب-إسبانيا.
- تامين موارد الطاقات المتجددة بالمنطقة.
- تشجيع إنشاء سوق كهربائية جهوية.





برامج تستهدف بالأساس المستهلكين الكبار
قطاعات النقل و البناء و الصناعة و الفلاحة و الإنارة العمومية

إنهاء بلورة عقد البرنامج المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة والشروع في تنفيذه خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021

إعداد استراتيجية وطنية من أجل التثمين الطاقى للكتلة الحيوية ودراسة متعلقة بتحديد مكامن الطاقة الجيوحرارية.

وضع وتتبع مراحل تطبيق مخطط عمل متعلق بمقتضيات المرسوم رقم 2-13-874 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للمباني من طرف هذه الوزارة بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني .

إصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة بالأداء الطاقى والافتحاصات الطاقية الإلزامية وإنجاز دراسة الأثر الطاقى وإحداث شركات متخصصة في الخدمات الطاقية.



Nouveaux objectifs
d'économie d'énergie

5% en 2020

20% en 2030





تطوير نظام جديد لحكامة قطاع النفط وتأمين تزويد البلاد بالمواد البترولية ومراقبة جودتها، في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 15-67.

إعداد الصيغة النهائية لمشروع مرسوم يغير ويتم المرسوم رقم 2.72.513 ليتضمن مقتضيات جديدة تهم بالخصوص تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية السائلة وإلزامية التوفر على المخزون الضروري بمحطات الخدمة ومحطات التعبئة وتبسيط المساطر المتعلقة بالحصول على التراخيص.



إرساء نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي وتمويله وذلك في إطار مخطط الحكومة الرامي إلى إعادة هيكلة قطاع المواد النفطية.

تتميم وتغيير القانون المتعلق بضبط الكهرباء لتوسيع مهام الوكالة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء لتشمل ضبط قطاع الغاز الطبيعي والمواد البترولية وخاصة ما يتعلق بالولوج للبنيات اللوجيستكية للتخزين ونقل المواد البترولية عبر الأنابيب



العمل على إصدار مشروع القانون الخاص بقطاع الغاز الطبيعي وإصدار نصوصه التطبيقية

إدراج المقتضيات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتعاقدية المتعلقة بعبور مشروع أنبوب الغاز الطبيعي المغرب-نيجيريا للتراب الوطني في إطار قانون الغاز الطبيعي



تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية بصفة عادية ومستمرة، بالرغم من توقف مصفاة سامير.

اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرارية تزويد المحطات الحرارية المستعملة للغاز الطبيعي بعد انتهاء مدة سريان الاتفاقيات التي يتم بموجبها تزويد هذه المحطات عبر أنبوب الغاز المغربي-الأوروبي.

مواكبة وتشجيع إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرة إجمالية إضافية للتخزين تفوق 750 ألف متر مكعب في أفق 2021، والكافية لتغطية الحاجيات الوطنية.

إخراج إلى حيز الوجود المرحلة الأولى من مشروع المخطط الوطني لتطوير الغاز الطبيعي بقدرة 5 مليارات متر مكعب.



اتخاذ مجموعة من التدابير لتفعيل مشروع الغاز الطبيعي

- استقبال ما يفوق 90 شركة معظمها عالمية مهتمة بالمشروع.
- اختيار المكاتب الاستشارية على المستوى التقني والمالي والقانوني.
- دراسة بعض العروض في موضوع الاستشارة المتعلقة بشراء الغاز الطبيعي المسال.
- إنجاز بعض الأشغال التحضيرية فيما يخص الميناء الذي سيستقبل الغاز الطبيعي المسال.



إخراج إلى حيز الوجود المرحلة الأولى من مشروع الغاز الطبيعي

- منح رخصة الامتياز لبناء واستغلال محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال.
- منح رخصة الامتياز لنقل الغاز وتخزينه على الصعيد الوطني مع تدبير ومراقبة الشبكة الوطنية للأنابيب.
- منح رخصة الامتياز على المستوى الوطني لبناء واستغلال شبكات جهوية لتوزيع الغاز الطبيعي لدى الصناعات المستهلكة.

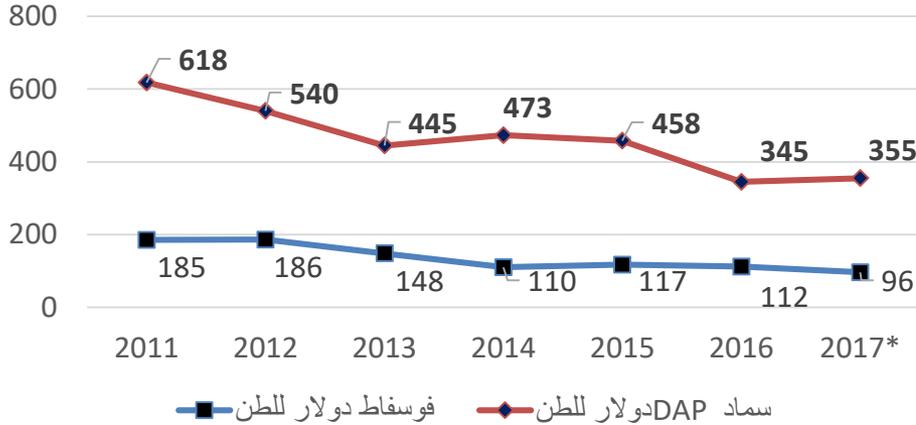


قطاع المعادن والجيولوجيا

الظرفية العالمية

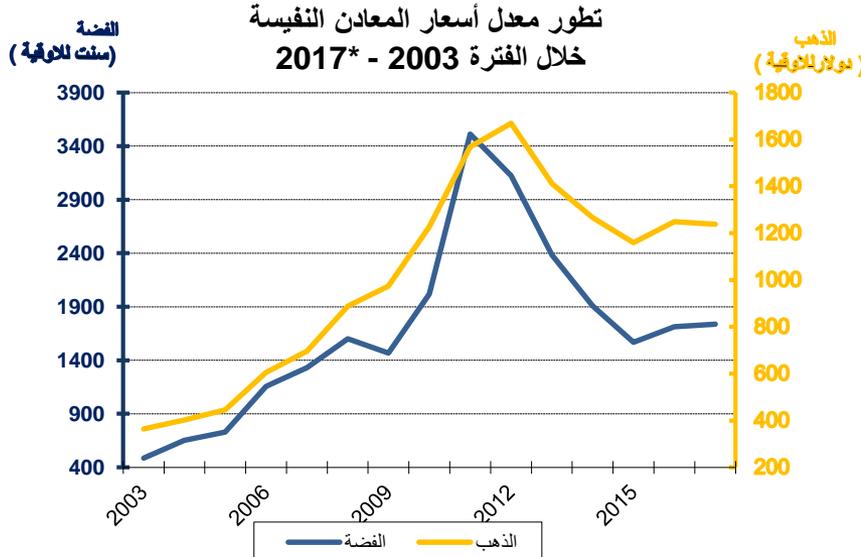
قطاع المعادن

تطور معدل أسعار الفوسفات الخام وسماد DAP
خلال الفترة 2011- 2017



الفوسفات ومشتقاته

- استقرار الطلب العالمي على الفوسفات في مستويات عالية في سياق تميز بتراجع الأسعار.
- تأثير العرض وصادرات الفوسفات الصيني على وضعية السوق العالمية للفوسفات خلال النصف الثاني من السنة الجارية.
- سجلت المبيعات الدولية للمواد الفوسفاتية مستويات قياسية بسبب الطلب القوي على المنتجات ذات الجودة العالية خاصة في السوق الإفريقية.



المواد المعدنية الأخرى

- انتعاش أسعار الفلزات غير الحديدية (النحاس، الزنك، الرصاص).
- ارتفاع قياسي لسعر الكوبالت الذي تجاوز خلال سنة 2017 قيمة 60 000 دولار للطن
- استقرار نسبي لأسعار المعادن النفيسة.

إعطاء حيوية جديدة للقطاع المعدني خارج الفوسفات

- وضع قانون جديد للمناجم ذو جاذبية.
- تسريع وثيرة الانتاج الخرائطي.
- تأهيل التراث المعدني.
- إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي.

- مضاعفة رقم المعاملات ثلاث مرات (ليفوق 15 مليار درهم).

- مضاعفة الاستثمارات في مجال التنقيب والبحث المعدني عشر مرات (ليصل إلى 4 مليارات درهم).

- مضاعفة مناصب الشغل مرتين (إحداث 30.000 منصب شغل مباشر).

مواصلة الريادة المغربية في مجال الفوسفات

- توطيد وترسيخ ريادة المغرب في السوق العالمية للفوسفات من خلال:
 - ✓ تحسين تنافسيته عبر رفع القدرة الإنتاجية
 - ✓ تخفيض التكاليف
 - ✓ تحقيق مرونة صناعية وتجارية
- التكيف مع تقلبات السوق من خلال الاندماج الكامل في سلسلة القيمة

خلال فترة 2016-2017 تم القيام بمجموعة من المنجزات الهيكلية أهمها:

- ✓ تشغيل مجموعة من الوحدات الإنتاجية الجديدة بمركب الجرف الأصفر
- ✓ تنويع العرض من خلال تشكيلة متنوعة وملائمة من المنتجات الخاصة
- ✓ تأسيس فروع في العديد من الدول الإفريقية



تعديل القانون رقم 13-33 المتعلق بالمناجم لإدراج مزيد من التوضيحات لبعض المقتضيات واستكمال إصدار النصوص التطبيقية له



تفعيل القانون رقم 15-74 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتأفيلات وفجيج عبر إصدار المراسيم التطبيقية



تعديل القانون المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكربورات واستغلالها من أجل تبسيط المساطر وإدخال المقتضيات الضرورية المتعلقة بالغاز الصخري



العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع المعدني

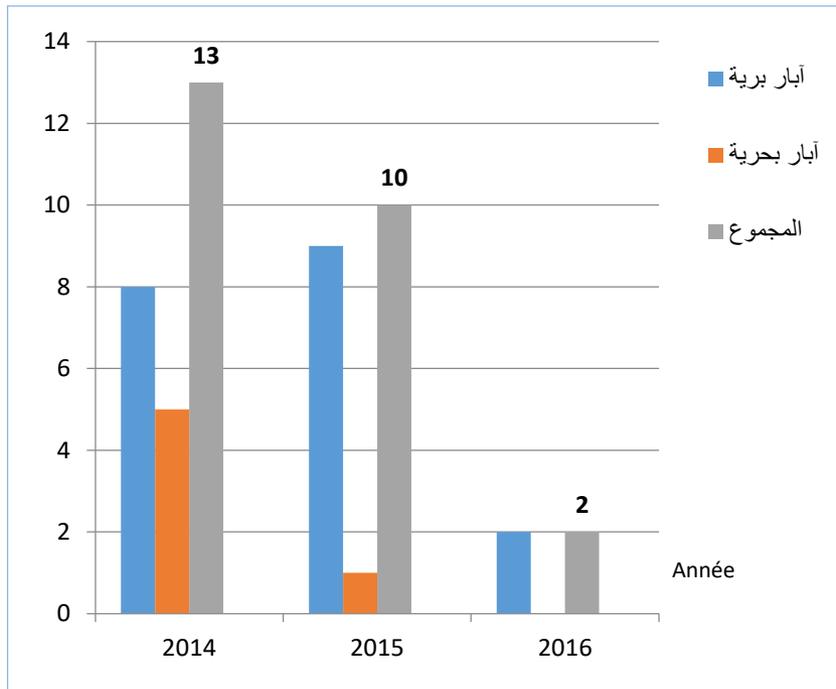


العمل على تشجيع الشركات العالمية العاملة حاليا بالمملكة في مجال التنقيب عن البترول والغاز، على مواصلة وتوسيع أشغالها، وكذا الترويج للمؤهلات الوطنية بهدف استقطاب شركات جديدة قصد الرفع من حظوظ اكتشاف حقول قابلة للاستغلال

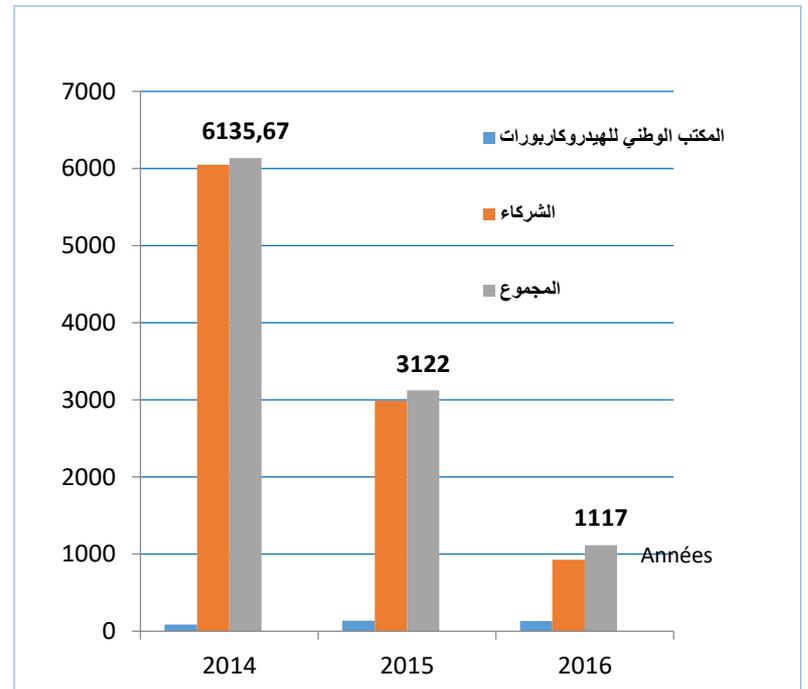


تنزيل برنامج إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي والشروع في إنجاز الدراسة المتعلقة بتقسيم المنطقة المنجمية إلى أجزاء واطلاق طلبات إبداء الإهتمام

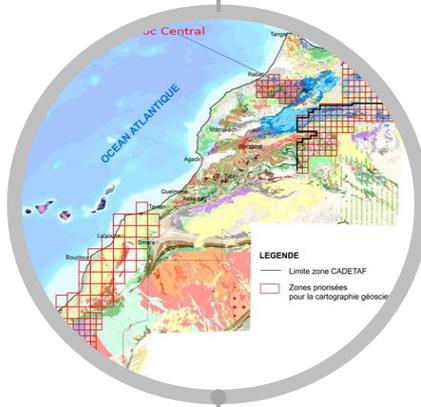
الآبار المنجزة للتنقيب عن البترول والغاز



الاستثمارات في مجال التنقيب عن البترول والغاز



رفع نسبة التخریط الجيولوجي



- رفع نسبة التخریط في أفق 2021
- الجيولوجي: من 36 % الى 43,7 %
 - الجيوفيزيائي: من 42 % الى 47,7 %
 - الجيوكيميائي: من 8 % الى 11,5 %

نشر و ترويج المعلومة الجيو علمية



- رقمنة الرصيد المتوفر من الخرائط الجيولوجية
- انجاز بوابة الكترونية جغرافية جيولوجية
- انجاز وتطوير بنك المعطيات

تعزيز حماية التراث الجيولوجي



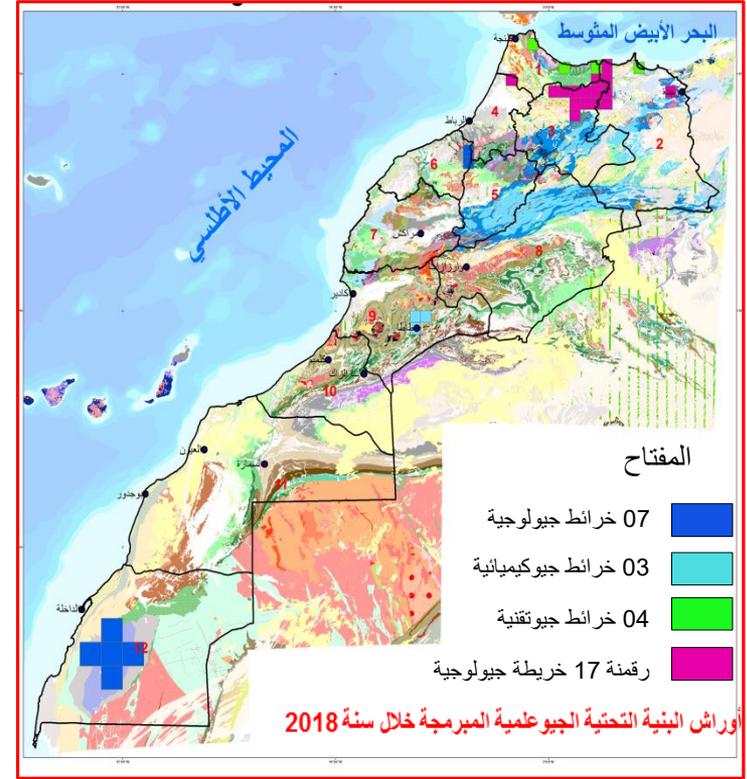
- يحدد التدابير المتعلقة بحماية التراث الجيولوجي
- وضع اطار تنظيمي

الأهداف الاستراتيجية

- تطوير وتقوية البنيات التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية الوطنية.
- تشجيع وتعزيز اكتشاف الموارد المعدنية والطاقية والصخور الصناعية.
- تيسير اتخاذ القرارات بناء على معطيات علمية موثوقة في مجال تطوير البنية التحتية والسلامة وإعداد التراب الوطني.

المشاريع المبرمجة

2018			2017			
الغلاف المالي المتوقع (مليون درهم)	نسبة التغطية الوطنية المستهدفة %	عدد الخرائط المبرمجة	الغلاف المالي المتوقع (مليون درهم)	نسبة التغطية الوطنية المستهدفة %	عدد الخرائط المبرمجة	
14	44,67	07	10,4	42,20	12	الخرائط الجيولوجية
2,25	8	03	-	8	-	الخرائط الجيوكيميائية
1,6	-	04	-	-	-	الخرائط الجيوتقنية
0,8	88,2	17	0,4	65,7	13	رقمنة الخرائط الجيولوجية



تنظيم الدورة الثانية للأيام الجيولوجية للمملكة المغربية

بعد تنظيم، سنة 2016، الدورة الأولى للأيام الجيولوجية للمملكة المغربية تحت شعار "الجيولوجيا والتنقيب" والتي عرفت نجاحا كبيرا، تعتزم وزارة الطاقة و المعادن و التنمية المستدامة تنظيم الدورة الثانية للأيام الجيولوجية للمملكة المغربية سنة 2018 تحت شعار " الجيولوجيا في خدمة التنمية المستدامة"

الإجراءات التشريعية

تم خلال السنة التشريعية 2017 العمل على اتخاذ إجراءات من أجل حماية و تثمين التراث الجيولوجي الوطني بضبط عمليات استخراج وتجميع وتسويق العينات المعدنية والحفريات والاحجار النيزكية وذلك ببرمجة مشروع مرسوم لتطبيق مقتضيات الفصل 116 من القانون رقم 13-33 المتعلق بالمناجم.

الأنشطة المواكبة



01

- إصدار مشروع القانون رقم 16-22 المتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية
- تعزيز المراقبة بمصانع ومستودعات ومحلات تخزين المواد المتفجرة والمواد الأولية التي تدخل في صناعتها



02

تعزيز السلامة المرتبطة بآلات الضغط الغازي والبخاري ومراقبتها وتكثيف الحملات الدورية لمراقبة محتوى وزن قنينات غاز البوتان بمختلف مراكز تعبئة غازات البترول المسيلة



03

- تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية ب :
 - إصدار مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 67/15 فيما يخص مراقبة جودة هذه المواد.
 - تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن بإحداث أربع مختبرات جهوية بكل من طنجة ومكناس ومراكش وأكادير.
 - إعداد برامج سنوية وحملات محددة لمراقبة جودتها والسهل على إنجازها .
- إنشاء مختبر للتحاليل الجيولوجية والمنجمية.

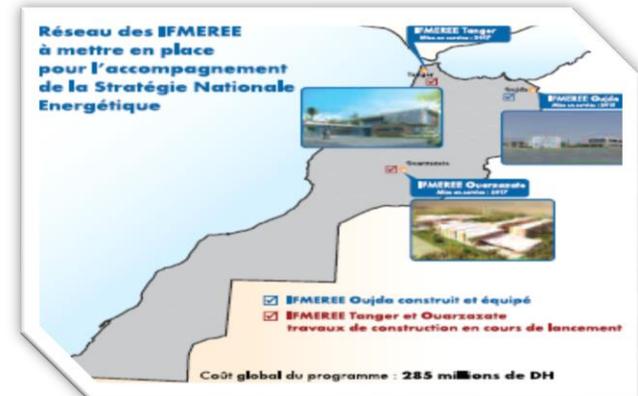
القيام بدراسة للإستشراق الطاقى
في أفق 2050 وإحداث مركز للتحليل
والاستشراق الطاقى والمعدنى

01



02

توسيع شبكة المعاهد الجهوية
وتقوية قدرات مؤسسات التكوين والبحث
والتطوير وتخصيص مقاعد بيداغوجية
إضافية لطلبة الدول الإفريقية

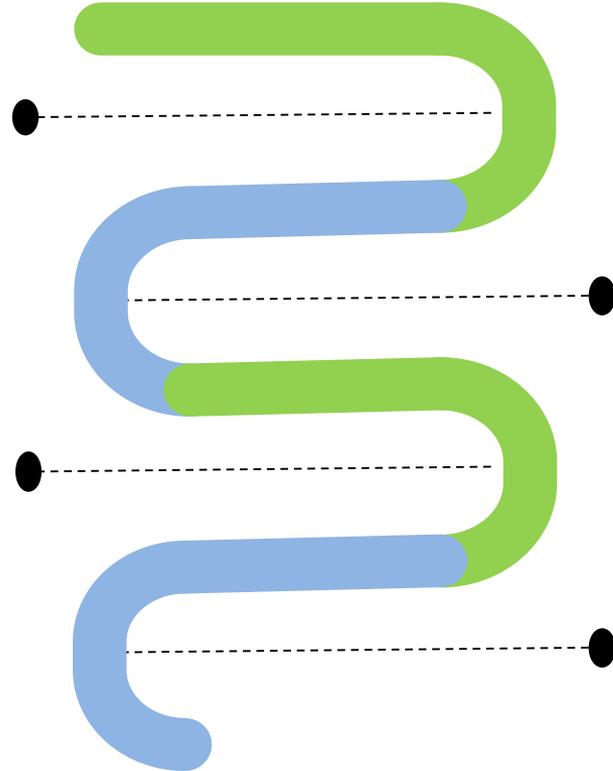


إحداث مركز التميز للتكوين
والبحث العلمى موجه بالخصوص
للدول الإفريقية

03

مواصلة تفعيل الاتفاقيات
المبرمة خلال الزيارات الملكية
للعديد من البلدان الكبرى كالصين
وروسيا والهند

إحداث صندوق خاص لدعم
المشاريع ذات النفع المشترك
مع الدول الإفريقية



إيلاء عناية
خاصة للتعاون مع
الدول الإفريقية

مواكبة مشروع أنبوب
ربط الغاز الطبيعي بين
نيجيريا والمغرب

تعبئة الأوعية العقارية لإنجاز المشاريع
الطاقية والمعدنية الاستراتيجية والمستعجلة
والمساهمة في وضع آليات على الصعيد
الوطني لتسهيل عملية الاقتناء

إطلاق مسلسل التشاور مع الفاعلين
والمداخلين من أجل تطوير وتبسيط المساطر
الإدارية للتراخيص المرتبطة بالاستثمار

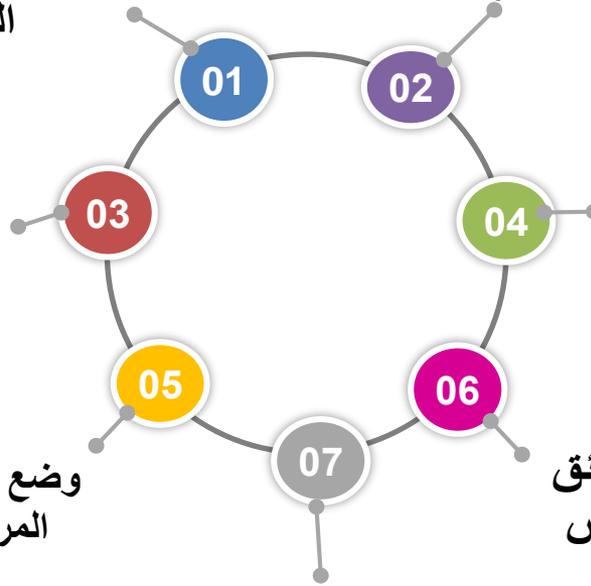
ملاءمة الهيكلية الخارجية للوزارة
مع متطلبات الجهوية المتقدمة من
أجل تطوير شراكات بين المصالح
الخارجية للوزارة والجهات

إعادة هيكلة الإدارة المركزية
لملاءمتها مع تطور القطاع بإضافة
مديرتين (مديرية الشؤون القانونية
ومديرية النظم المعلوماتية)
وثلاثة أقسام وتسعة مصالح

وضع مسطرة لتفعيل وتطبيق مقتضيات الحكامة
المرتبطة بالمؤسسات والشركات العمومية

وضع منظومة لتسهيل عملية تبادل الوثائق
والمعلومات مع الإدارات والقطاع الخاص

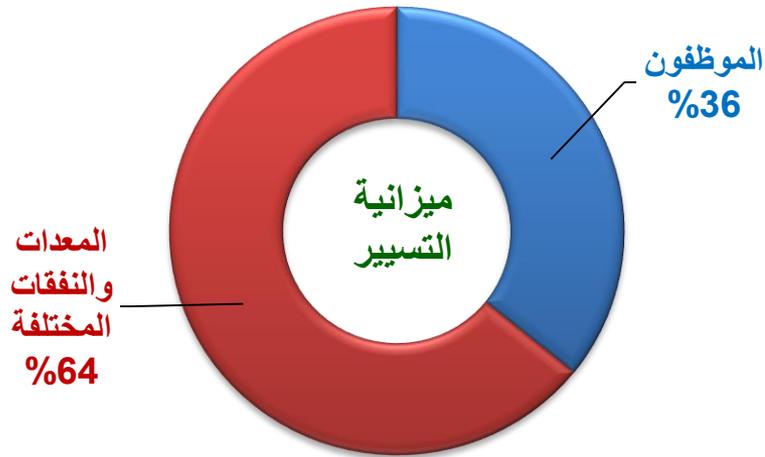
مواصلة إنجاز المخطط المديرى
للنظام المعلوماتي



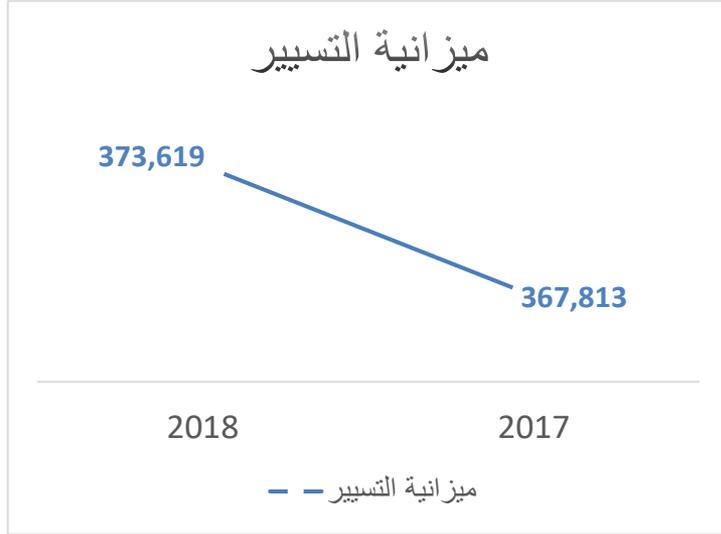
الموظفون : 135.000.000 درهم

ميزانية التسيير : 373.619.000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة : 238.619.000 درهم



ميزانية الاستثمار : 139.586.000 درهم



(مليون درهم)

ملاحظات	الفرق	2018	2017	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ 3,206 بالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان ▪ 2,600 بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة 	+5,806 (+1,58%)	373,619	367,813	ميزانية التشغيل
	-2,600 (-1,83%)	139,586	142,186	ميزانية الاستثمار

الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن لسنة 2018 توزيع الإعانات : ميزانية التشغيل

مساهمة الدولة في ميزانية التشغيل الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

(1000 درهم)

2018	2017	
78.630	78.630	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط (*)
67.675	67.675	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
38.000	38.000	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (**)
2.750	3.580	معهد المعادن بمراكش
2.726	3.306	معهد المعادن بتطوان
189.781	191.191	المجموع

الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن لسنة 2018 توزيع الإعانات : ميزانية الاستثمار

مساهمة الدولة في ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

(1000 درهم)

2018	2017	
67.000	64.000	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
0	25.000	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
25.000	20.000	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
5.637	5.637	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
1.000	1.000	مركز الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج
1.380	1.380	معهد المعادن بمراكش
0.900	0.900	معهد المعادن بتويسيت
100.917	117.917	المجموع

الشق الثاني

قطاع التنمية المستدامة

محتوى العرض

• السياق

1

• الرؤية الاستراتيجية لكتابة الدولة

2

التوجهات الاستراتيجية وبرامج كتابة الدولة

3

حصيلة 2017 وبرنامج عمل 2018

4

• خلاصة السياسة العامة لكتابة الدولة

5

الرؤية الاستراتيجية لكتابة الدولة في أفق 2030

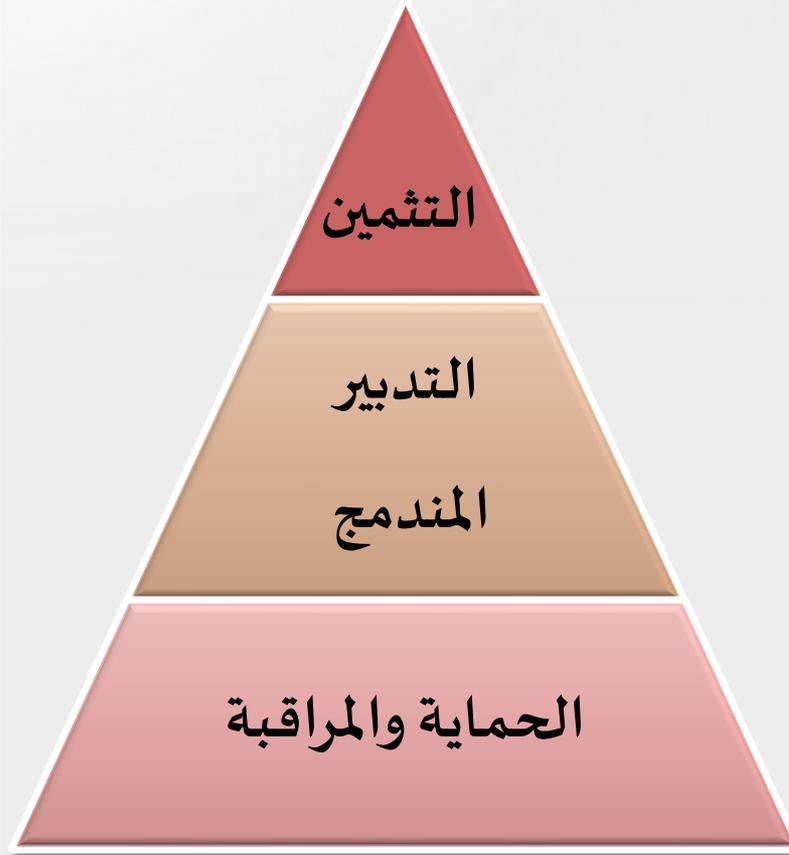
خطة العمل لـ 2018

تسريع وتيرة إنجاز مشاريع التاهيل البيئي الاستعجالي

تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والترابي.

المساهمة مع المنتظم الدولي لوضع الأسس اللازمة لمكافحة التغير المناخي والمحافظة على التنوع البيولوجي.

تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر



المرجعيات والمرتكزات

الدستور

التوجيهات الملكية

البرنامج الحكومي

التزامات كتابة الدولة

القانون- الإطار رقم 99-12
بمثابة ميثاق وطني للبيئة
والتنمية المستدامة

الإستراتيجية الوطنية للتنمية
المستدامة

التحديات البيئية

التوجهات الاستراتيجية وبرامج كتابة الدولة

البرنامج 1 الريادة والدعم

تعزيز تنظيم ونجاعة تدير الوزارة على المستويين الوطني والترابي

ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة

تقوية أجهزة الرصد واليقظة والوقاية والتوقعات المستقبلية والتخطيط في مجال البيئة والتنمية المستدامة

تعبئة الفاعلين الأساسيين وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة

السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي واثمينه

البرنامج 2 ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين الأساسيين

تعزيز حماية البيئة وتحسين إطار عيش المواطنين

تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

البرنامج 3 حماية واثمين البيئة وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

أبرز محطات 2017

اعتماد الإستراتيجية التنموية المستدامة التي تم تقديمها أمام أعضاء المجلس الحكومي المنعقد في فاتح يونيو 2017 وأمام أنظار صاحب الجلالة خلال المجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017.

❖ التحضير والمشاركة الفعالة للوفد المغربي في مؤتمر الأطراف كوب 23 الذي انعقد بمدينة بون الألمانية، خلال فترة الممتدة ما بين 7-17 نونبر 2017

❖ إعداد وإطلاق برنامج جديد ”البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء“

❖ توسيع البرنامج الوطني للتطهير السائل ليشمل المراكز الجماعية بالعالم القروي.

❖ اعتماد مخطط خماسي (2017-2021) لتنزيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية

❖ تبعا للإرادة السامية التي أكدتها الرسالة السامية التي تم إلقائها من طرف الأميرة للاحسناء يوم 25 أكتوبر 2017، تقوم كتابة الدولة بإعداد الدراسات اللازمة لتأسيس **الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة بمدينة الرباط**.

حصيلة 2017
و
برنامج عمل 2018

١. حماية وتثمين البيئة وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد
الأخضر

البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

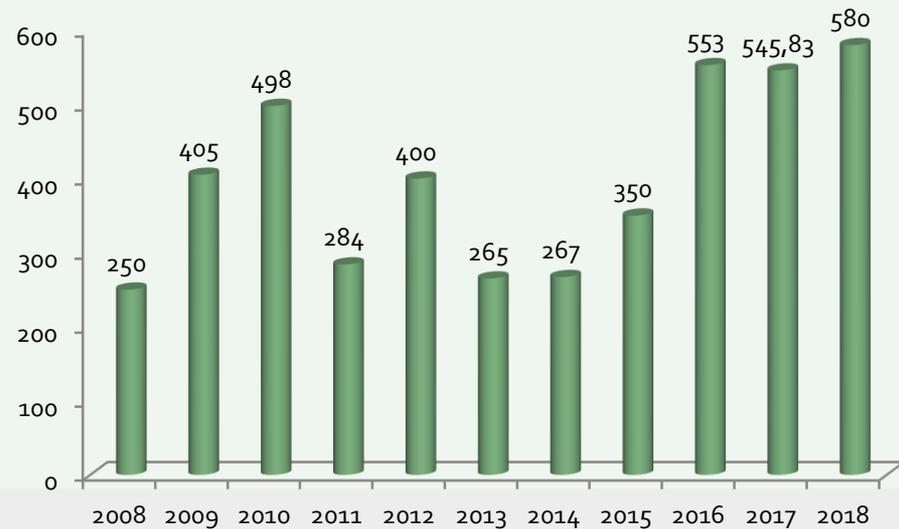
الأهداف:

الرفع من مستوى الربط بشبكة التطهير السائل إلى 80% في أفق 2020.

تقليص نسبة التلوث المنزلي بنسبة 60% في أفق 2020.

إعادة استعمال 50% من المياه العادمة المعالجة في أفق 2030.

الكلفة الإجمالية: تبلغ تكلفة هذا البرنامج، الذي يهم 330 مدينة ومركز حضري، 50 مليار درهم.



البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

حصيلة 2017 (545 835 م.د.)

مجموع الاعتمادات (م.د.)	تقدم الأشغال	المراكز المعنية	نوعية التدخل
158	<ul style="list-style-type: none"> → متابعة 24 مشاريع في طور الانجاز → الشروع في إنجاز 6 مشاريع جديدة 	30 مدينة ومركز	<p>دعم الوكالات المستقلة في إنجاز مشاريع تحديث وتقوية البنية التحتية للتطهير السائل (شبكات التطهير ومحطات المعالجة)</p>
387,835	<ul style="list-style-type: none"> → متابعة 37 مشروع في طور الانجاز → الشروع في إنجاز 25 مشروع جديد → الانتهاء من إنجاز 2 محطة معالجة 	64 مدينة ومركز	<p>دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إنجاز مشاريع تحديث وتقوية البنية التحتية للتطهير السائل (شبكات التطهير ومحطات المعالجة)</p>
<ul style="list-style-type: none"> → نسبة الربط بالشبكة 75% عوض 70% سنة 2005. → نسبة المعالجة 44% عوض 8% سنة 2005. → نسبة المعالجة الثلاثية: 21.5%. 			<p>حصيلة البرنامج الوطني للتطهير السائل الى حدود سنة 2017</p>

البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

برنامج عمل 2018 (580 م.د)

مجموع الاعتمادات (م.د)	لائحة المشاريع والمراكز المستهدفة	نوعية التدخل
180	تحدد لائحة المشاريع والمراكز المستهدفة خلال سنة 2018 من طرف اللجنة الوطنية للتطهير السائل بعد تقييم النتائج المحصلة عليها في سنة 2017 ودراسة طلبات الدعم المتوصل بها.	دعم الوكالات المستقلة في إنجاز مشاريع تحديث وتقوية البنية التحتية للتطهير السائل (شبكات التطهير ومحطات المعالجة)
400	وسيتم خلال هذه السنة الشروع في إدماج <u>البرنامج الوطني للتطهير السائل للعالم القروي</u> ، وذلك بالنسبة للمراكز الجماعية والتي قدر عددها بحوالي 1200 مركزا، وكذا إضافة إعادة استعمال المياه المعالجة كعنصر ضروري في تدير المياه العادمة	دعم المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب في إنجاز مشاريع تحديث وتقوية البنية التحتية للتطهير السائل (شبكات التطهير ومحطات المعالجة)

البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها

الأهداف:

- تعميم المخططات المديرية على كل عمالات وأقاليم المملكة.
- الرفع من نسبة جمع النفايات إلى مستوى 100٪ سنة 2022.
- إنجاز مراكز لطمر وتهيئة النفايات المنزلية والمماثلة لها لصالح كل المراكز الحضرية (100٪) في أفق سنة 2022.
- إعادة تأهيل كل المطارح الغير المراقبة (100٪) بحلول سنة 2022.
- إضفاء الطابع المهني على تدبير هذا القطاع بالحواضر لاسيما من خلال التدبير المفوض.
- تطوير عملية فرز وتدوير وتهيئة النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20٪ و تهيئة إضافية في أشكال مختلفة لا تقل عن 30٪ من النفايات المنتجة بحلول سنة 2022.
- تحسيس وتكوين الفاعلين الأساسيين في ميدان تدبير النفايات

الكلفة الإجمالية: 40 مليار درهم.



قبل التهيئة



بعد التهيئة



البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها

حصيلة سنة 2017

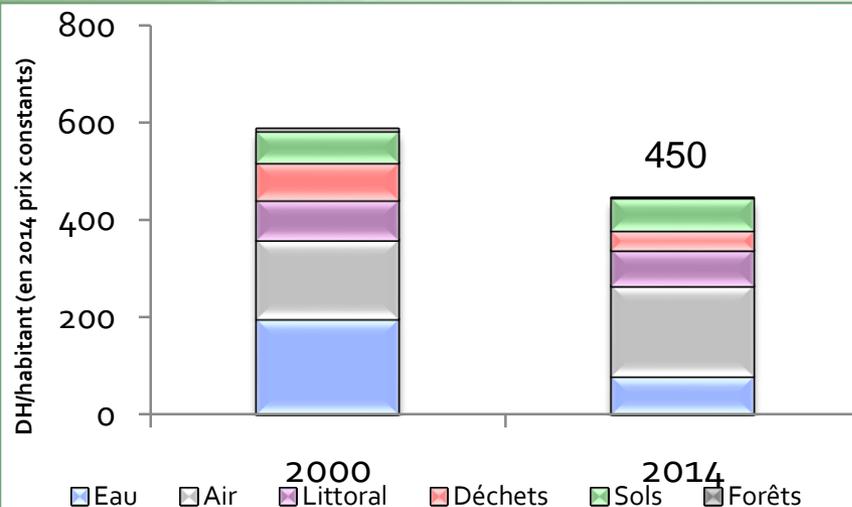
مجموع الاعتمادات (م.د)	تقدم الأشغال	المطرح العشوائية	نوعية المشروع
445,16	<ul style="list-style-type: none"> ➤ متابعة وإنهاء الأشغال ب 18 مطرح عشوائي, ➤ متابعة الأشغال ب 11 مطرح عشوائي, ➤ انطلاقة الأشغال ب 16 مطرح عشوائي, 	45 مطرح عشوائي	تأهيل المطارح
	<ul style="list-style-type: none"> ➤ متابعة وإنهاء الأشغال بمركز طمر وتثمين النفايات لمدينة طنجة, ➤ انطلاق الأشغال ب 11 مركز طمر وتثمين النفايات 	12 مراكز طمر وتثمين النفايات	إنجاز مراكز الطمر والتثمين
	<ul style="list-style-type: none"> ➤ الرفع من عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى 85.2 % عوض 44% التي كانت قبل سنة 2008. ➤ الرفع من نسبة طمر النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات لتصل إلى 60% من النفايات المنتجة، مقابل 10 % قبل سنة 2008 وإنجاز 24 مركزا لطرر وتثمين النفايات. ➤ إعادة تأهيل 45 مطرعا عشوائيا وتوجد 7 مطارح في طور الأشغال. 		حصيلة البرنامج الوطني لتدبير النفايات الى حدود سنة 2017

البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها

برنامج عمل سنة 2018

مجموع الاعتمادات (م.د)	لائحة المشاريع والمراكز المستهدفة	نوعية المشروع
250,000,000 درهم	تحدد لائحة المشاريع والمراكز المستهدفة خلال سنة 2018 من طرف اللجنة الوطنية للبرنامج الوطني للنفايات المنزلية بعد تقييم النتائج المحصلة عليها في سنة 2017 ودراسة الطلبات مع استيفاء الشروط الخاصة بالدعم.	تأهيل المطارح إنجاز مراكز الطمر والتثمين
اعتماد مخطط خماسي (2017-2021) لتنزيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية		
تخصيص مساعدة تقنية على الصعيد الوطني والجهوي لفائدة الجماعات الترابية		

البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء



قدرت تكلفة التدهور البيئي السنوية بالمغرب بـ 32,5 مليار درهم أي ما يعادل 3,52% من الناتج الداخلي الخام.

➔ عرف هذا التدهور انخفاضا، قدر بـ 20% ما بين سنة 2000 وسنة 2014. حيث مر من 590 درهم للفرد سنة 2000 إلى 450 درهم للفرد سنة 2014.

➔ بالموازاة، ارتفعت تكلفة تدهور جودة الهواء ما بين سنتي 2000 و 2014 (9,7 مليار درهم أي 1,05% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 مقابل 3,635 مليار درهم أي 1,03% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000)، لذا تم إعداد مخطط وطني لمكافحة تلوث الهواء.

➔ الأهداف:

- ② تقليص التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية ووسائل النقل.
- ② تقوية الترسانة القانونية لتقليص تلوث الهواء.
- ② رفع مجهودات الأطراف المعنية لمواجهة مشاكل تلوث الهواء.

ويشمل هذا المخطط الذي سيتمد من 2017 الى 2030 على عدة توصيات تقنية وتحفيزية وقانونية وكذلك في مجال التحسيس والاتصال. وتم إعداد هذا البرنامج بناء على عدة إنجازات ميدانية وبشراكة مع كل الأطراف المعنية بما في ذلك مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ووزارة المكلفة بالصناعة ووزارة الداخلية.

➔ الكلفة الإجمالية للشبكة الوطنية لقياس جودة الهواء: حوالي 160 مليون درهم.



مكافحة النقط السوداء للتلوث الصناعي

حصيلة 2017

نوعية المشروع	إنهاء	في طور الإنجاز	مجموع الاعتمادات (م.د)
مكافحة تلوث الهواء		4 اتفاقية موقعة	10,32
صندوق مكافحة التلوث الصناعي (FODEP)	3	7	15
الآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي (MVDIH)	-	14	46
تثمين و إعادة استعمال النفايات السائلة و الصلبة الناتجة عن قطاع زيت الزيتون	-	2	1.5

المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية 2018

نوعية المشروع	إنهاء	في طور الإنجاز	مجموع الاعتمادات (م.د)
برمجة شطر خاص بتفعيل برنامج وطني لمكافحة تلوث الهواء	-	-	12
برمجة شطر خاص بتفعيل برنامج مكافحة تلوث الصناعي	-	-	5
برمجة شطر خاص بتفعيل اتفاقية جمع ومعالجة وتثمين و إعادة استعمال النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن قطاع زيت الزيتون.	-	-	6

برنامج تثمين الأوساط الطبيعية

برنامج عمل 2018



خصّصت السنة المالية 2018 ميزانية قدرها 14 مليون درهم لإنجاز المشاريع التالية :



⊕ أشغال تهيئة المناطق الترفيهية لمحمية سيدي بوغابة والمرجة الزرقاء (9 م.د).



⊕ مشروع تهيئة المناطق الترفيهية والمساحات خضراء بمنطقة الفوارات (5 م.د).

التدبير المندمج للساحل

القانون 81-12 المتعلق بالساحل

الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6404 بتاريخ 15 أكتوبر 2015

المرسوم رقم 2-15-769

الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6428 بتاريخ 7 يناير 2016
الذي يحدد تشكيلة وصلاحيات و منهجية عمل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل

القانون 81-12 المتعلق
بالساحل

الباب الثاني
المخطط الوطني
والتصاميم الجهوية
للساحل

المخطط الوطني للتدبير المندمج
للساحل

التصاميم الجهوية للساحل

الباب السادس
وقاية الساحل من
التلوث

التلوث البحري الطارئ

1. إعطاء الإنطلاقة للدراسة يوم 20 أبريل 2017
2. إعداد التقرير التشخيصي للساحل
3. عرض مشروع المخطط المنجز على أنظار اللجنة
تمت شهر دجنبر 2017

جهة الرباط -سلا- القنيطرة

جهة طنجة- تطوان- الحسيمة

(في طور الإنجاز)

الاستراتيجية الوطنية
لمحاربة التلوث البحري
الطارئ

نظام معلوماتي جغرافي
مؤشراتي خاص بالساحل

تمرين ميداني لمكافحة التلوث
بالساحل المغربي (SIMULEX)

التدبير المندمج للساحل

برنامج التدبير المندمج للساحل لجهة الشرق

حصيلة 2017

- ① إنجاز أشغال حماية وتدبير المناطق الحساسة بالموقع ذو الأهمية البيولوجية والإيكولوجية ملوية : تثبيت الكثبان الرملية، إعادة تأهيل تدفق المياه بالمناطق الرطبة، وضع سياج وتأهيل الممرات بشاطئ ملوية.
- ② إتمام أشغال حماية الموارد المائية والتربة بتشجير 500 هكتار.
- ③ إنجاز أشغال وضع الشعاب المرجانية الاصطناعية ببحر منطقة بودينار، وذلك بهدف تطوير الصيد البحري والمساهمة في رفع دخل الصيادين ذوي الدخل المحدود على مستوى المنطقة.
- ④ تقديم المساعدة التقنية لتسويق منتجات تربية النحل لفائدة التعاونيات النسائية المستفيدة.
- ⑤ إنجاز دراسة لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة المنجزة في إطار المشروع .
- ⑥ إنجاز أشغال إعادة تأهيل المنازل التقليدية للمأوى السياحية بجماعة بودينار، إقليم الدريوش.
- ⑦ تمديد مزرعة الطحالب في بحيرة الناظور.
- ⑧ شراء وتركيب نظام الإضاءة على مستوى مزرعة الصدفيات برأس الماء.
- ⑨ اقتناء 3 جرارات و 6 خزانات مياه لفائدة الجمعيات المستفيدة من أشغال تشجير 500 هكتار.
- ⑩ اقتناء 4 مركبات (PICK-UP) لصالح تعاونيات تربية النحل النسائية المستفيدة .
- ⑪ اقتناء 200 خلية ممتلئة لتربية النحل لفائدة جمعيات نسائية تهتم بتربية النحل على مستوى عمالة بركان.
- ⑫ اقتناء جرار لجمعية ايجطي المكلفة بالتتبع والتحسيس حول الشعاب المرجانية الاصطناعية.
- ⑬ إنجاز التقييم النهائي للمشروع.

نهاية هذا المشروع يوم 31 دجنبر 2017.

تشجيع الاقتصاد الأخضر واثمين النفايات

العمليات التي تمت سنة 2017 والمبرمجة خلال السنة المالية 2018

- ② توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية والمعهد العالمي للتنمية الخضراء (Global Green Growth Institut)
- ② إعداد مخطط خماسي من طرف المعهد العالمي للتنمية الخضراء (GGGI) لدعم الحكومة المغربية تفعيلا لمقتضيات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، خصوصا الشق المتعلق بالانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.
- ② إعداد برنامج تقوية قدرات الفاعلين وتبادل الخبرات في مجال الاقتصاد الأخضر.
- ② تنظيم ورشة وطنية لتبادل الخبرات خاصة بتنمية المجالات الخضراء (22 و 23 أكتوبر 2017).
- ② تنظيم ورشة وطنية حول الإمكانيات التمويلية لتنمية المجالات الخضراء (يناير 2018).
- ② تنظيم ورشات على الصعيد الجهوي (ابتداء من شهر مايو 2018).

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2018

- ① إطلاق الدراسة المتعلقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات.
- ② وضع الصيغة النهائية واعتماد الدليل التقني المتعلق بتحديد نوعية المشاريع وشروط الاستفادة من إيرادات الضريبة الايكولوجية على البلاستيك.
- ③ انجاز الدراسة المتعلقة بوضع منظومة خاصة بتدبير وتثمين السيارات المنتهية الصلاحية.
- ④ إنهاء الدراسات المتعلقة بمنظومتي تثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية ونفايات الهدم والبناء.

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

- ① متابعة انجازات منظومة معالجة وتثمين المحولات المحتوية على ثنائي الفينيل متعدد لكور (PCB).
- ② إعداد 18 اتفاقية تمويل لإنجاز مراكز فرز وتثمين النفايات على مستوى المطارح المراقبة بمساهمة إجمالية من الضريبة الايكولوجية على البلاستيك تقدر بـ 377,7 مليون درهم.
- ③ تخصيص 85 مليون درهم لجمع وتثمين الأكياس البلاستيكية.
- ④ متابعة تحضير تفعيل اتفاقيات الشراكة المتعلقة بإنشاء منظومات إعادة التدوير الايكولوجي للبطاريات المستعملة والتثمين الحراري للعجلات المستعملة والزيوت الغذائية المستعملة والزيوت الصناعية المستعملة والورق والكرتون.
- ⑤ إعداد وتنفيذ برنامج لبناء القدرات في مجال تدبير وتثمين النفايات، بالتنسيق مع التعاون الألماني (GIZ).

١١. ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة
الفاعلين الأساسيين

تعزير الإطار القانوني والمؤسسي

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2018

- ⊕ استكمال تفعيل مقتضيات القانون-الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- ⊕ متابعة دراسة مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي ومشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ومشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ومشروع القانون المتعلق بتدبير المواد الكيماوية ومراقبتها وكذا إعداد النصوص التطبيقية الخاصة بها.
- ⊕ متابعة إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء لاسيما تلك المتعلقة بالحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة بقطاعات الصناعات المعدنية والزليج والأجور والمقذوفات الغازية المنبعثة من السيارات. والملوثات العضوية الثابتة (POP).
- ⊕ تحيين القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ومتابعة إعداد نصوصه التطبيقية (المسؤولية الموسعة للمنتج وتدبير النفايات وإحداث منظومات تثمين بعض النفايات كالزيوت المستعملة والبطاريات المستعملة والنفايات الإلكترونية ونفايات الورق والكارطون والبلاستيك والنفايات الهامدة وغيرها من النفايات الصناعية غير الخطرة).

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

- ➔ إعداد ودراسة مشاريع النصوص القانونية التالية:
 - ⊕ مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي.
 - ⊕ مشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.
 - ⊕ مشروع القانون المتعلق بتدبير المواد الكيماوية ومراقبتها.
 - ⊕ مشروع مرسوم يتعلق بإحداث اللجنة الإستراتيجية للتنمية المستدامة.
 - ⊕ مشروع مرسوم يتعلق بإحداث جائزة محمد السادس للمناخ والتنمية المستدامة.
 - ⊕ مشروع مرسوم يتعلق بالنظام الوطني لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة.
 - ⊕ تحيين المرسوم المتعلق بالمجلس الوطني للبيئة.
 - ⊕ إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.
 - ⊕ استكمال النصوص التطبيقية للقانون رقم 28.00 والمتعلقة بالنفايات غير الخطرة والنفايات الطبية والصيدلية واستيراد وتصدير النفايات وعبورها والضمانة المالية لمنشآت تدبير النفايات الخطرة وكذا إحداث منظومات لتثمين بعض أنواع النفايات.
 - ⊕ مشروع قرار يحدد الحدود القصوى للملوثات الغازية في الهواء الخاصة بقطاع صناعة الإسمنت والاسمنت المثلث للنفايات بالحرق.

تعزير المراقبة البيئية

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2018

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

④ تفعيل المخطط الوطني السنوي للمراقبة البيئية الذي ساهم أزيد من 200 وحدة صناعية موزعة على مختلف الجهات.

④ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية.

④ تفعيل وإدماج نظام التراخيص لتدبير النفايات الخطرة في المنظومة المعلوماتية للوزارة.

④ متابعة دراسة طلبات الحصول على التراخيص لجمع ونقل النفايات الخطرة وكذا الوحدات المتخصصة في معالجتها.

④ تنظيم ورشات تدريبية لفائدة اللجنة المكلفة بدراسة ملفات طلبات الترخيص لجمع ونقل النفايات الخطرة.

④ إنجاز برنامج وطني سنوي للتفتيش والمراقبة

④ إتمام 30 عملية مراقبة للوحدات الصناعية

④ مراقبة وتتبع جودة الهواء

④ تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة الأجهزة المكلفة بالمراقبة

البيئية في مجال تدبير النفايات الخطرة (68 مستفيد).

④ أداء اليمين القانوني لمفتشي الشرطة البيئية (38) على

الصعيد المركزي والجهوي.

④ ترخيص 28 شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة.

④ إصدار 9 قرارات تتعلق بترخيص الشركات المتخصصة في

معالجة النفايات الخطرة.

④ إعداد دراسة لإحداث نظام التراخيص لتدبير النفايات

الخطرة.

مراحل إنشاء الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة

"... في هذا السياق نقترح عليكم النظر في إمكان إحداث أكاديمية إسلامية للبيئة والتنمية المستدامة لإغناء البحوث وتبادل التجارب، وتعزيز القدرات من خلال برامج التكوين..."

مقتطف من الرسالة الملكية السامية الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة. الرباط، 29 أكتوبر 2008.

قامت كتابة الدولة بشراكة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بعدة إجراءات نخص بالذكر منها ما يلي:

① اقترحت المملكة المغربية أن يكون مقر هذه الأكاديمية بعاصمة المملكة الشريفة الرباط. لذلك، خصصت هذه الوزارة بقعة أرضية على مساحة تقارب 800م² لإنشاء هذه الأكاديمية.

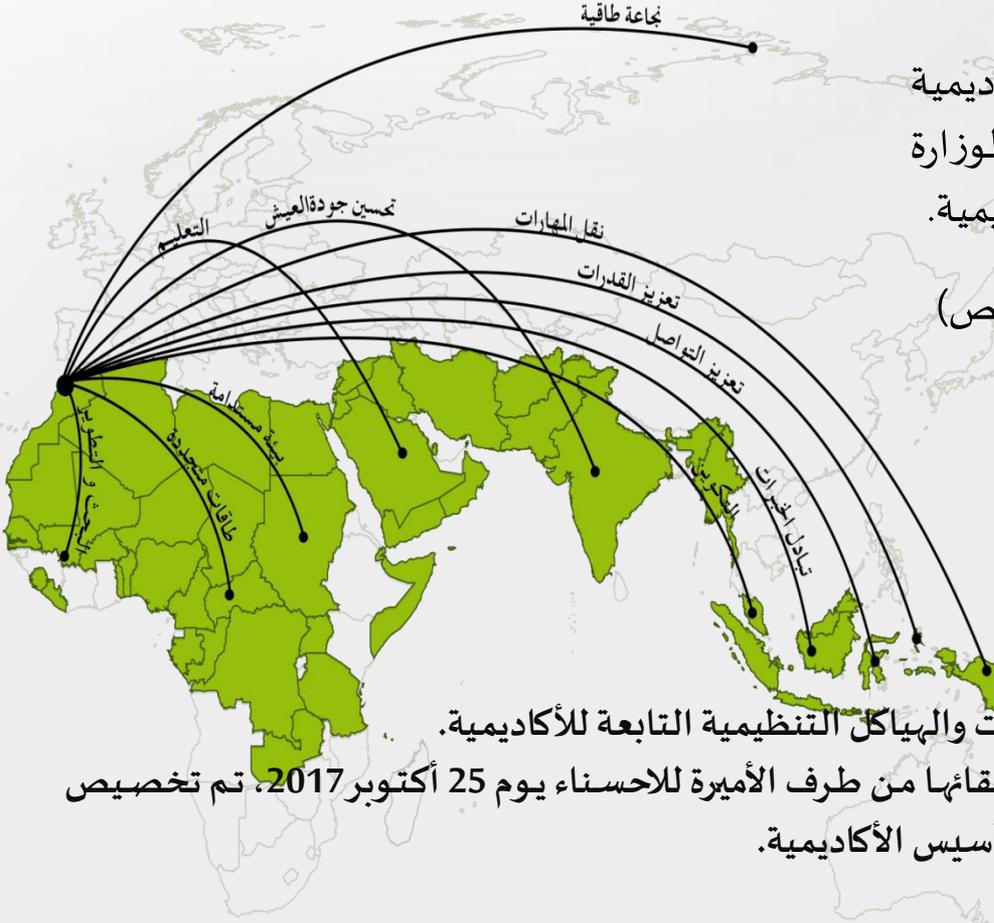
② إعداد نص قانوني يتعلق بإحداث الأكاديمية (قيد الفحص)

③ حاليا، يتم إعداد دراسة من أجل:

- تحديد الإطار المؤسسي ومهام واختصاصات هذه الأكاديمية.
- تحديد المتطلبات اللوجيستكية لبنائها وفق شروط الاستدامة.

④ تحضير الصيغة النهائية من مشروع الظهير المنظم لاختصاصات والهيكل التنظيمية التابعة للأكاديمية.

⑤ تبعا للإرادة السامية التي أكدتها الرسالة السامية التي تم إلقائها من طرف الأميرة للاحسناء يوم 25 أكتوبر 2017، تم تخصيص ميزانية بمشروع قانون المالية 2018 للقيام بالدراسات اللازمة لتأسيس الأكاديمية.



تعزير آليات رصد التلوث

المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2018

- متابعة برنامج رصد المياه الشاطئية وتقديم نتائج التقرير الوطني حول جودتها، مع إدراج رصد جودة الرمال وإعداد الملفات البيئية.
- إعداد تطبيق حول بيانات مياه الاستحمام يمكن تشغيلها في الهواتف الذكية (Smartphone).
- دعم المفتشين البيئيين في عمليات المراقبة.
- تقديم الدعم الازم للمديريات الجهوية لحل النزاعات البيئية.
- في إطار برنامج Med-Pol : متابعة عمليات الرصد، ووضع النظام الجديد لمؤشرات الرصد والتقييم، والنفائيات البحرية، وخطة تدبير إشكالية الزئبق بسافلة حوض مارتيل.
- إدراج الساحل الأطلسي لتعميم البرنامج، وبالتالي تقييم التلوث بأغلب السواحل.
- متابعة رصد الملوثات العضوية الثابتة.
- مواصلة العمل لاعتماد المختبر الوطني طبقا لمرجع الاعتماد .NM/ISO 17025

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

- رصد جودة المياه الشاطئية في إطار البرنامج الوطني لرصد مياه الاستحمام، مع إعطاء الانطلاقة للموقع الالكتروني الخاص بالمختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، الذي خصص الحيز الأكبر منه لجودة مياه الشواطئ.
- رصد وتقييم التلوث الملقى في السواحل المتوسطية.
- رصد الملوثات العضوية الثابتة في إطار برنامج " الدعم الإقليمي لرصد الملوثات العضوية الثابتة POPs " المنبثق عن اتفاقية استوكهولم
- المساهمة في عمليات للتفتيش والمراقبة البيئية،
- الدعم التقني للسلطات المحلية لحل النزاعات البيئية من خلال المديريات الجهوية.
- إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بوضع نظام تدبير الجودة بغية الاعتماد

السنة	2016	2017
عدد التحاليل (الماء)	3.998	2.498
عدد القياسات (الغازات)	10.584	16.623
مجموع	14.582	19121

ترسيخ جهاز اليقظة البيئية والتنمية المستدامة

على المستوى الترابي

سنة 2017:

- إنجاز أربعة مخططات جهوية لحماية البيئة ومكافحة التغير المناخي، وذلك في كل من جهات طنجة-تطوان-الحسيمة، والدار البيضاء-سطات، ومراكش-أسفي، وفاس-مكناس.
- إعطاء الانطلاقة لإنجاز خطة عمل جهوية للتنمية المستدامة من أجل بلورة مبادئ وأولويات الإستراتيجية الوطنية في كل من جهات الشرق، والرباط-سلا-القنيطرة، ودرعة-تافيلالت، وبني ملال-خنيفرة.
- إعطاء الانطلاقة لإنجاز أنظمة معلوماتية بيئية والتنمية المستدامة في كل من جهات بني ملال-خنيفرة، وسوس-ماسة، والرباط-سلا-القنيطرة، والشرق، ودرعة-تافيلالت.
- إعطاء الانطلاقة لإعداد تقارير موضوعاتية حول:
 - مكافحة تلوث الهواء الناجم عن وحدات إنتاج الجير في إقليم صفرو.
 - تثمين النفايات المعدنية بالمغرب.

سنة 2018:

- إعطاء الانطلاقة لإنجاز خطة عمل جهوية للتنمية المستدامة بجهات سوس-ماسة، والعيون-بوجدور، والداخلة-واد الذهب، وكلميم-واد نون.
- إعطاء الانطلاقة لإعداد التقرير الوطني الرابع للبيئة والتنمية المستدامة.
- إعطاء الانطلاقة لإنجاز النظام الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- إعطاء الانطلاقة لإنجاز أنظمة جهوية للبيئة والتنمية المستدامة لجهات الدار البيضاء-سطات، ومراكش-أسفي، وفاس-

تقوية أجهزة التقييم البيئي والوقاية من التأثيرات على الصحة

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

- ▶ برمجة و انطلاق دراسة تخص إعداد وثائق توجيهية (Directives) خاصة بإنجاز دراسات التأثير على البيئة لمشاريع تهيئة المناطق السياحية و البنية التحتية الطرقية .
- ▶ برمجة وانطلاق دراسة تخص إعداد آليات و مساطر الإفتحاص البيئي.
- ▶ برمجة وانطلاق دراسة تخص إعداد آليات و مساطر التقييم البيئي الإستراتيجي.
- ▶ متابعة العمل للحصول على شهادة الإيزو 9001 بالنسبة لمسلسل التدبير: "منح الموافقة البيئية".
- ▶ فحص أزيد من 800 مشروع استثماري من طرف اللجنة الوطنية واللجن الجهوية، حصل على ما يزيد من 50 % منها على قرار الموافقة البيئية.

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2018

- ▶ تحسين استغلال النظام المعلوماتي لتدبير ملفات دراسات التأثير على البيئة.
- ▶ استمرار برنامج تعزيز القدرات لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة.
- ▶ متابعة دراسة تخص إعداد آليات و مساطر الإفتحاص البيئي.
- ▶ متابعة دراسة تخص إعداد آليات و مساطر التقييم البيئي الإستراتيجي.
- ▶ متابعة إعداد الوسائل اللازمة لإنجاز وفحص والمصادقة على دراسات التأثير على البيئة (الوثائق التوجيهية) .

الشراكة مع مختلف الفاعلين

الشراكة مع الجماعات الترابية

- ❖ إعداد اتفاقيات إطار للشراكة مع بعض المجالس الجهوية حول تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد المحلي.
- ❖ تنظيم 12 ورشة جهوية لفائدة 300 ممثل عن المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

الشراكة مع الجمعيات

- ❖ تقييم المشاريع الجمعوية المدعمة من طرف الوزارة (146 مشروع جمعي ممول برسم سنتي 2014 و 2015 و 2016 ; بغلاف مالي إجمالي 23.5 مليون درهم)
- ❖ تنظيم ورشات تكوينية جهوية لفائدة 150 إطار جمعي.

الشراكة مع معاهد البحث العلمي

- ❖ تمويل 14 مشروع للبحث العلمي في مجال الحد من آثار التغيرات المناخية بمبلغ إجمالي قدره 5 مليون درهم
- ❖ تقديم الدعم المالي (950 000,00 درهم) ل 6 مقاولين ذاتيين الفائزين في المباراة الوطنية في الاختراع والابتكار في التكنولوجيات النظيفة
- ❖ تنظيم 10 ورشات تكوينية في مجال المهن الخضراء والاستثمار في البيئة والتنمية المستدامة لفائدة 60 مقاول شاب

- ❖ متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز قدرات الجماعات الترابية في مجال تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- ❖ تشجيع التنقل الحضري المستدام عبر تعميم المشروع النموذجي للدراجات الريحية بمراكش على مدن أخرى,
- ❖ متابعة إعداد الاتفاقيات الإطار مع المجالس الجهوية في مجال تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

- ❖ تنظيم 12 دورة تكوينية لفائدة الجمعيات في مجال إجراء مضامين الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد المحلي,
- ❖ تنظيم دورة 2018 لإعلان طلب ترشيح مشاريع جمعوية البيئية.

- ❖ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي في المجال البيئي عبر تمويل مشاريع ذات الصلة بالأولويات البيئية الوطنية في إطار طلب ترشيح المشاريع.

تعزير الإعلام والتوعية والتربية البيئية

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية
2018

التربية والتكوين

- مواصلة إحداث وتجهيز حوالي 80 نادي بيئي.
- تنظيم 6 دورات تكوينية لفائدة 200 منشط بيئي
- الشروع في تنفيذ البرنامج المندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة بالمدارس.

التواصل والتحسيس

- مواصلة تنظيم الحملات التحسيسية والقوافل التحسيسية والتوعوية بالمخيمات الصيفية.
- إنجاز مدعّمات التواصل لفائدة كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.
- تنظيم حفل تسليم جائزة الحسن الثاني للبيئة.
- تحيين وتبّع البوابة الالكترونية لكتابة الدولة (www.environnement.gov.ma)
- تعبئة الإعلام لمواكبة الأنشطة وتوفير التغطية الإعلامية.

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

التربية والتكوين

- إحداث النوادي البيئية بالمدارس ودور الشباب ودور الطالبة وبعض الجمعيات النشيطة في التربية البيئية (60 نادي بيئي).
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التربية البيئية (4 دورات تكوينية لفائدة 130 مشارك).
- اقتناء وتجهيز 4 وحدات متنقلة للتوعية والتحسيس والتربية البيئية.
- التوقيع على اتفاقية شراكة جديدة مع وزارة التربية الوطنية تهدف إلى تنفيذ البرنامج المندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة بالمدارس.
- إنجاز مدعّمات تربوية وبيداغوجية (84 كتيب بيئي خاص بالجهات)

التواصل والتحسيس

- إنجاز وبث وصلات وكبسولات تحسيسية وتوعوية.
- تنظيم قوافل تحسيسية وتوعوية (المخيمات الصيفية، عيد الأضحى، إلخ).
- تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة التي تهتم 5 مجالات: البحث العلمي، العمل الجماعي، الصحافة، مبادرات الجماعات الترابية، مبادرات القطاع الخاص.
- إعداد ميثاق وطني للإعلام والبيئة والتنمية المستدامة

مكافحة تغير المناخ

حصيلة السنة المالية 2017

برنامج العمل خلال السنة المالية 2018

• التحضير والمشاركة في الدورة 23 للمؤتمر، من خلال تهيئ اللجنة الوزارية للمفاوضات وتهيئ رواق المغرب بمدينة بون الألمانية مع إعداد برنامج الأنشطة المزمع القيام بها خلال فترة المؤتمر بإشراك جميع الفاعلين.

• إنجاز خارطة طريق لإعداد المخطط الوطني للتكيف.

• الشروع في إحداث سوق الكربون بالمغرب عن طريق إنجاز دراسات.

• إطلاق وتبوع مسلسل إنجاز التقرير المحين الثاني المتعلق بالتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة (BUR2) وتقارير البلاغ الوطني الرابع في إطار التزامات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

• استكمال مسلسل مؤسسة مركز الكفاءات في التغيرات المناخية.

• إطلاق إنجاز المخطط الوطني للتكيف.

• القيام بمأسسة النظام الوطني لجرد الغازات الدفيئة مع تفعيل هذا الأخير

• مواصلة الاستعداد لسوق الكربون في إطار المشروع الممول من طرف البنك الدولي.

• إعداد برنامج استثمار لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا على مستوى التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

• تبوع إنجاز التقرير المحين الثاني المتعلق بالتخفيف من انبعاث

الغازات الدفيئة وكذا تقارير البلاغ الوطني الرابع في إطار التزامات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

• وضع إطار حكامه لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا وتبوع أهدافها.

• التحضير لمؤتمر الأطراف كوب 24.

• إطلاق دراستين بخصوص المخططات الجهوية لمحاربة الاحترار المناخي.

• وضع برنامج تقوية قدرات الفاعلين والقطاع المالي في مجال تمويلات المناخ.

• وضع الأسس التنظيمية لجائزة محمد السادس للمناخ والتنمية المستدامة.

حماية وتثمين التنوع البيولوجي

أهم العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2018

- متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي 2016-2020.
- تحضير وإعداد مشاركة المغرب في المؤتمر 14 لاتفاقية التنوع البيولوجي المزمع انعقاده بمصر في نونبر 2018.
- إعداد التقرير الوطني السادس لتنفيذ مقتضيات اتفاقية التنوع البيولوجي.
- تقوية قدرات البلدان الافريقية والعربية حول خلق آلية تبادل المعلومات في إطار التعاون جنوب - جنوب.
- متابعة إنجاز دراسة التقييم الاقتصادي للموارد الجينية بالمغرب من أجل تثمينها.
- متابعة إنجاز الاستراتيجية الوطنية بشأن تثمين الموارد الجينية.
- متابعة برنامج تقوية قدرات فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن تنفيذ مقتضيات برتوكول ناكويا.
- إنجاز دراسات حول المعارف التقليدية والملكية الفكرية المرتبطة بالموارد الجينية.

أهم العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2017

- في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي 2016-2020، تم:
- إعادة هيكلة وتنظيم اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل تنفيذ وتتبع الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وكذا قرارات مؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي.
- إعداد استراتيجية وطنية لاستخدام وتثمين الموارد الجينية.
- تقوية قدرات كل من دولة الكابون والأردن وفلسطين في مجال تسيير آلية تبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي (CHM) في إطار التعاون جنوب - جنوب.
- إعداد التقرير الأول لتنفيذ مقتضيات برتوكول ناكويا.
- تحسيس وتوعية فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص حول مقتضيات برتوكول ناكويا.
- الشروع في إنجاز دراسة التقييم الاقتصادي للموارد الجينية بالمغرب من أجل تثمينها.

اعتماد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة-2030

1

تقديم مشروع الإستراتيجية
بالدورة الثامنة للمجلس
الوطني للبيئة

19 يوليو 2016

2

تقديم الإستراتيجية خلال
المجلس الحكومي من طرف
السيدة كاتبة الدولة

فاتح يونيو 2017

3

اعتماد الإستراتيجية من
طرف المجلس الوزاري
برئاسة صاحب الجلالة

25 يونيو 2017

4

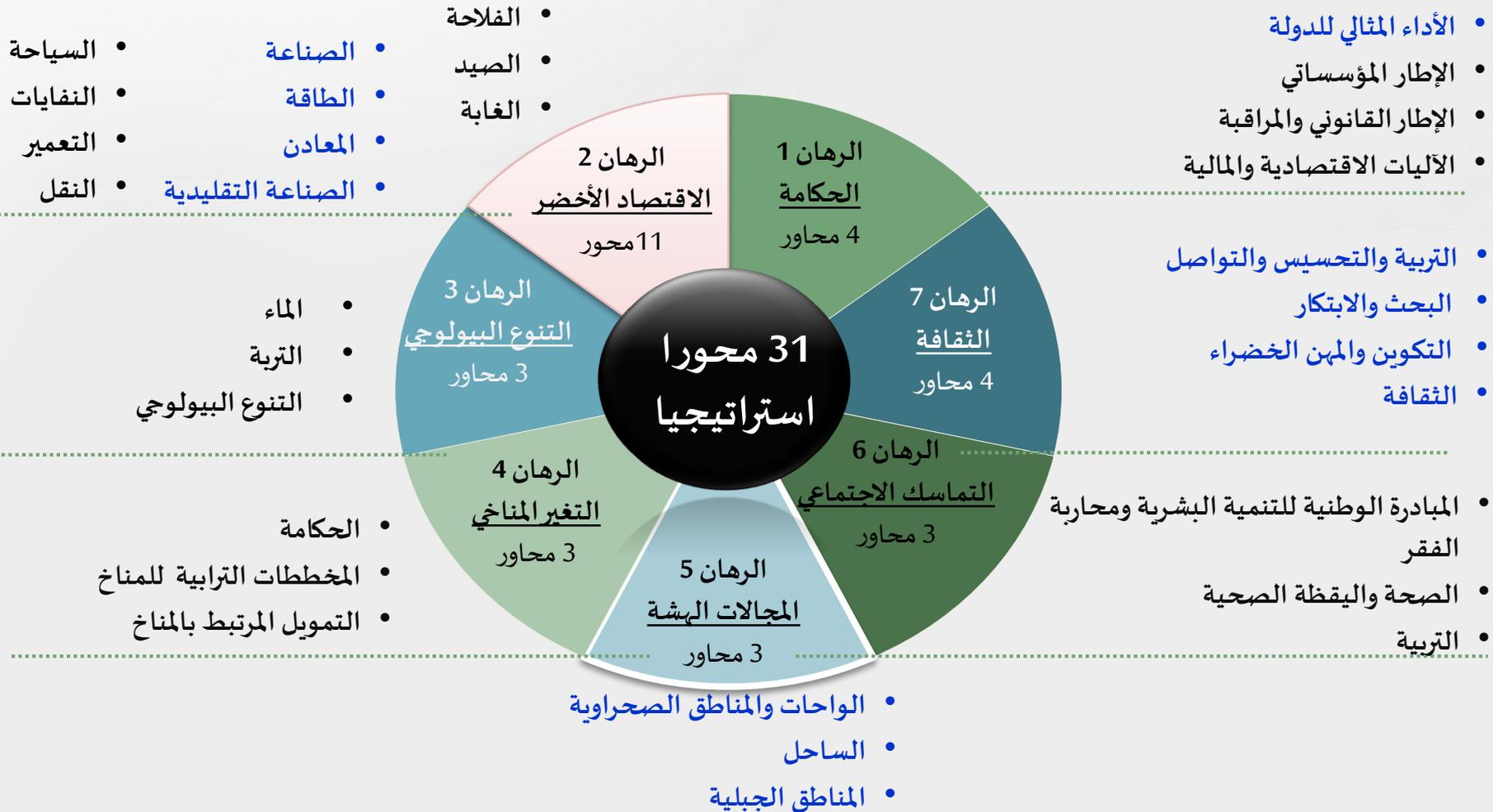
عقد اول اجتماع للجنة
القيادة لتفعيل الاستراتيجية
الوطنية للتنمية المستدامة

22 نونبر 2017

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

7 رهانات كبرى تضم 31 محورا استراتيجيا لها أهدافها وإجراءاتها ومشاريعها

الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة جاءت لتعزيز الإلتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا تشكل قطيعة مع خيارات التنمية المسطرة من طرف المملكة.



تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

الحكامة التشاركية

- إحداث اللجنة الإستراتيجية لتنفيذ مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تحت الإشراف الفعلي للسيد رئيس الحكومة، يُعهد لها بدور سياسي وقيادة تنزيل مضامين الإستراتيجية (النص القانوني الخاص بها قيد الفحص).
- إحداث لجنة القيادة، والتي يناط بها دور التشاور والتعبئة والتتبع الدقيق للإستراتيجية، ترأسها كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة. وتتكون هذه اللجنة من جميع الكتاب العامين للقطاعات الوزارية وكذا ممثلي بعض الهيئات.
- دعم مهام الكتابة الدائمة للجنة من خلال خلق آلية لمواكبة تنزيل مضامين الإستراتيجية مع جميع القطاعات، اعتمادا على خبراء للتتبع الدقيق لكل مراحل تفعيل الإستراتيجية، تتبع مؤشراتها، إلخ .

تحقيق مفهوم "مثالية الدولة"

تفعيلا لمقتضيات الرهان الأول من الإستراتيجية

مشروع منشور رئيس الحكومة

ومنشور الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية الموقع بتاريخ 5 يونيو 2017

على المستوى الترابي

إعطاء الانطلاقة لإنجاز خطط عمل للتنمية المستدامة بجهات :

- الشرق، والرباط-سلا-القنيطرة، ودرعة-تافيلالت، وبنى ملال-خنيفرة (السنة المالية 2017).
- سوس- ماسة، والعيون-بوجدور، والداخلة-واد الذهب، وكلميم-واد نون (السنة المالية 2018).

على المستوى القطاعي

سيُعهد لكل قطاع :

- تعيين نقطة الاتصال المكلفة بالتنمية المستدامة
- تكوين لجنة داخلية تحرص على تنفيذ جميع المشاريع والتدابير المنصوص عليها في الإستراتيجية.
- إعداد الصيغة النهائية من مخطط العمل الخاص بالتنمية المستدامة، وذلك لئلا يتبنى التوجهات العامة للإستراتيجية، وتنفيذ الإجراءات المتضمنة في الإستراتيجية المعتمدة .

تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

❖ عقد أول اجتماع للجنة القيادة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (22 نونبر 2017).

□ تقديم خارطة الطريق الخاصة بتنزيل الإستراتيجية الوطنية على الصعيد

الوطني والمشاركة الأفقية الخاصة بتنزيل مبادئ مثالية

الدولة، تخليق الإدارة وتجويد الخدمات العمومية وجعلها في مستوى انتظارات المواطنين

✓ تعميم التدابير البيئية داخل المباني الإدارية من خلال ترشيد استعمال الموارد

✓ تشجيع الطلب العمومي المستدام والمسؤول باعتماد معايير بيئية

□ تقديم ومناقشة مشاريع المخططات القطاعية للتنمية المستدامة.

MISE EN ŒUVRE DE LA
STRATÉGIE NATIONALE DE
DÉVELOPPEMENT
DURABLE

Plan d'action du Développement Durable
à l'horizon 2030

Actions relatives à l'Exemplarité de l'Etat

المخططات القطاعية
للتنمية المستدامة

تقديم الإستراتيجية والتذكير بإجراءات التنزيل

تحديد الإجراءات الخاصة بكل قطاع
والمضمنة بوثيقة الإستراتيجية

تحديد الإجراءات التي يساهم فيها كل قطاع في
إنجازها مع الأطراف المعنية الأخرى.



□ الإعلان من طرف السيد رئيس الحكومة، باختيار يوم 25 يونيو - تاريخ اعتماد هذه الإستراتيجية من طرف المجلس الوزاري برئاسة صاحب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده - مناسبة سنوية لتقديم وتقييم ما تم إنجازه في إطار تنزيلها على أرض الواقع.

خلاصة السياسة العامة لكتابة الدولة

1/ المواطن في صلب التنمية المستدامة

تحسين إطار عيش المواطنين من خلال عدة برامج رئيسية من أهمها البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها والبرنامج الوطني لتثمين النفايات وكذا البرنامج الوطني للهواء

2/ التنمية المستدامة في خدمة الاقتصاد الوطني

خفض الكلفة البيئية على الناتج الوطني الخام (إعطاء المؤشرات الرقمية الحالية والأهداف المستقبلية مع النسب)

3/ التنمية المستدامة رافعة للتشغيل ومحاربة الهشاشة

خلق الفرص الاقتصادية المتاحة من خلال برامج التثمين والفرز والتدوير للنفايات (فرص الشغل الممكنة والقيمة السوقية للقطاع حاليا ومستقبلا والفئات المستهدفة)

4/ التنمية المستدامة واحترام الالتزامات البيئية الدولية للمغرب

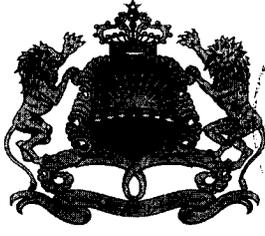
متابعة واحترام الالتزامات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب (اتفاقية باريس والاتفاقيات الدولية الأخرى)

5/ التنمية المستدامة خبرة وطنية في خدمة الانفتاح الافريقي وتعزيز التعاون جنوب-جنوب

تعزيز الخبرة المغربية والتخصص الذي أصبح يتميز به المغرب كنموذج في المنطقة وتصدير الخبرة المغربية في إطار التعاون جنوب جنوب والانفتاح الافريقي كمحور أساسي في باقة العرض المغربي

شكرا على حسن الإصغاء

أوراق إثبات الحضور



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

عدد الحاضرين في اللجنة:
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
عدد المعتذرين:
عدد المتغييبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
المدة الزمنية:
.....

الولاية التشريعية: 2015-2021

السنة التشريعية: 2017-2018

دورة أكتوبر: 2017

اجتماع رقم: 44

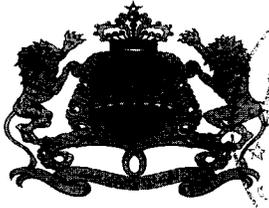
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر 2017.

الساعة: من الساعة إلى الساعة
البروتوكول

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	المهنة
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	العربي العرايشي	رئيس اللجنة
	الفريق الاشتراكي	أبو بكر أعبيد	الخليفة الأول
	فريق الاتحاد المغربي للشغل	محمد زروال	الخليفة الثاني
	فريق العدالة والتنمية	أمال ميصرة	الخليفة الثالث
	الفريق الاستقلالي	سيدي الطيب الموساوي	الخليفة الرابع
	فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الإله المهاجري	الخليفة الخامس
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عبد الحميد الصويري	الخليفة السادس
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	عبد الرحيم أطمعي	الأمين
	الفريق الحركي	امبارك حمية	مساعد الأمين
	فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد عبو	المقرر
	مجموعة العمل التقدمي	عدي الشجيري	مساعد المقرر



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	يعتذر
أحمد بابا اعمر حداد		يعتذر
محمد لشهب		يعتذر
محمد العزري		يعتذر
أحمد احميميد		يعتذر
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمد احميدي		
عميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

عدد الحاضرين في اللجنة:
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
عدد المعتذرين:
عدد المتغييبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
المدة الزمنية: ساعات

الولاية التشريعية: 2015-2021

السنة التشريعية: 2017-2018

دورة أكتوبر: 2017

اجتماع رقم: 45

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 04 دجنبر 2017.

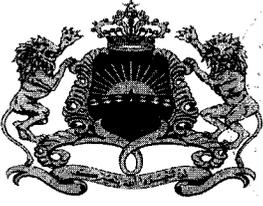
الساعة: من إلى الساعة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السادة المستشارون أعضاء المكتب

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	المهمة
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	العربي العرايشي	رئيس اللجنة
	الفريق الاشتراكي	أبوبكر أعبيد	الخليفة الأول
	فريق الاتحاد المغربي للشغل	محمد زروال	الخليفة الثاني
	فريق العدالة والتنمية	أمال ميصرة	الخليفة الثالث
	الفريق الاستقلالي	سيدي الطيب الموساوي	الخليفة الرابع
	فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الإله المهاجري	الخليفة الخامس
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عبد الحميد الصوري	الخليفة السادس
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	عبد الرحيم أطمعي	الأمين
	الفريق الحركي	امبارك حمية	مساعد الأمين
	فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد عبو	المقرر
	مجموعة العمل التقدمي	عدي الشجيري	مساعد المقرر

محمد زروال



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

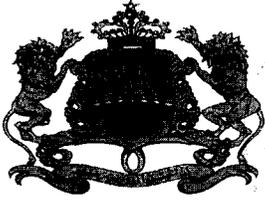
المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
اعتذر	الفريق الاستقلالي	عبد الصمد قيوخ
		أحمد بابا امرحداد
اعتذر		محمد لشهب
اعتذر		محمد العزري
		أحمد احميميد
	فريق الأصالة والمعاصرة	فاطمة آيت موسى
		امحمد احميدي
		حميد قميزة
		العربي الهرامي
	فريق العدالة والتنمية	يوسف بنجلون
	الفريق الحركي	سيدي مختار الجماني
	التجمع الوطني للأحرار	محمد القندوسي

CGG

محمد القندوسي

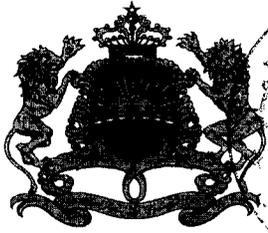


ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	يونس
محمد بابا اممر حداد		
محمد لشهب		يعتذر
محمد العزري		
أحمد احميميد		
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمد احميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

عدد الحاضرين في اللجنة: 11
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12
عدد المعتذرين: 07
عدد المتغييبين: 02
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
المدة الزمنية: 6 ساعات

الولاية التشريعية: 2015- 2021

السنة التشريعية: 2017-2018

دورة أكتوبر: 2017

اجتماع رقم: 42

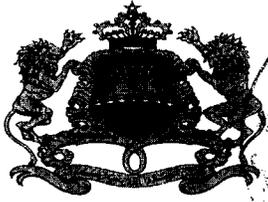
تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 24 نونبر 2017.

الساعة: من الساعة 9 صباحا إلى الساعة 3 مساء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حمية	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	عدي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي	

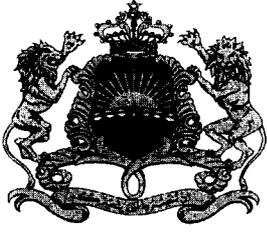


ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	اعتذر
أحمد بابا امرحداد		اعتذر
محمد لشهب		اعتذر
محمد العزري		اعتذر
أحمد احميميد		اعتذر
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	س
امحمد احميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية: 2015- 2021
السنة التشريعية: 2017-2018
دورة أكتوبر: 2017
اجتماع رقم: 46
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 11 دجنبر 2017.
الساعة: من الساعة الرابعة والنصف إلى الساعة السادسة

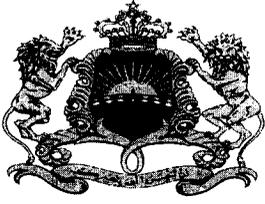
عدد الحاضرين في اللجنة: 16
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 16
عدد المعتذرين: 0
عدد المتغيبين: 0
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 89,56
المدة الزمنية: ساعة

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم

السنة المالية 2018

السادة المستشارون أعضاء المكتب

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	المهمة
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	العربي العرايشي	رئيس اللجنة
	الفريق الاشتراكي	أبو بكر أعبيد	الخليفة الأول
	فريق الاتحاد المغربي للشغل	محمد زروال	الخليفة الثاني
	فريق العدالة والتنمية	أمال ميصرة	الخليفة الثالث
	الفريق الاستقلالي	سيدي الطيب الموساوي	الخليفة الرابع
	فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الإله المهاجري	الخليفة الخامس
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عبد الحميد الصويري	الخليفة السادس
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	عبد الرحيم أطمعي	الأمين
	الفريق الحركي	امبارك حمية	مساعد الأمين
	فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد عبو	المقرر
	مجموعة العمل التقدمي	عدي الشجيري	مساعد المقرر



ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

جدول الأعمال : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة
المالية 2018

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
	الفريق الاستقلالي	عبد الصمد قيوح
		أحمد بابا اعمر حداد
		محمد لشهب
		محمد العزري
		أحمد احميميد
	فريق الأصالة والمعاصرة	فاطمة آيت موسى
		امحمد احميدي
		حميد قميزة
		العربي الهرامي
	فريق العدالة والتنمية	يوسف بنجلون
	الفريق الحركي	سيدي مختار الجماني
	التجمع الوطني للأحرار	محمد القندوسي